

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي اليومي الإسبوعي
(589)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	١١
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	١٦
حقوق الإنسان في العالم	٦٤



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

النزيلات يثرن الفوضى وإيداع ٩ منهن السجن • حقوق الإنسان“ تنتقد الأوضاع المساوية في دار الفتيات

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ٢٢ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧ م

[اضغط هنا](#)

عبدالعزیز الربيعي @forest66 ، سلمان السلمي @forest66 (مكة المكرمة)
أثارت 11 من نزيلات في دار الفتيات بمكة المكرمة، مساء أول أمس (الجمعة)، فوضى داخل الدار من أعمال تكسير لأبواب الإدارة وتحطيم الزجاج، احتجاجا على سوء معاملة رئيسة الدار والعاملات بها.

في هذه الأثناء، حاولت عاملات بالدار تهدئة النزيلات، إلا أن محاولتهن باءت بالفشل، مما استدعى تدخل الجهات الأمنية (الضبط الجنائي الإداري ومركز شرطة العمرة).

وعلمت «عكاظ» أنه تم تهدئة النزيلات والتحقيق معهن في الدار، وطالبن بإبعاد رئيسة الدار وبعض العاملات بسبب المعاملة السيئة من قبلهن.

من جانب آخر، حملت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدار في ما تتعرض له الفتيات من تجاوزات، وما نتج عنه من إيداع تسع منهن السجن.

وقال لـ«عكاظ» رئيس الجمعية بمنطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي لـ«عكاظ»: «سبق أن زار فريق من الجمعية الدار، وقدمت توصيات وتقارير تطالب بإصلاح الوضع الإداري والتربوي بها بما يتوافق مع حاجة الفتيات للتهديب والتوجيه، خلال وجوهن في الدار ويتناسب مع وضعهن النفسي، ولم تتم الاستجابة من قبل الدار وما أوصت الجمعية به من إصلاح حتى نتج عنه، مع الأسف، إيداع تسع فتيات السجن بسبب الأحداث التي وقعت مساء أمس، وهذا يؤكد عدم قدرة الدار على استيعاب حاجة الفتيات ومراعاة وضعهن الاجتماعي الذي أوصلهن إلى الدار كونه ظرفا طارئا».

وأضاف: المؤمل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن تعطي هذه الدور الجدية الكاملة في دراسة وضعها التربوي والاجتماعي، للقضاء على هذه المشاكل، وتهئية الفتيات لإعادة دمجهن مع أسرهن والمجتمع، وليس من الحكمة بقاؤهن حبيسات الدار، مشيرا إلى أنه يجب أن يقابل وضع الفتيات النفسي والاجتماعي ويخفف من معاناتهن لتصبح الدار جاذبة لا منفرة.

أستاذ شريعة: فتيات الدار يحتجن لاستقرار نفسي

أكد لـ«عكاظ» أستاذ الفقه بكلية الشريعة في جامعة أم القرى الدكتور محمد مطر السهلي أن نزيلات دار الفتيات يحتجن إلى عناية خاصة، بإدخال بعض الوسائل للتنفيس عنهن، خصوصا أن تركيب المرأة عاطفي.

وأضاف: النساء لسن كالرجال في تحملهن، ولذا يجب أن يكون لهن دور تناسب طبيعتهن بعيدا عن العنف والحبس الانفرادي، وتدريب المسؤولات عنهن على حسن التعامل معهن، والتعاون مع الجامعات ومراكز التدريب لتكون هذه الدور مؤسسات إصلاح وليست دور عقاب، وأن تعقد ورش عمل متخصصة لدراسة وضع هذه الدور من كافة الجهات ذات العلاقة، حتى يتم تحقيق الاستقرار النفسي لهذه الفئة. وأوضح أن الشريعة شددت على موضوع الحريات، وجاء الوعيد الشديد لمن يصادر حريات الناس، والنبي صلى الله عليه وسلم أوصانا بالنساء خيرا.

أستاذ نفسي: نظرة المجتمع قاسية

أكد لـ«عكاظ» أستاذ علم النفس بجامعة أم القرى البروفيسور محمود أبوزريزة أن هناك تعتيما على ما يحدث في دار فتيات مكة «ونسمع عن معاملة قاسية لهن»، مطالبا وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإشراك بيوت الخبرة لإيجاد حل لهذه المشكلات المتكررة في الدار في كل عام. وأضاف: «لم أسمع عن دراسة علمية أجريت على نزيلات الدار، ولماذا لا تلجأ الوزارة للجامعات لإشراك المختصين النفسيين الاجتماعيين والشرعيين لحل هذه المشكلات المتكررة، بدلا من الفسوة التي تمارس على هذه الفئة، ولماذا هذا الخوف من المجتمع، والانغلاق على الذات، وعدم مد اليد لهذه الجهات؟». وزاد: «هؤلاء الفتيات أصبحن في حالة نفسية سيئة، والمجتمع ينظر لهن على أنهن بشكين خطرا، ويرى بقاءهن في الدار حتى تنتهي أعمارهن، كما يرى أنهن عار عليه لخطأ وقعن فيه، رغم أن الذكور يفعلون في أخطاء أكبر مما وقعن فيه هذه الفتيات، وأهاليهم ينظرون لهن على أنهن وصمة عار، فيرفضون استلامهن إذا انتهت محكومياتهن، ما يجعلهن يعشن وضعاً نفسياً سيئاً، فيلجأن إلى الانتحار والاعتداء على الآخرين، ومع الأسف لا توجد أساليب علاجية داخل الدار سوى الفسوة».

«العمل» لـ «عكاظ»: سنطبق النظام

أوضح المتحدث وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل لـ«عكاظ» أن نزيلات دار الفتيات بمكة المكرمة لم يلتزم بالضوابط والتعليمات المنظمة داخل الدار، مؤكدا أنه تم التعامل معهن وفق النظام، بالتنسيق مع الجهات المعنية، مشيرا إلى أنه جار استكمال الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات. وأضاف: إن «رعاية الفتيات» مؤسسة تعنى بتحقيق أسس الرعاية والتفويج الاجتماعي، وتقوية الوازع الديني، والعمل على تحقيق الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية والتدريبية السليمة للفتيات الجانحات اللواتي يحتجن رهن التحقيق أو المحاكمة، واللواتي يقرر القاضي بقاءهن في المؤسسة ممن تقل أعمارهن عن 30 عاما.

عائلة تستنجد بالجهات المعنية وتتهم «الحماية» بالتسويق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٢٢ شوال ١٤٣٨هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧م

[اضغط هنا](#)

حسين هزازي (جدة) @h_hzazi

استغاثت عائلة من خمسة أفراد بالجهات المعنية وطلبت حمايتها مما أسمته «تعنيف الأب»، واتهمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بـ«المماطلة في استقبالهم برغم مرور 24 ساعة من هروبهم من المنزل».

وبحسب رواية الأم لـ«عكاظ»: «نحن عائلة مكونة من الأم (60 عاما) وابنتين (25 و22 عاما) وابن (19 عاما) وطفل (15 عاما)، وهاربون من الأب خوفا من التعنيف بعد تهديده الصريح لنا، خصوصا أنها ليست المرة الأولى».

وأوضحت أنهم تقدموا بشكوى إلى قسم شرطة النزهة، وإلى جمعية وهيئة حقوق الإنسان في جدة، وبصد تقديم شكوى إلى إمارة منطقة مكة المكرمة، مؤكدة وجود محاضر باعتداءات بالضرب والتعنيف في السابق، ومثبتة لدى دار الحماية التي استضافتهم لمدة تسعة أشهر، ثم تكفلت بإيجار شقة لمدة ستة أشهر أخرى، ولكن القضية عادت للسطح مرة أخرى بعد أن تقدم شاب لخطبة إحدى بناتها، إذ وافقت الفتاة ورفض الأب وتهجم عليهم وهددهم بالتعنيف، ما دفعهم لتقديم شكوى قبل التعرض لهم.

«الجمعية» تعتبرها حالة كبرى.. و«العمل»: لم يُعتدّ عليهم

يرى مدير جمعية حقوق الإنسان في جدة صالح الغامدي أن العائلة المهددة من والدهم بالعنف في خطر، وتستحق الحماية، خصوصا أنه على اطلاع سابق بجذور القضية منذ خمسة أعوام عندما كان مسؤولا في فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتعنيف مثبت في محاضر رسمية من قبل المستشفيات.

وأكد أنه من المفترض أن دار الحماية تستقبل مثل هذه الحالات، التي تعتبر من الحالات الكبرى، حتى إنهاء إجراءاتهم من الدوائر الحكومية، مثل المحاكم وغيرها، وتضمنت تعليمات الحماية الوقوف بجانب المعنف من الأطفال والنساء، وأنشئت دور الحماية لهذا الهدف، ومنها دار الحماية في جدة التي فيها عدد من الموظفين والموظفات.

وطالب الغامدي مدير فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور محمد القحطاني بالوقوف والاطلاع على مثل هذه الحالات، موضعا «لدينا أكثر من حالة في الجمعية تطلب الحماية، والنظام يسمح بدخولهم دار الحماية ومراجعة القطاعات الحكومية حتى تنتهي قضاياهم».

من جانبه، أوضح القحطاني أن «الحماية» أرسلت خطابا للشرطة للتأكد من شكاوهم واستدعاء الأب المتهم بالتهديد، مؤكدا أنه تمت دراسة الحالة من قبل الأخصائيات المعنية بالقضية، وهم ليسوا في دائرة الخطر حتى يتم التهجم عليهم.

يصوت على مشروع النظام الموحد لحماية المستهلك.. الثلاثاء

الشورى يناقش حقوق مصابي الإيدز ودعم المشاريع النسائية

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٢٢ شوال ١٤٣٨هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧م

[اضغط هنا](#)

فارس القحطاني (الرياض) @faris377

يصوت مجلس الشورى، هذا الأسبوع، على عدد من المشاريع والتوصيات، أبرزها مشروع النظام الموحد لحماية المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوصيات صحية مهمة، فيما يتصدر مناقشاته تقرير عن مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، إضافة إلى التقرير السنوي للنيابة العامة، والتعديلات المقترحة على نظام الخدمة المدنية، ودعم المشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة.

ففي جلسته غدا (الاثنين)، يصوت المجلس على عدد من توصيات اللجنة الصحية بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1437/1436 تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.

ومن أبرز التوصيات التي قدمتها اللجنة المطالبة بأن تنسق الوزارة مع الجهات ذات العلاقة لإنجاز مشروع الملف الصحي الموحد وفق سقف زمني محدد، والمطالبة بالإسراع في تشغيل المستشفيات التي تم الانتهاء منها أخيراً والمستشفيات التي شارفت على الانتهاء وتوفير ما تحتاجه من دعم مالي.

كما يصوت المجلس بعد أن يستمع لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء أثناء مناقشة التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للعام المالي 1437/1436، على عدد من التوصيات التي قدمتها اللجنة.

ويناقش المجلس في هذه الجلسة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي 1437/1436، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي 1437/1436.

وفي جلسة بعد غد (الثلاثاء) يناقش المجلس تقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم المعادة دراسته عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى. ويستمع المجلس بعد ذلك إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ما أبداه الأعضاء من ملاحظات أثناء مناقشة التقرير السنوي للنيابة العامة للعام المالي 1437/1436.

ويناقش المجلس في الجلسة ذاتها تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي 1436/1435 وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي 1437/1436، فيما يصوت على مشروع النظام الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها أثناء مناقشة مشروع النظام في جلسة سابقة.

أما جلسة الأربعاء القادم فستشهد مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التعديلات المقترحة على نظام الخدمة المدنية، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لبرنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام المالي 1437/1436. ومن أبرز ما طالبت به اللجنة تبني مبادرات موجهة لتشجيع ودعم المشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة، كما طالبت اللجنة بوضع خطة تهدف إلى توسيع نشاط البرنامج في جميع مناطق المملكة بشكل متوازن. ويتضمن جدول أعمال المجلس في هذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1437/1436، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة للعام المالي 1437/1436.

كما يتضمن جدول أعمال المجلس في جلساته العادية الثلاث عددا من مشاريع مذكرات التفاهم والتعاون والاتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

رفضت إجهاض الحامل وإحالة المصابين للتقاعد بثلاثي الراتب

هيئة الخبراء تستثني المعلمين من اختبار الإيدز

فيما يناقش مجلس الشورى بعد غد (الثلاثاء) تقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، علمت «عكاظ» أن هيئة الخبراء استتنت معلمي التعليم العام من فرض اختبار الإيدز، وأيدتها لجنة مجلس الشورى الصحية التي درست التباين مع الهيئة بشأن مشروع النظام، الذي درسته اللجنة عام 1433 وأقره المجلس في 26 محرم 1434 ودرسته هيئة الخبراء، وأعيد إلى المجلس ثانية للنظر في التباين بينه ومجلس الوزراء.

وأبقت هيئة الخبراء وصحية الشورى على فرض فحص اختبار الإيدز على المتقدمين للكلية والمعاهد الصحية المدنية والعسكرية والمتقدمين لشغل الوظائف المشمولة بالكادر الصحي، والذين يتقدمون للوظائف العسكرية، إضافة إلى فحوصات ما قبل الزواج والمرأة الحامل، وأي حالة يرى الوزير المختص شمولها بالفحص بالتنسيق مع مجلس الخدمات الصحية.

ولم تأخذ هيئة الخبراء واللجنة الصحية بعدد من المواد المقترحة في المشروع المقدم من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومن أبرزها إحالة المصاب بالمرض إلى التقاعد وصرف ما لا يقل عن ثلثي راتبه، وإذا كان لا يتقاضى راتباً شهرياً فيدرج اسمه ضمن قائمة الأمراض المزمنة المستحقة للإعانة من «التنمية الاجتماعية».

وحذر النظام من إجبار المرأة الحامل المصابة بمرض العوز المناعي المكتسب على الإجهاض أو حرمانها من حضنة أطفالها أو رعايتهم بسبب إصابتها، بل شدد على تقديم الرعاية الصحية اللازمة لها ولجنينها، وبه النظام الجهات الصحية أياً كانت من الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته.

وأُسند مشروع النظام للبرنامج الوطني بالتنسيق مع الجهات الصحية الأخرى تفعيل إجراءات الوقاية والرعاية والتأهيل وتحديد المختبرات المرجعية للتشخيص والتثبت من الإصابة وتقديم العلاج للمصابين به وإيضاح طرق الوقاية من الإصابة، ومنع النظام فصل المصاب بمرض الإيدز من عمله بسبب مرضه إلا إذا ثبت تعمدته نقل العدوى إلى غيره أو الإساءة أو إلحاق الأذى بالآخرين، وحذرت مواده من منع المصاب من التمتع بالحقوق المقررة له بموجب الأنظمة، ولا يجوز منعه من حق متابعة تعليمه.

ونصت مادة للجنة الصحية على أن لضحايا الإصابة بفيروس أو المرض بسبب العدوى العمد أو الخطأ، التقدم بطلب التعويض عن ضرر الإصابة، وحسب المادة الثالثة من المشروع يتم ترحيل المقيمين المصابين بفيروس الإيدز بعد تصفية حقوقهم إلى بلدانهم أو أي بلد آخر يختارونه.

وأجازت المادة الخامسة عشرة عزل المصاب أو تحديد إقامته في منشأة صحية بناء على توصية الطبيب المختص، إذا كانت حالته توجب ذلك أو كانت تشكل خطراً على غيره، وإذا كان المصاب محكوماً عليه فيجب عزله عن السجناء وتقدم له العناية اللازمة وتحدد اللائحة اشتراطات العزل وإجراءاته، ودعا النظام إلى المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمصابين بمرض الإيدز، وشدد على جميع العاملين في الجهات الصحية وغيرها بالمحافظة على السيرة ولا يجوز إفشاء هذه المعلومات إلا في الأحوال المحددة نظاماً.

السجن 5 أعوام و100 ألف ريال عقوبة المخالفين

يحظر نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، كل فعل أو امتناع يشكل تمييزاً ضد المصابين ويؤدي إلى الحط من كرامتهم أو الانتقاص من حقوقهم أو استغلالهم بسبب إصابتهم ويعاقب كل من يخل بأحكام النظام المقترح، بغرامة مالية لا تتجاوز 100 ألف ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على خمسة أعوام أو بكليهما، ولا يخل ذلك بحق المتضرر في المطالبة بالتعويض لدى المحكمة المختصة.

ويهدف النظام إلى تصنيف «الإيدز» من الأمراض المعدية والعمل بالإجراءات والتدابير المبنية في هذا النظام ولائحته للوقاية منه، والمحافظة على حقوق المصابين ومخاطبتهم وبيان واجباتهم وضمن الرعاية والتأهيل اللازمين للمصابين وضمن أيضاً حق المصابين بالاستمرار في التعليم والعمل.

حقوق الإنسان: توجيه الإفراج عن النساء بمرحلة الضبط يتوافق " **مع نص وروح النظام** **القحطاني: لا ينبغي تقييد حرية أحد سواء كان ذكراً أو أنثى** **إلا بعد توافر الأدلة الكافية**

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م
[رابط الخبر](#)

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتوجيه النائب العام بالإفراج عن النساء اللاتي لازالت قضاياهن في مرحلة الضبط والاستدلال.

وقالت الجمعية على لسان رئيسها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن هذا الإجراء يتوافق مع نص وروح النظام وأنه لا ينبغي تقييد حرية أحد سواء كان ذكراً أو أنثى إلا بعد توافر الأدلة الكافية على ارتكابه جرمًا محددًا وأن يكون ذلك الجرم من القضايا الموجبة للإيقاف.

وأضاف القحطاني: أنه كلما تمت محاكمة الشخص المتهم وهو مطلق السراح كلما أتيحت له الفرصة لمراجعة سلوكه ومحاسبة نفسه وفي نفس الوقت يحظى بفرصة الدفاع عن نفسه أمام القضاء مما يحقق العدالة للفرد والمجتمع.

وطالب رئيس الجمعية بتفعيل دور النيابة العامة في الرقابة على السجون والتأكد من عدم وجود سجناء انتهت محكوماتهم ولم يتم الإفراج عنهم لأسباب إدارية أو إجرائية أو لعدم حضور الطرف الآخر في القضية أو لعدم ورود معاملاتهم من الجهات الأخرى أو لعدم قدرتهم على السداد مع ثبوت إعسارهم.

وأكد الدكتور القحطاني، أنه بين الجمعية والنيابة العامة تعاون كبير منذ قيام الجمعية بمهامها، وأن الجمعية تقدر ما تقوم به النيابة العامة من جهود في سبيل تحقيق العدالة في بلادنا.

«نسائي حقوق الإنسان» يجتمع بمتسببات الفوضى بـ «رعاية مكة» الزايدي: تقرير شامل إلى الجهة المختصة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

مكة المكرمة-المدينة

اجتمع وفد نسائي من جمعية حقوق الإنسان بمكة، يضم عدداً من الأخصائيات النفسيات والاجتماعيات، أمس، بعدد من الفتيات المتهمات في إحداث الفوضى داخل مؤسسة رعاية الفتيات بمكة، وبحث معهن الأسباب التي دفعتهن لذلك، وتم إبلاغهن بكيفية إيصال مطالبهن واحتياجاتهن دون إحداث الفوضى داخل المؤسسة.

واستمع الوفد لمرثيات النزيلات عن الخدمات المقدمة لهن، وكيفية تعامل المشرفات والموظفات بالمؤسسة معهن واستمعن لملاحظاتهم وشكاويهن عن مستوى الخدمة داخل المؤسسة، وكذا التجهيزات داخل مبنى المؤسسة، واطلع الفريق على الخدمات المقدمة لهن .

دراسة التقرير

وبين رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان بن عوض الزايدي أن الوفد قام بزيارة للمؤسسة واطلع على خدماتها التي تقدمها للنزليات، والتقى بعدد من النزليات واستمع إلى مطالبهن وملاحظاتهن عن الخدمات المقدمة لهن، وسيعد تقريراً شاملاً عن المؤسسة وأوضاعها وسيتم دراسة هذا التقرير وتوجيهه إلى الجهة المختصة في ضوء ما يتم التوصل إليه من نتائج.

تقارير سابقة

وأشار إلى أن الجمعية سبق أن زارت المؤسسة وأعدت العديد من التقارير التي تم رفعها للجهات المختصة مؤكداً أن الجمعية تؤكد دائماً أن هذه الفئة في حاجة إلى الرعاية الاجتماعية والأسرية لأنها خرجت من بيئة طاردة لها؛ بسبب العنف الأسري أو الخلافات الأسرية نتيجة التفكك الاجتماعي داخل بعض الأسر.

وعلمت «المدينة» أن الوفد النسائي يعكف الآن على
التالي:

- إعداد تقرير مفصل عن مشاهدتهن داخل الدار.
- رصد ما تم التوصل إليه من خلال اللقاءات مع المسؤولين في الدار وبعض النزليات.
- رصد لمستوى الخدمة المقدمة للنزليات ومطالبهن.
- نواحي القصور التي تم رصدها داخل المؤسسة.
- عرض التقرير على رئيس فرع الجمعية بمكة.
- استكمال خطوات أخرى تكفل توفير خدمات متكاملة للنزليات.
- العمل على ما يضمن حقوقهن ويكفل لهن حياة كريمة داخل المؤسسة.

• هيئة حقوق الإنسان: ٢٦٤٦ شكوى في ٢٠١٦

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

أوضح مدير مركز الإعلام والنشر في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي، أن الهيئة تلقت خلال عام ١٤٣٧-١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٦ نحو ٢٦٤٦ شكوى، وذلك عن طريق الحضور لفروع الهيئة وتعبئة الاستمارة المخصصة لهذا الغرض، أو عن طريق الفاكس، أو البريد، أو الهاتف، أو البريد الإلكتروني.

وبيّن المعدي أن عدد الشكاوى المقدمة إلى المقر الرئيس للهيئة في مدينة الرياض وصل إلى ٩٠٠ شكوى، تمثل ما نسبته ٣٤ في المئة من العدد الإجمالي، يليه فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة الذي تلقى ٧٤٤ شكوى، بنسبة ٢٨,١ في المئة، ثم فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية الذي استقبل ٣٣١ شكوى، بما نسبته ١٢,٥ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة عسير الذي استقبل ١٩٣ شكوى، بما نسبته ٧,٢ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة حائل الذي استقبل ١٦٥ شكوى، بما نسبته ٦,٢ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة المدينة المنورة الذي تلقى ١٢٩ شكوى، بنسبة ٥ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة القصيم الذي استقبل ١١٣ شكوى، بما نسبته ٤,٢ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة جازان الذي استقبل ٢٦ شكوى، بما نسبته ١ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة تبوك الذي استقبل ٢٥ شكوى، بما نسبته ١ في المئة، ثم فرع الهيئة بمنطقة الجوف الذي استقبل ٢٠ شكوى، بما نسبته ٠,٨ في المئة.

وأوضح المعدي أن الشكاوى تنوعت بحسب موضوعها، فبلغ عدد الشكاوى المتعلقة بقضايا العدالة الجنائية ٦٩٨ شكوى، بما نسبته ٢٦,٣ في المئة، ثم الشكاوى المتعلقة بالهوية والجنسية ٣٤٢ شكوى، بما يعادل ١٣ في المئة، ثم الشكاوى المتعلقة بالحماية من العنف والإيذاء ٣٢٤ شكوى بنسبة ١٢,٢ في المئة، إضافة إلى شكاوى متعلقة بالعمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والحماية من الاتجار بالأشخاص واللجوء إلى القضاء وغيرها من المواضيع. وبحسب الجنس فقد بلغ عدد الشكاوى المقدمة من الرجال ١٥٢٢ شكوى، بنسبة ٥٧,٥ في المئة، في مقابل ١١٢٤ شكوى مقدمة من نساء، بنسبة ٤٢,٥ في المئة.

أما عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة بحسب الجنسية فقد بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة من مواطنين ١٨٤٢ شكوى، بنسبة ٦٩,٦ في المئة من إجمالي الشكاوى، في مقابل ٨٠٤ شكاوى لمقيمين، بنسبة ٣٠,٤ في المئة. ونجحت الهيئة في إنهاء ١٨٠١ شكوى، بنسبة ٦٨,١ في المئة من إجمالي عدد الشكاوى، في حين بلغ عدد الشكاوى غير المنتهية ٨٤٥ شكوى، بنسبة ٣١,٩ في المئة، إذ ما زالت الهيئة تتواصل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لإنهاء عدد ٧١٦ منها، بينما ظلت ١٢٩ شكوى تحت الدراسة بنهاية العام الذي يغطيها هذا التقرير.

وأضاف أن الهيئة تقوم بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، وتتم هذه الشكاوى بعدد من المراحل والخطوات الإجرائية ابتداءً من التقدم بالشكوى واستقبالها، مروراً بدراساتها، وانتهاءً باتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، وخلال التعامل مع الشكوى يتم استكمال بياناتها ومعلوماتها، ومقابلة أصحاب العلاقة أو التواصل معهم لاستيضاح جوانبها كافة، ومن ثم دراستها في ضوء المعطيات المتاحة، وإخضاع معلوماتها كافة لمعايرة دقيقة مع نصوص الأنظمة والتعليمات القائمة، وأحكام اتفاقات حقوق الإنسان الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، لتحديد إذا ما كانت تدخل ضمن نطاق اختصاص الهيئة أم لا، وما هو أساسها القانوني الذي تستند إليه، ليتم على ضوء ذلك اتخاذ الإجراء النظامي المناسب.

ويكون الإجراء المتخذ حيال الشكوى بحسب كل حالة، فبعضها يخرج عن اختصاص الهيئة كالشكاوى المتعلقة بالمنازعات المالية الواقعة بين أفراد، أو الاعتراض على الأحكام القضائية، أو القرارات الإدارية، وفي هذه الحالة تقدم الإدارات المعنية الاستشارة النظامية اللازمة لصاحب العلاقة، ويتم إرشاده إلى الخطوات والإجراءات الواجب عليه اتباعها بحسب طبيعة شكواه.

أما الشكاوى التي تدخل ضمن اختصاص الهيئة فقد يتعين التحقق من صحة المعلومات الواردة فيها من خلال الكتابة للجهة المعنية، وبعض الشكاوى قد تقرر الهيئة ضرورة الوقوف على وقائعها ميدانياً، والتحقق من صحة المعلومات الواردة فيها.



السعودية: الإجراءات ضد قطر لتحقيق الاستقرار الإقليمي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

جدد مجلس الوزراء السعودي اعتباره أن الإجراءات ضد قطر هي «لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي»، مشدداً على ما عبر عنه البيان المشترك الذي أصدرته السعودية مع مصر والإمارات والبحرين والذي أكد «استمرار الإجراءات إلى أن تلتزم السلطات القطرية تنفيذ المطالب العادلة لضمان التصدي للإرهاب وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة». ورحب المجلس خلال جلسته في جدة أمس، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بالقرارات الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العرب في ختام دورته الـ٤٨، مشيداً، على ما أفادت وكالة الأنباء السعودية» بتأكيد الوزراء «ضرورة التضامن بين الدول العربية لمواجهة الإرهاب ومطالبته بتجفيف منابع تمويله ومواصلة الجهود والتنسيق على المستويين الإقليمي والعالمي لحدره واجتثاثه».

وعبر المجلس عن «استنكاره وقلقه البالغ من إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلية المسجد الأقصى الشريف أمام المصلين»، وأكد أن هذا «العمل يمثل انتهاكاً سافراً لمشاعر المسلمين حول العالم تجاه أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين»، مضيفاً أن هذا العمل «يشكل تطوراً خطيراً من شأنه إضفاء المزيد من التعقيدات على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً أن هذا الإجراء يعتبر الأول من نوعه في تاريخ الاحتلال»، مطالباً «المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته ووقف هذه الممارسات».

وجدد المجلس إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها الشديدين الهجوم الإرهابي الذي استهدف حاجزاً أمنياً في محافظة الجيزة في مصر، والتفجيرين الإرهابيين اللذين استهدفا مدينتي شمس وكرم إيجنسي في باكستان، مقدماً العزاء والمواساة إلى البلدين.

وأكد المجلس أن «تسلم خادم الحرمين الشريفين درجة الدكتوراه الفخرية في مجال خدمة القرآن الكريم وعلومه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يعد تتويجاً وتقديراً لجهوده وأعماله الجليلة ودعمه المستمر لكل ما يعنى بكتاب الله وخدمته».

وأطلع خادم الحرمين، المجلس على فحوى الاتصالات الهاتفية للذين أجراهما بالرئيس الأميركي دونالد ترمب، ورئيس وزراء العراق الدكتور حيدر العبادي، وما حصل خلال الاتصالات من تهينة للعراق على ما تحقق من انتصار على تنظيم «داعش» الإرهابي في الموصل، وثمن دور أميركا في قيادتها التحالف الدولي لمحاربة هذا التنظيم والقضاء عليه، مجدداً تأكيد المملكة وقوفها بإمكاناتها كافة لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه حتى القضاء عليه بمشيئة الله تعالى، وعلى نتائج استقباله وزير خارجية أميركا ريكس تيلرسون.

وقرر المجلس بعد الاطلاع على ما اقترح ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٩ / ٣٥) وتاريخ ١٣-٨-١٤٣٨ هـ، الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأقمار الاصطناعية والاتصالات الفضائية بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ ١٣-٢-١٤٣٨ هـ، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

كما وافق المجلس على مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين في الأردن، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمل والموارد البشرية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة ماليزيا، ومذكرة تفاهم للتعاون الفني بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، والمنظمة الدولية للهجرة الموقعة في مدينة جنيف بتاريخ ٩-٣-١٤٣٨هـ، وأعد مرسوم ملكي بذلك.



أشواك تجاور الندابين..

المصدر:
جريدة عكاظ
الأربعاء ٢٥
شوال
١٤٣٨هـ -
١٩ يولييه
٢٠١٧م
[رابط الخبر](#)

عبده خال
أوضح المتحدث الإعلامي بهيئة حقوق الإنسان أن الهيئة تلقت نحو 2646 شكوى عبر معظم وسائل التواصل من هاتف وفاكس وبريد عادي وإلكتروني وربما سلمت الشكوى حضورياً..

ثم تواصل الخبر في بيان عدد الشكوى المقدمة من كل منطقة ونسبتها ونوعية الشكوى المتعلقة بالقضايا الجنائية والمتعلقة بالهوية والجنسية والحماية من العنف والإيذاء، والشكاوى المتعلقة بالعمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والحماية من الاتجار بالأشخاص وغيرها من الموضوعات التي تعني كل ما له علاقة بالإنسان، فكلّ منها شكوى (تحوس) داخل الهيئة.. وبالرغم من أن الخبر تم تحميله أعداد كل القضايا ونسبتها إلا أن الخبر لم يذكر لنا أهم جزء وهو: ماذا فعلت الهيئة حيال كل هذه القضايا؟

فلم تجب الهيئة عن المنجز من أعمالها حيال كل تلك القضايا ودعوني أبدأ بلوم جمعية (وهيئة) حقوق الإنسان، فهما جهتان تتحركان ببطء شديد، فيما يخص الإنسان (بالمطلق)؛ إذ إنهما تنتظران أن تفور قضية على سطح الإعلام حتى نجد أعضاءهما يشتكون من عدم التعاون معهم، وشكواهم أكثر حرارة من المظلومين أنفسهم، ومن هنا أتساءل ما الفائدة من وجودهما إذا كان تحركهما -غالبا- يأتي متأخرا بينما يفترض فيهما المبادرة في تبنى تطبيق حقوق الإنسان والسعي الحثيث لإحقاقها واقعيًا بدلا من ذكر من استغاث بهما، فالخير كل الخير ذكر الشكوى التي تم حلها بدلا من ذكر عدد الشكاكين..

ومهما ذكر عن عدد القضايا فهي تمثل الحد الأدنى من شكاوى المواطنين مقارنة بما يجدونه من عنت للحصول على حقوقهم أو شكاواهم، وإذا كانت الجمعية تفاخر بذكر الأعداد التي وصلت إليها شكاواهم فأنا أضيف معلومة أكد فيها لو علم كل مراجع أن هيئة حقوق الإنسان تستقبل الشكاوى لربما فاضت الشكاوى بنسبة تفوق عدد القضايا المذكورة.

وإزاء كل الشكاوى المحبوسة في صدور الناس والمبثوثة ظلت الهيئة تسير بالتصريحات ونثر الأعلام الراقدة في مرقدها من غير أن تفعل الهيئة أو جمعية حقوق الإنسان أي نقلة نوعية فيما يقدم من خدمات.

ولأننا نعرف أن الهيئة وكذلك جمعية حقوق الإنسان ليس في يدهما حل سوى مشاركتنا الشكاوى والنواح...

ولأن أصواتنا لاتزال عفية فنحن أكثر مقدرة منهما في النواح، فكثير الله خيرهما ونصحهما أن تجاورانا لكي تعرفا أن ندبنا يفوق ندهما بمراحل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

شرطة الرياض: القبض على مرتكبي حادثة إطلاق النار

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٢٢ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1609764>

الرياض - مناحي الشيباني
أعلنت شرطة منطقة الرياض، عن القبض على الأشخاص الضالعين في حادثة تبادل إطلاق النار التي وقعت مساء أمس الجمعة.
وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة الرياض أنه بتاريخ ٢٠-١٠-١٤٣٨ رصدت الأجهزة الأمنية قيام عدد من الأشخاص ذوي السلوك المنحرف بتبادل إطلاق النار؛ ما أدى لإصابة أحدهم، وإعطاب مركبة شقيقه، وقيام آخرين بإطلاق النار من سلاح نوع رشاش على واجهة أحد المنازل غرب العاصمة الرياض، وتوثيق تلك الحوادث ونشرها عبر برنامج السناپ شات من باب المجاهرة والمفاخرة، واستخدام معرفات وكنى سبق رصدها.
وبالنظر لخطورة ما أقدم عليه الجناة، وتهديدهم السكينة العامة، وإزعاج السكان، فقد باشرت الجهات المعنية بشرطة منطقة الرياض إجراءاتها البحثية لتحديد هوياتهم، وتوصلت إلى أنهم من أرباب السوابق، ومطلوبون لارتكابهم جرائم التفحيط المعاقب عليها نظاماً، وباشرت خطط متابعتهم وضبطهم.
وبتوفيق من الله تم ضبط الجناة، وضبط الأسلحة المستخدمة، وتحريزها في وقت قياسي بكمائن مختلفة، شملت محافظات عدة، وجرى إيقافهم وإشعار فرع النيابة العامة بمنطقة الرياض لإكمال اللازم بحقهم حسب الاختصاص، وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية ونظام المرور ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية تمهيداً لإحالتهم للقضاء؛ لينالوا جزاءهم العادل.
وشرطة منطقة الرياض إذ تعلن ذلك لتؤكد استمرارها في ضبط ومنع مثل هذه الحوادث تنفيذاً لسياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين بحفظ الأمن، بمتابعة وتوجيه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية.

الأحوال المدنية تكشف الفئات المستهدفة من خدمة

تقدير

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٢٢ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1609833>

الرياض - محمد بن حراص
كشف الحساب الرسمي لوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية عن الفئات المستهدفة من خدمة "تقدير" وهي ثلاث فئات "كبار السن، المرضى، ذوي الاحتياجات الخاصة".
وأوضحت أن هذه الخدمة تمكن المواطنين من الفئات المذكورة من طلب زيارة مندوب الأحوال المدنية لهم بمقر إقامتهم لتنفيذ الخدمات التي يحتاجون لها، دون الحاجة إلى زيارة مقر الإدارة.

التخصصات الصحية تنفذ الاختبار الرقمي لشهادة الاختصاص السعودية

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٢٢ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1609882>

الرياض - واس
نفذت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية اليوم، للمرة الأولى، اختبارات الجزء الأول لعدد من التخصصات لشهادة الاختصاص السعودية رقمياً عبر استخدام الأجهزة الذكية، بالتزامن في مدن الرياض، والخبر، وأبها، ودبي، ومسقط.

وأوضح المدير العام للإعلام والاتصال المتحدث الرسمي للهيئة عبدالله الزهيان، أن عدد المتقدمين لاختبارات الجزء الأول بلغ ٣٢٦٢ متقدماً في ٢٨ تخصصاً، مشيراً إلى أن تجربة الأجهزة الذكية حققت نجاحاً كبيراً، ولم يسجل عليها أي مشكلات تقنية، نظراً إلى سهولة التعامل مع التطبيقات وعدم الحاجة إلى الإنترنت، فضلاً عن قدرة المتقدم على التحكم بالوقت وسرعة إنجازه للاختبار، لافتاً إلى أن الطريقة التقليدية كانت تستهلك وقتاً وجهداً أكبر.

وأضاف أن الاختبار يُقدم من خلال تطبيق "SofTest" ويدعم أنظمة "Microsoft office" و "iOS"، في حين سخرت "الهيئة" دعماً فنياً متواجداً في قاعة الاختبار لتقديم المساعدة لأي متقدم، مشيراً إلى أن "الهيئة" أتاحت لبعض المتقدمين في أداء الاختبار ورقياً تسهيلات لهم ولتهيئتهم مستقبلاً لأداء الاختبار رقمياً، موضحاً أن الاختبار الورقي الذي تم تقديمه سيكون الأخير، فيما سيستمر رقمياً.

من جهتهم دعا عدد من رؤساء لجان الاختبارات، مديري البرامج التدريبية إلى حث المتدربين على الاستفادة من تجربة الاختبار الرقمي بعد النجاح الذي حققه هذا الاختبار، مؤكدين أن المتدربين أبدوا انطباعاً إيجابياً في حين لم يواجهون أي مشكلات تقنية، على عكس من أدى الاختبار كتابياً.

وأشار إلى أن التعامل مع الأجهزة الذكية في الاختبارات أعطى ارتياحاً لدى المتدربين في إدارة وقت الاختبار، معداً أن هذه التجربة الرقمية ستعكس إيجاباً على المتدربين مستقبلاً.

من جهتهم عبر عدد من المتقدمين لاختبارات الجزء الأول من شهادة الاختصاص السعودية، عن اطمئنانهم من الاختبار الرقمي رغم المخاوف التي شعروا بها قبل بدء الاختبار، مشيرين إلى أن التعامل رقمياً مع الاختبار يفوق بمراحل الطريقة التقليدية التي كانت تستهلك كثيراً من الوقت وتحتاج إلى مجهود أكبر، معتبرين أن هذه الخطوة انعكست على نتائجهم في الاختبار بطريقة مؤثرة، مقدمين شكره إلى هيئة التخصصات الصحية على ما وجدوه من اهتمام خلال أداء الاختبار وما وفروه من إمكانيات لتحقيق طموحات المتدربين.

وكانت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية قد أقرت في وقت سابق تحويل اختبار الجزء الأول لبرامج شهادة الاختصاص السعودية إلى اختبارات رقمية بعد دراسة وتجربة هذا الامتحان، تحقيقاً لتوجهات الهيئة للتحويل الرقمي وتوفقاً مع "رؤية المملكة ٢٠٣٠".

وأوضحت "الهيئة" أن ذلك سيحقق عدداً من المميزات للمتقدم للاختبار منها سهولة الاستخدام والتصفح وإحداث الجودة العالية للصور والتسجيلات الصوتية والمقاطع المرئية، وتزويد المتقدم بتقرير مفصل عن أدائه ومقارنته بأداء مجموع المتقدمين.

إطلاق المركز السعودي لسلامة المرضى وتقليص الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الإحد ٢٢ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧م

[اضغط هنا](#)

تخطط وزارة الصحة لإطلاق المركز السعودي لسلامة المرضى في إطار مبادرات التحول الوطني من أجل رفع مستوى الوعي بسلامة المرضى والارتقاء بمستوى المرافق الصحية. وتهدف المبادرة إلى رفع نسبة المستشفيات التي تفي بمعايير الجودة والأداء الأمريكية إلى ٥٠% والمرافق الصحية التي تقدم تقارير عن الأداء الشامل ومعايير الجودة إلى ١٠٠%. وتتضمن المبادرة إنشاء مركز وطني للإبلاغ عن الأخطاء الطبية ومتابعة وتقييم أداء المستشفيات فيما يتعلق بسلامة المرضى، وأبرزت المبادرة عدداً من التحديات من بينها تنامي المخاطر في المنشآت الصحية، بسبب تفاوت معايير الجودة وسلامة المرضى وغياب ثقافة السلامة، مشددة على أهمية التحرك سريعاً من أجل وضع إستراتيجيات لسلامة المرضى وتقليص نسبة الأخطاء الطبية في المرحلة المقبلة. وتفاقت مؤخرًا الشكاوى من ضعف تطبيق معايير الجودة والسلامة في المستشفيات وزيادة الأخطاء الطبية، ووفقاً لتقديرات شبه رسمية فإن أكثر من ١٠٠ مريض يروون ضحية أخطاء طبية مؤكدة سنوياً، ويشكو المرضى وذوهم من تأخر حسم هذه القضايا والتلاعب في الملفات وتهريب بعض الأطباء المدانين حتى لا يتم الاقتصاص منهم.



«الإسكان» تستهدف تخصيص وتسليم ٢٨٠ ألف منتج خلال العام الجاري ٢٠١٧ إطلاق ٢٧٦٥٨ منتجاً سكنياً وتمويلياً.. وتوقيع اتفاقيات إنشاء ١٥٨٥٢ وحدة سكنية

المصدر: جريدة الجزيرة الإحد ٢٢ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧م

<http://www.al-jazirah.com/2017/20170716/ec6.htm>

«الجزيرة» - الاقتصاد / تصوير - فتحي كالي: أطلقت وزارة الإسكان أمس ٢٧٦٥٨ منتجاً سكنياً في جميع مناطق المملكة ضمن دفعتها السادسة من برنامج «سكني» الذي يستهدف تخصيص وتسليم ٢٨٠ ألف منتج خلال العام الجاري ٢٠١٧، شملت ٧٧٠٠ تمويل مدعوم بالشراكة مع البنوك والمؤسسات التمويلية، و٧٧٢٣ أرضاً بدون مقابل مالي، و١٢٢٣٥ ضمن برنامج البيع على الخارطة «وافي» بالشراكة مع المطورين العقاريين؛ ليصبح إجمالي عدد المنتجات السكنية والتمويلية التي أطلقتها الوزارة منذ شهر فبراير الماضي ١٢٧٩٥٧ منتجاً.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي نظّمته الوزارة أمس لإعلان دفعة التخصيص السادسة من حملة سكني، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن طلال بن بدر المستشار والمشرف العام على وكالة وزارة الإسكان للدعم السكني

والفروع، والمشرّف العام على صندوق التنمية العقارية خالد بن محمد العمودي، والمشرّف العام على برنامج الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة الإسكان أحمد مندورة، وعدد من المسؤولين في وزارة الإسكان والصندوق العقاري.

وضمنت منطقة الرياض ٢١٧٤ منتجاً تمويليّاً مدعوماً، و١٠٦١ وحدة سكنية ضمن برنامج «وافي»، فيما ضمت مكة المكرمة ١١٥٥ منتجاً تمويليّاً مدعوماً، و١٧٥ وحدة سكنية ضمن برنامج «وافي»، والمدينة المنورة ٥٢٨ تمويلًا مدعوماً، و٦٠ أرضاً مجانية، والقصيم ٨٧١ تمويلًا مدعوماً، والمنطقة الشرقية ٨٣٤ تمويلًا مدعوماً، و٤٠٩٣ وحدة سكنية ضمن برنامج «وافي»، وعسير ٦٥٧ تمويلًا مدعوماً، و٣٣٠٢ وحدة سكنية ضمن برنامج «وافي»، وتبوك ٣٠١ تمويل مدعوم و٣٦٠٤ ضمن برنامج «وافي»، وحائل ٢٧٥ تمويلًا مدعوماً، و٢١٠٠ أرض مجانية، والحدود الشمالية ٢١٦ تمويلًا مدعوماً، وجازان ١١٢ تمويلًا مدعوماً، و٥١٧٩ أرضاً مجانية، ونجران ١٩٨ تمويلًا مدعوماً، و٣٨٤ أرضاً مجانية، والباحة ١٤٩ تمويلًا مدعوماً، والجوف ٢٣٠ تمويلًا مدعوماً.

وأكد الأمير سعود بن طلال بن بدر أن الدفعات المقبلة ستشمل المزيد من المنتجات السكنية والتمويلية للوصول إلى العدد المستهدف خلال هذا العام البالغ ٢٨٠ ألف منتج سكني وتمويلي، لافتاً إلى أن وزارة الإسكان تعمل مع كل دفعة على إنهاء إجراءات المستحقين الذين تم تخصيص الوحدات السكنية الجاهزة لهم، وفقاً لرحلة المستفيد المعلنة مسبقاً التي تشمل الموافقة المبدئية والمعاينة وصولاً للقبول النهائي. مشيراً إلى أن الأراضي المخصصة تشمل عدداً من المحافظات والمراكز، ومن دون مقابل مالي.

وكشف الأمير سعد بن طلال بن بدر عن أن الوزارة ستستهل حملة حجز وبيع الوحدات السكنية الجاهزة على المستحقين للدعم السكني ممن تم تخصيصهم لهم في الدفعات السابقة من برنامج «سكني»، وذلك ابتداء من غد الاثنين لمشروع إسكان محافظة رماح، ليتبعه ١٥ مشروعاً في مناطق عدة خلال هذا العام.

وبدوره، أكد المشرّف العام على برنامج الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة الإسكان أحمد مندورة أن الشراكة مع القطاع الخاص أسفرت عن البدء في بناء آلاف الوحدات السكنية ذات الخيارات المتنوعة والجودة والسعر المناسب الذي يتراوح بين ٢٥٠ ألفاً و٧٠٠ ألف ريال بما يتناسب مع القدرة الشرائية للمستحقين للدعم السكني.

مبيناً أن إجمالي الوحدات السكنية التي تأتي بالشراكة مع القطاع الخاص عبر برنامج البيع على الخارطة، وسيتم تخصيصها خلال العام الجاري، سيصل إلى ١١٠ آلاف وحدة سكنية.

وأوضح أنه سيتم تسليمها للمواطنين خلال ٣ أعوام كحد أقصى من تاريخ التخصيص، وكاشفاً عن انطلاق حملة تخصيص وحجز ١٢٨٠٠ وحدة سكنية عبر برنامج البيع على الخارطة ضمن مشاريع عدة، تشمل الدمام وتبوك وخميس مشيط والخرج وغيرها، وذلك ابتداء من يوم غد الأحد.

من ناحية، قال المشرّف العام على صندوق التنمية العقارية خالد العمودي إن الصندوق يواصل من خلال دفعات برنامج «سكني» تقليص قوائم الانتظار، وتسريع الحصول على التمويل المدعوم بالشراكة مع البنوك والمؤسسات التمويلية.

وأضاف بأن صندوق التنمية العقارية أعلن منذ مطلع هذا العام حتى هذه الدفعة أكثر من ٤٦ ألف تمويل مدعوم، بمعدل شهري يصل إلى ٧٧٠٠ تمويل. وتمتاز آلية التمويل بتقليص مدة الانتظار من ١١ عاماً إلى ٥ أعوام كحد أقصى، وتحقيق الدعم لعدد ٦ مواطنين في مقابل مواطن واحد بالآلية السابقة.

ولفت إلى أنه بتدشين مركز دعم مستفيدي التمويل المدعوم يمكن إعلان بدء استقبال المستحقين للتمويل العقاري ممن يواجهون إشكاليات في الحصول على التمويل.

مضيفاً بأن المركز عبر فروعه المنتشرة في المملكة سيقوم باستقبال طلبات الراغبين في تمويل بناء منازلهم المسمى بالتمويل الذاتي.

وأفاد بأن تدشين المركز الجديد يؤكد حرص الصندوق على المساهمة في إيجاد الحلول وخدمة المواطنين وتسهيل حصول المستحقين على التمويل، وذلك من خلال تخصيص فرق عمل تمتلك الخبرة والكفاءة لاستقبال الشكاوى، وبحث سبل إنهاء الأمور العالقة كافة.

كما يعمل مركز دعم مستحيي التمويل المدعوم كحلقة وصل مباشرة بين المستفيدين والشركاء من البنوك والمؤسسات التمويلية.

تلا ذلك توقيع وزارة الإسكان اتفاقيات مع ٤ شركات تطوير عقاري لتنفيذ ٦ مشروعات في مناطق عدة بالمملكة بإجمالي ١٥,٨٥٢ وحدة سكنية.

وكانت وزارة الإسكان قد أعلنت في ١٥ يناير الماضي إطلاق برنامج سكني الذي يتضمن ٢٨٠ ألف منتج سكني وتمويلي كمستهدف لعام ٢٠١٧، ودشنت الدفعة الأولى في ١٥ فبراير الماضي بعدد منتجات بلغ ١٥٦٥٣ منتجاً، فيما جاءت

الدفعة الثانية بعدد ١٧٩٢٣ منتجاً، أما الدفعة الثالثة فبلغت ١٨٧٩٩ منتجاً، وضمت الدفعة الرابعة ٢٠٥٨٥، فيما بلغت الدفعة الخامسة ٢٧٣٣٩.

ودعت وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقاري المواطنين إلى زيارة البوابة الإلكترونية لبرنامج سكني (sakani.housing.gov.sa) للاطلاع على الأسماء المخصص لها لهذا الشهر، وكذلك زيارة بوابة الدعم السكني إسكان (eskan.gov.sa) والبوابة الإلكترونية لصندوق التنمية العقارية (redf.gov.sa)؛ وذلك لاستكمال الإجراءات اللازمة وتحديث البيانات والموافقة على المنتج المخصص.



تعمل بسرية تامة مع الضحية هيئة الأمر بالمعروف: كوادر مدربة لمكافحة الابتزاز على مدار الساعة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ١٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ٩ يوليو ٢٠١٧ م

<http://www.al-jazirah.com/2017/20170716/ln32.htm>

«الجزيرة» - وهيب الوهيبي:

سجلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نجاحاً لافتاً في ضبط عدة حالات من قضايا الابتزاز في عدد من مناطق المملكة منذ إنشائها وحدة خاصة بمكافحة جرائم الابتزاز باعتبارها جريمة مصنفة عالمياً من ضمن الجرائم الجنائية. وتمكنت قبل أيام بالتعاون مع شرطة منطقة الرياض من القبض على وافد ابتز مواطنة للحصول على مبالغ مالية وحرصت في الوقت ذاته في التصدي لجرائم الابتزاز وبناء قدر كبير من الثقة من خلال التعامل الأمثل مع المجني عليه بما يحفظ حقه ويصون كرامته، مع مراعاة الستر على الضحية وحفظ خصوصيته.

وفي هذا الصدد دربت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كوادر من منسوبيها للعمل في مكافحة الابتزاز في الجوانب الوقائية والتوجيهية والجانب الضبطي الجنائي. ووفرت خدمة سهلة لمن تعرض للابتزاز بالصور أو المحادثات أو العلاقات المحرمة من خلال الاتصال بالرقم الموحد ١٩٠٩ الذي يعمل على مدار الساعة أو الدخول إلى موقع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الإلكتروني وتحديد نوع البلاغ حيث يتم استقبال الطلب من الموظف المختص إلكترونياً والتعامل معه بسرية تامة وتتعامل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع مختلف حالات الابتزاز.

وفي مقدمتها الابتزاز الجنسي والابتزاز المادي والابتزاز الوظيفي والابتزاز النفسي والذي يسعى فيه المبتز الحصول على معلومات أو صور شخصية بدافع الاستغلال لأغراض مالية أو انحرافية وتهديد بعض الفتيات بنشر صورهن على "الإنترنت" أو إبلاغ ذويهن إذا لم يستجبن لمطالب المبتز السلوكية أو المالية، أو سلب الأشياء تحت التهديد بالإبلاغ عنه أو فضحه.

٣ جهات لحفظ أموال القاصرين

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٢١ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=309354&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
كشف مصدر مطلع لـ«الوطن» أن الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم حددت ٣ جهات لحفظ الأموال التي تعود ملكيتها للمشمولين بنظام الهيئة، سواء كانت أموالاً نقدية أو منقولة، وهي الهيئة العامة للولاية، والبنوك، وشركات التأمين .
وقال المصدر إن «الهيئة أجازت حفظ الأموال في البنوك السعودية بحيث يشمل ذلك أكثر من بنك، كما حددت طرق حفظ المعادن الثمينة ومستندات العقارات والأراضي والوثائق التي يخشى عليها من الضياع، فإما أن تحفظ في خزائن داخل الهيئة أو لدى مصارف بالداخل، أو شركات تأمين، على أن يتم توقيع عقد بين الهيئة عن طريق وكيل يناب عن ذلك وشركات التأمين بحيث تذكر تفاصيل المودع من أموال أو معادن كالذهب والحلي، ووصف أنواع عقود الملكية التي تثبت حقوق صاحبها .»
وأضاف أن «الأنظمة أعطيت الهيئة حرية التصرف بالأموال المنقولة، أو مبالغ النقد، العقارات المملوكة، سواء كانت عمائر أو أراضي، بأن تبيعها في حالة وجدت أن في ذلك يحقق مصلحة لصاحبها، إلى جانب تسديد المبالغ التي قد يكون مطالباً بها المشمول بالنظام، بحيث تسدّد الهيئة من تلك الأموال المخالفات المرورية، والرسوم الحكومية، ورسوم الخدمات، أو التكاليف المترتبة على إدارة أموال القاصرين المشمولين بالنظام .»
وقال المحامي عبدالرحمن الشهري إن «الأموال الخاصة بالقاصرين لا بد أن تكون لدى الهيئة التي تعني بذلك، لأن لديها الخبرة في مصلحة القاصرين، ومن في حكمهم، والحفاظ على أموالهم، وحددت الأنظمة حالات تجيز للهيئة التصرف بتلك الأموال والمنقولات إذا رأت في ذلك مصلحة للقاصر .»
وأضاف أن «بعض المنقولات لا يمكن التصرف، ومنها الأسلحة والذخائر والتحف الأثرية، وبالتالي يجب أخذ موافقة الجهات المختصة، أما الأموال التي وضعت لدى الهيئة كتركات متنازع عليها والأموال المجهولة تستطيع الهيئة استثمارها في الاستثمارات الخاصة بها مع ضمان رأس المال.»

ضوابط استثمار أموال القاصر

- 1- وضع جدول استثماري قائم على دراسة اقتصادية
- 2- توزيع الأرباح أو الخسائر على المشمولين بولايتها
- 3- تخصيص ٢٠% من المبالغ المحصلة لسداد طلبات ومصروفات المشمولين بالنظام
- 4- وضع احتياطي ١٠% من صافي الأرباح السنوي
- ٥ - الاتفاق عن طريق عقود تبرم بين الهيئة ومستفيدين لتأجير العقارات وفقاً للنظام

الشورى يستعجل إنجاز الملف الصحي وإدخال المستشفيات المنتھية للخدمة

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٢١ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=309415&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة والأربعين التي يعقدها الإثنين على عدد من توصيات اللجنة الصحية بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧، تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة. ومن أبرز التوصيات التي قدمتها اللجنة المطالبة بأن تقوم وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإنجاز مشروع الملف الصحي الموحد وفق سقف زمني محدد، كما طالبت اللجنة بالإسراع في تشغيل المستشفيات التي تم الانتهاء منها مؤخراً والمستشفيات التي شارفت على الانتهاء وتوفير ما تحتاجه من دعم مالي.

توصيات اللجان

يناقش المجلس في جلسة الإثنين تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧.

ويصوت بعد أن يستمع لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء أثناء مناقشة التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧، على عدد من التوصيات التي قدمتها اللجنة.

مشروع موحد

في جلسة المجلس العادية السابعة والأربعين التي تعقد الثلاثاء يناقش المجلس تقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم المعاد دراسته عملاً بالمادة ١٧ من نظام مجلس الشورى.

ويستمع المجلس بعد ذلك إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ما أبداه الأعضاء من ملحوظات أثناء مناقشة التقرير السنوي للنيابة العامة للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧.

كما يناقش المجلس في جلسة الثلاثاء، تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦ وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧.

ويصوت المجلس على مشروع النظام الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها أثناء مناقشة مشروع النظام في جلسة سابقة.

دعم وتشجيع

أما جلسة المجلس العادية الثامنة والأربعين التي تعقد يوم الأربعاء فيناقش المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التعديلات المقترحة على نظام الخدمة المدنية. كما يناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لبرنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧، ومن أبرز ما طالبت به اللجنة تبني مبادرات موجهة لتشجيع ودعم المشروعات النسائية الصغيرة والمتوسطة، كما طالبت اللجنة بوضع خطة تهدف إلى توسيع نشاط البرنامج في جميع مناطق المملكة بشكل متوازن.

جدول أعمال

يتضمن جدول أعمال جلسة الأربعاء مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧. ويصوت المجلس في هذه الجلسة على توصيات لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن تقرير الأداء السنوي للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧، وذلك بعد أن يستمع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة. كما يتضمن جدول أعمال المجلس في جلساته العادية الثلاث عددا من مشروعات مذكرات التفاهم والتعاون والاتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.



١٥٦٤ دارسا ودارسة على مقاعد محو الأمية بحائل

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٢١ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=309401&CategoryID=5

حائل: فريح الرمالي
تعمل وزارة التعليم على محو أمية نحو ١٥٦٤ مواطنا ومواطنة تستهدفهم الحملات الصيفية للتوعية ومحو الأمية للكبار بحائل.
وتشهد حاليا الحملة الصيفية للتوعية ومحو الأمية للكبار في عمارير المرير جنوبي حائل والحملة الصيفية للتوعية ومحو الأمية للكبيرات بقطاعي الحائط والسليمي جنوبي حائل التي تتواصل فعاليتها حتى الرابع من ذي الحجة القادم إقبالا متزايدا من قبل الدارسين والدارسات ممن تجاوزوا السن النظامية للتعليم. ووصل عدد الدارسين والدارسات في مراكز الحملتين نحو ١٥٦٤ دارسا ودارسة بواقع ٧٧٣ دارسا و ٧٩١ دارسة في مراكز الحملتين التي بلغت ١٧ مركزا للنساء موزعة على قطاعي الحائط والسليمي و ١١ مراكز للرجال في قرى «عمائر المرير والمغار وأبله وصفيط والدابية والعراضية والخفيج وأبا الصبان وبدع بن خلف وأم شعاري».

مع الزمن

أسبوع وزارة التعليم في تمكين النساء

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ٩ يوليو ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1609772>

الرياض - واسد. هتون أجواد الفاسي

أسبوع استثنائي هو الأسبوع المنصرم، شهد في بضعة أيام انفراجتين كادتين في أوضاع النساء في وطننا الحبيب، وكلاهما صدرتا عن وزارة التعليم التي أرادت أن تثبت لنا كما تاريخياً أن التغيير والإصلاح والمبادرة تبدأ من هاهنا.. من التربية والتعليم. القرار الأول صدر في ١١ يوليو بإدراج التربية البدنية للبنات في المدارس من العام المقبل (أمل أن المقصود العام الأكاديمي القادم) في تجاوب مع توصية مجلس الشورى التي قدمتها النائبة د. أمل الشامان في ١٤٣٥/٦/٨، فجاء قرار وزارة التعليم شاملاً لإدراج مادة التربية البدنية في المدارس، وهو قرار من الواضح أنه كان يُمهد له شيئاً فشيئاً سواء بدخول المرأة السعودية الأولمبياد عام ٢٠١٢ أو بتعيين الأميرة ريم بنت بندر في أعلى منصب تحتله امرأة لدينا: كـ"وكيلة رئيس الهيئة العامة للرياضة للقسم النسائي بالمرتبة الخامسة عشر" في أغسطس ٢٠١٦، أو أخيراً في تعيين الشابة ليلى المعينا، مؤسسة نادي جدة يونايتد لكرة السلة وحاملة راية حق النساء في الرياضة، كعضوة في مجلس الشورى في دورته الثانية في يناير ٢٠١٧، والأمل معقود في أن تصبح ممارسة فتياتنا هذا الحق دون أي وصاية.

والثاني بعد يومين، في ١٣ يوليو بتوجيه الوزارة جميع قطاعاتها بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، في أول استجابة للأمر السامي الذي أعطى كل قطاعات الدولة الحكومية والخاصة ثلاثة أشهر حتى تقدم للملك قائمة أنظمتها ولوائحها التي تشترط أثناء تقديم خدماتها للمرأة موافقة ولي أمر، على أن يتوقف كل اشتراط ليس مبنياً على سند نظامي أو شرعي. وهذا في استجابة سامية لمطالب فئات المجتمع المختلفة من النساء برفع ما يعرف بنظام الولاية عن النساء لاسيما وأن غالبية القائم من الأنظمة ليس لها سند نظامي. وقد كان لقرار وزير التعليم صدى واسع في وسائل التعبير المفتوحة المعروفة، فغردت الآلاف شكراً وتذكيراً ليسري ذلك على كل تفاصيل الأنظمة المعمولة في قطاعات التعليم العام والعالي والخاص، الداخلي والخارجي، كما غردت أخريات بدعوة بقية الوزارات والقطاعات لحذو حذو وزارة التعليم وإصدار قرارها أو عرض ما لديها أمام الملك من حجج.

هذا وبالمقابل فقد قامت النساء المتضررات من هذا النظام وتبعاته غير النظامية والشرعية بتداول مئات الحالات والانتهاكات والتعطيل لحباتهن بموجب هذا المفهوم وتطبيقاته الاجتهادية خلال عام كامل من حملة الولاية التي اكتملت دائرتها الـ ٣٦٥ في ٦ يوليو ٢٠١٧ وما زالت مستمرة.

نحيي معالي الدكتور أحمد العيسى ونأمل ألا يسمح لأحد بإجهاض القرار بالدخول في التفاصيل وأن يُبقي الباب مفتوحاً لمناقشة كل قرار حتى لو عليه ما يعرف بمسند نظامي.

كما نأمل من بقية الوزارات وعلى رأسها وزارة الداخلية بأن تخطو خطواتها بتعميم القرار ورفع الحظر وقيد الولي على سفر المرأة وخروجها من السجن بعد إنهاء محكومتها.

وبعد.. ماذا تبقى على الاعتراف للمرأة ببلوغها سن الرشد؟

للعصافير فضاء

حق الضحية في التشهير بالمجرم

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٥ شوال ١٤٣٨هـ - ٩ يوليو ٢٠١٧م

<http://www.alriyadh.com/1609773>

نجوى هاشم

الأسبوع الماضي تكاثرت رسائل الواتس أب عن شخص يجول مولات جدة ويطارد النساء عندما يخرجن من المول ويسرع برمي موية النار على عباءتهن.. بشكل جنوني وبطريقة شعرت أنها مجوجة.. وكل رسالة تأتي من قروبات مرة ومن صديقة مرة ومن أقارب مرات أخرى تؤكد أنّ الأمر صحيح وأنّ هناك رجلاً لا تعرف نواياه يقوم بذلك.. وبالتدريج بدأت القصص من أنّ بنت خالة خالتي تعمل في مستشفى جاءتھا حالتان وأخرى قريبة بنت جدي تعرضت لذلك وهي تعالج في المستشفى من حروق شديدة.. وبعدها تم الانتقال إلى صفحة التخويف من الذهاب للمولات في جدة.. وعلى الجميع الالتزام بمنزلهم.. الواقع أن الصورة المصدرة للناس مخيفة ومرعبة.. موية نار وفي فصل الصيف وفي أيام حرارتها مرتفعة ورطوبتها قاتلة كيف يمكن لنا أن نجمع ملامح الصورة؟

في يومين متتالين تصدرت القصة التي بدأت ولم تنته المشهد وحاول الناس معرفة الحقيقة.. وهل ما يصدر هو ما يحدث أم أنّ الناس تسمع وتخلق الأحداث؟

باختصار وبفضل من الله سبحانه تمكنت شرطة جدة من القبض على من تخصص في رمي ماء النار على النساء وهذأت العاصفة وعادت الناس للذهاب للمولات والتسوق.. ولكن الطريف في الأمر أنه لم تصل بعد ذلك رسالة واتس أب واحدة تهنيئاً بالقبض على المجرم أو تقول أن المشكلة انتهت والتحذير لم يعد له معنى والأمن مستتب ولم يعد هناك خطر..

في الخبر المنشور عن القبض حددت الشرطة المرتكب بداية بأنه من جنسية عربية والواقع أنّ هذا التعميم لاعمى له فلابد من تحديد شخصية المجرم أي مجرم مثلما تحدد شخصية السعودي عندما يرتكب الجرم.. وبعدها قالت أنه سوري الجنسية.. وهو لا يمثل السوريين فكل شعب به المجرم وبه الصالح.. ولكن لماذا لم يعلن اسمه ويظهر وجهه كما تفعل جميع الدول وما المشكلة في ذلك؟

أتذكر المجرمين الشباب الذين حاولوا قبل شهور دهس رجل الأمن في كورنيش الحمراء وكيف نشرت صورهم وأسماءهم ومن بينهم سعودي.. وبعدها حكم عليهم بأحكام مستحقة ومغلظة.. فلماذا تخفي الشرطة اسم ووجه هذا المجرم الذي أضرّ بشابات ست.. وأصابهن بحروق شديدة بحجة أنه مريض نفسياً وله مشاكل سابقة مع نساء قاموا برفضه.. ينبغي التشهير به وتكرار نشر صورته.. واسمه ومحاكمته بصورة سريعة وعقابه عقوبة مغلظة.. جراء ما ارتكبه من جرم وإضرار بشابات لا ذنب لهن ولا معرفة سابقة سوى الحقد على الفتيات.. وعلينا أن نتحرر من فيلم مريض نفسياً.. فأغلب من يرتكبون مثل هذه الجرائم الغربية يدفعون لتبرئتهم بأنهم مرضى نفسيين ولم يكونوا يستوعبوا جرم ما يقومون به لحظتها لأن العقل خارج السيطرة وهذا غير صحيح.. فلو سلمنا بذلك لما قام هذا الشخص على مدى يومين بمراقبة النساء واختيار لحظات لا يكون هناك من يراه فيها ويرمي عليهم المادة الحارقة.. ومن ثم ينتقل من مول إلى مول.. كما

عاقب نساء لا ذنب لهن على قتلهن.. ينبغي أن يعاقب على ذنب وجريمة ارتكبتها، ويعلن الحكم على الأقل يخفف من آلام المتضررات.. ولو طبقنا العين بالعين والسن بالسن فينبغي أن يشعر بألم المادة التي أحرق بها أجساد الفتيات.

وأخيراً أذكر بأن الداخلية كانت منذ سنوات تنشر صور المرتشين في الجريدة الرسمية سعوديين وغير سعوديين وأحياناً يكون مرتش بألف ريال وفضيحة مدوية بالصورة والعقوبة لأهله ومن حوله وكان هذا النشر موجعاً ومؤلماً يتساوى فيه المرتشي بألف ريال مع المرتشي بمليون.. والآن وبعد توقف هذا النشر الذي علينا أن نعيد نشر صور المجرمين الحقيقيين مع عقوبتهم كما هو حاصل في أوروبا وأمريكا لأن مثل هؤلاء هم من يشكلون الخطر الحقيقي على المجتمع.. أياً كانت جنسيتهم فالجريمة لاجنسية لها.



"الشورى" يطالب "الطاقة" بتوطين القوى العاملة والصحة بمنشآت " **لكبار السن** **طالب بالإسراع في تشغيل المستشفيات التي تم الانتهاء منها** **مؤخراً**

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يولييه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

طالب مجلس الشورى، اليوم، في جلسته السادسة والأربعين، وزارة الطاقة بإعداد خطة شاملة لتنمية المحتوى المحلي في مشتريات السلع والخدمات، وتوطين القوى العاملة في القطاعات التابعة لها، والعمل على زيادة استقطاب ودعم استثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التعدين والصناعة والغاز.

كما طالبها بدراسة أسباب تعثر بعض المشروعات الصناعية الاستراتيجية التي تقع تحت مظلة البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية وكذلك بتقييم المنجزات؛ وفق مؤشرات الأداء، مقارنة بالمستهدف في الاستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٢٠م وطالب المجلس وزارة الصحة بتوفير منشآت لكبار السن الذي يحتاجون رعاية طويلة الأمد والإسراع في تشغيل المستشفيات التي تم الانتهاء منها مؤخراً.

وتفصيلاً، أقر مجلس الشورى قيام وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإنجاز مشروع الملف الصحي الموحد وفق سقف زمني محدد. وطالب المجلس في قرار آخر بالإسراع في تشغيل المستشفيات التي تم الانتهاء منها مؤخراً والمستشفيات التي شارفت على الانتهاء وتوفير ما تحتاجه من دعم مالي. جاء ذلك في جلسة المجلس العادية السادسة والأربعين التي عقدها اليوم برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري. وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان في تصريح صحفي بعد الجلسة- أن المجلس استمع إلى وجهة نظر اللجنة الصحية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ تلته رئيسة اللجنة الدكتور منى آل مشيط. وأكد أن المجلس قد أولى التقرير السنوي لوزارة الصحة -أثناء مناقشته في جلسة سابقة اهتمامه- نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به وزارة الصحة في تحقيق واستدامة التنمية الصحية من واقع مسؤوليتها

في وضع السياسة الصحية وتنفيذها؛ حيث تحرص من خلال الإستراتيجية الصحية على توفير الخدمات الصحية لجميع المواطنين ووصول هذه الخدمات إليهم بكل يسر وسهولة.

وطالب المجلس -في قرار آخر- وزارة الصحة بالعمل على توفير منشآت لكبار السن الذين يحتاجون رعاية طبية طويلة الأمد، ودعا إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الدعم المالي اللازم الذي يمكنها من الإسراع في تطبيق إستراتيجية الأمن والسلامة داخل منشأتها الصحية . وشدد المجلس -في قرار آخر- على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاعتماد المبالغ اللازمة لتشغيل مستشفى الملك فهد التخصصي بنبوك كمستشفى تخصصي.

وأشار الدكتور يحيى الصمعان إلى أن المجلس طالب وزارة الصحة بتكثيف جهودها لمتابعة تطبيق البرنامج الوطني للفحص المبكر لحديثي الولادة للحد من الإعاقة والتأكد من فحص جميع المواليد في مستشفيات القطاع الخاص والحكومي على حد سواء وتوفير الإمكانيات اللازمة لتطبيق ذلك، كما طالب المجلس الوزارة بمضاعفة الجهد في تحسين مؤشرات الأداء فيما يتعلق بوفيات الأطفال حديثي الولادة (الخدج) ووفيات الأمهات أثناء الولادة. وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس وافق خلال الجلسة على قيام وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بإعداد خطة شاملة لتنمية المحتوى المحلي في مشتريات السلع والخدمات وتوطين القوى العاملة في القطاعات والشركات التابعة لها . وطالب المجلس -في قرار آخر- بالعمل على زيادة استقطاب ودعم استثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التعدين والصناعة والغاز، وبدراسة أسباب تعثر بعض المشروعات الصناعية الإستراتيجية التي تقع تحت مظلة البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية ووضع الحلول لمعالجتها . كما طالب المجلس -في قرار آخر- بتقييم المنجزات وفق مؤشرات الأداء مقارنة بالمستهدف في الإستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٢٠م، وطالب بتأسيس نافذة موحدة لإصدار تراخيص التعدين بأنواعها لتسهيل منح التراخيص وتجديدها وإزالة العقبات أمام المستثمرين . ووافق

المجلس على إعداد خطة مستقبلية لتطوير منتجات الصناعات النفطية بما يعزز القيمة المحلية المضافة وبما يقلل من التأثير المحتمل في حال التغير الهيكلي للطلب على النفط كمصدر رئيس للطاقة مستقبلاً، ودعا المجلس وزارة الطاقة والصناعة بتضمين تقاريرها القادمة رؤيتها لإنتاج النفط واحتياطياته واستثماراته الحالية والمستقبلية. جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء واستفساراتهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وزارة البترول والثروة المعدنية سابقاً) للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ تلاها رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد.

وبين الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس دعا مكتبة الملك فهد الوطنية إلى إعداد خطة تكاملية تتضمن اقتراح وتفعيل آليات التنسيق والتعاون فيما بينها وبين المكتبات والهيئات والمراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية في المملكة خدمة للكتاب وإثراء للمهتمين به مؤلفين وباحثين وقراء على السواء، كما دعا المجلس إلى ضرورة اهتمام المكتبة بنوعي الاحتياجات الخاصة واستحداث خدمات معنية بهم من خلال تطبيق برنامج للوصول الشامل في المنشآت التابعة لها بما يمكنهم من الاستفادة من مقتنياتها، وذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن ما أبداه الأعضاء خلال الجلسة من ملحوظات تجاه التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ وقد تلا التقرير ووجهة نظر اللجنة رئيس اللجنة الدكتور فايز الشهري. وفي موضوع آخر ناقش مجلس الشورى التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور سعود الرويلي. وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة طالب أحد الأعضاء بتأهيل شركات من القطاع الخاص للقيام بمهام الرقابة والحفاظ على البيئة، فيما أشار آخر إلى وجود شركات تعمل في المياه الإقليمية السعودية تدمر البيئات البحرية مطالباً بفرض رقابة صارمة عليها ومحاسبتها . ورأى أحد الأعضاء أن القطاع الخاص الصناعي من المساهمين في التلوث البيئي لعدم التزامه بالاحتياطات اللازمة، ولاحظ آخر عدم وجود نظام تقني يمكن للمواطن من خلاله البلاغ عن التجاوزات المضرة بالبيئة. وطالب أحد الأعضاء بمراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة واقتراح فروع لها في مختلف مناطق المملكة . وبعد أن استمع المجلس لعدد من المداخلات وافق على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة . وكان المجلس قد وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة التفاهم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة وهيئة القضاء على الفساد في جمهورية إندونيسيا حول التعاون في منع ومكافحة الفساد ، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية تلاه رئيس اللجنة عساف أبوثنين . كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا حول التشاور السياسي الثنائي ، ووافق على مشروع مذكرة التفاهم بين وزارة الخارجية ووزارة الخارجية

في جمهورية كازاخستان في شأن المشاورات السياسية، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية في شأن مذكرتي التفاهم تلتهما نائب رئيس اللجنة الأستاذة هدى الحليسي. وأقر المجلس خلال الجلسة المشروع الملحق بمذكرة التعاون المبرمة بين الهيئة العامة للرياضة في المملكة ووزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا في اليابان في مجال الرياضة وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبد الله الفوزان.



تسريع إجراءات تقويم الأدوية البديلة • الجنسية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م

[رابط الخبر](#)

قلصت الإجراءات التي قامت بها الهيئة العامة للغذاء والدواء أخيراً فترة تقويم المستحضرات البديلة (الجنسية)، وزيادة عدد مواعيد تقديم ملفات التسجيل، المتضمنة الدراسات العلمية والفنية لهذه الأدوية، ومراجعة طلبات التسجيل بنسبة ٦٨ في المئة. واستغرق متوسط مدة إصدار أول تقرير تقويم للمستحضر من الهيئة ٢٥ يوماً في النصف الأول من عام ٢٠١٧، بينما كان متوسط المدة للفترة نفسها من العام الماضي ٧٩ يوماً، وذلك على رغم زيادة عدد طلبات التسجيل المقدمة خلال النصف الحالي بنسبة ٢١ في المئة، نتيجة للقرار الذي اتخذته الهيئة بزيادة عدد المواعيد المتاحة للشركات لتقديم ملفات تسجيل الأدوية، إذ تم استقبال ٢٠٤ ملفات مستحضر خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٧ مقارنة بـ ١٦٨ ملف مستحضر للمدة نفسها من العام الماضي ٢٠١٦.



345 ألفاً استفادوا من مهلة • وطن بلا مخالف»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م

<http://www.alhayat.com/Articles/22216211>

الرياض - «الحياة» كشفت المديرية العامة للجوازات أن أكثر من ٣٤٥ ألف وافد استفادوا من مهلة الحملة الوطنية الشاملة لتعقب وضبط مخالفات أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود «وطن بلا مخالف»، التي لم يتبق عليها سوى ٢١ يوماً. وقال نائب المدير العام للجوازات اللواء ضيف الله الحويفي إن هؤلاء الوافدين استفادوا من المهلة المحددة لمغادرة الوافدين المخالفين للمملكة من تلقاء أنفسهم منذ بدء المهلة التي انطلقت قبل شهرين. وأضاف الحويفي: «إن المديرية العامة للجوازات جهزت أكثر من موقع في كل منطقة في المملكة، لاستقبال المستفيدين الراغبين في إنهاء إجراءات مغادرتهم من تلقاء أنفسهم، من دون تكليفهم مشقة العناء والتنقل من منطقة إلى أخرى، وذلك لتسهيل إنهاء إجراءاتهم»، لافتاً إلى أن تلك المواقع التي افتتحت بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية، تقوم بدورها في استقبال المستفيدين في جميع المناطق وتنتهي إجراءات مغادرتهم بكل يسر وسهولة وعلى فترتين صباحية ومساءلية.

ودعا جميع الوافدين المخالفين إلى سرعة اغتنام ما تبقى من أيام المهلة، والاستفادة من الإعفاءات الممنوحة لهم بالأمر السامي خلال المهلة المحددة للحملة الوطنية الشاملة، وهي الإعفاء من الآثار المترتبة على بصفة «مرحل» والسماح لهم بالعودة إلى المملكة بالطرق النظامية، والإعفاء أيضاً من عقوبة السجن والرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود.

وأكد أنه لا بقاء للمخالفين بعد انتهاء المهلة المحددة، إذ ستواصل جهات الضبط حملاتها الميدانية لتعقب وضبط المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، وستطبق التعليمات في حق جميع المخالفين من دون استثناء والترحيل والسجن والغرامة والمنع من دخول المملكة.

وحذر نائب المدير العام للجوازات المواطنين والمقيمين من نقل أو تشغيل أو إيواء المخالفين أو التستر عليهم أو تقديم أية وسيلة مساعدة تؤدي إلى بقائهم في المملكة، لافتاً إلى أن ذلك يعرضهم إلى عقوبات السجن والغرامة المالية والترحيل، إذا كان المخالف وافداً.



1 في المئة من الشركات السعودية تعين امرأة في مناصبها القيادية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧م

<http://www.alhayat.com/Articles/22216103>

أكدت ٧٥ في المئة من الشركات السعودية أن الإنتاجية والمهارات التي تجلبها المرأة إلى مكان العمل هما الدافعان الرئيسان لتوظيفها، إلا أن انخفاض عدد النساء اللاتي يقمن بتمثيل الشركات في مجال الإدارة والقيادة كان واضحاً، إذ إن ٥٠ في المئة من الشركات لديها أقل من ١ في المئة من النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية.

وأظهرت دراسة، رعاها برنامج «شبابنا مستقبلنا»، وقامت بها شركة Glowork وAccountAbility، عن مشاركة المرأة في القيادة والإدارة في السعودية. كلا المنظمين قامت بدرس وتحليل عميق بحثاً عن الخطوة المقبلة، ماذا سيحدث عندما يتم توظيف المرأة؟ وتقوم الدراسة على تحليل معدل البطالة في السعودية، وتؤكد ضرورة السماح للمرأة بأن تتقدم وتنمو في مجالاتها المهنية المختارة، تبعاً لرؤية ٢٠٣٠ للمملكة، التي تهدف إلى زيادة نسبة النساء في المناصب القيادية. واستندت الدراسة إلى مجموعة كبيرة من البيانات التي تم جمعها بهدف تقديم توصيات عملية لكل من القطاع العام والخاص، إضافة إلى درس الحالات، ما يسلط الضوء على قصص النجاح من الشركات الرائدة التي أتاحت للمرأة فرصة الحصول على مناصب قيادية وإدارية.

وكان التركيز الأساسي لشركة Glowork وAccountAbility أثناء قيامها بالبحث، هو فهم الوضع الحالي لفرص التطور الوظيفي للمرأة في المملكة وفي العالم، إضافة إلى تحديد وتحليل العقبات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك فرص التطور الوظيفي للنساء. وأخيراً تقديم توصيات لسياسات عملية واستراتيجية لأصحاب الأعمال وصانعي القرار لدعم المرأة في الإدارة والقيادة.

أوضحت نتائج التقرير عدداً من التطورات الإيجابية في ما يتعلق بتوظيف المرأة وتطويرها في المناصب الإدارية والقيادية، إضافة إلى زيادة في إدراك الشركات لفوائد الاستثمار في بيئة عمل متنوعة وشاملة.

إذ إن رؤية المرأة السعودية تتأثر مجلس إدارة هيئة سوق المال كان نموذجاً مهد الطريق لبقية الشركات لاتباعه. مع ذلك فإن الأرقام مازال تظهر مجاًلاً للتطور. بينما ٥٠ في المئة من المشاركين في الاستفتاء أظهروا أن المرأة تشكل أكثر من ١٥ في المئة من القوى العاملة لديهم، لكن انخفاض عدد النساء اللاتي يقمن بتمثيل الشركات في مجال الإدارة والقيادة كان واضحاً، إذ إن ٥٠ في المئة من المشاركين في الاستفتاء لديهم أقل من واحد في المئة من النساء اللاتي يشغلن

مناصب قيادية. وهذه النتائج مطابقة لدراسة القوى العاملة الوطنية، التي توضح بأن ٣,٢ في المئة فقط من الموظفين السعوديات يصلن إلى المناصب الإدارية. حقق الباحثون في العوامل الدافعة وراء توظيف المرأة، ويبدو أن دوافع التنوع والشمول هما العاملان الرئيسان اللذان يدفعان معظم المنظمات إلى دعم تقدم المرأة في المناصب الإدارية والقيادة، وكان هذا هو الناتج لأكثر من ٤٢ في المئة من المشاركين في الاستفتاء. وفي ما يتعلق بالتنظيمات الموجودة لمساعدة المرأة في التقدم إلى المناصب العليا، فإن الشركات تقدم في شكل ملحوظ تنظيمات تدعم التطور المهني للموظفات، كفرص رحلات العمل والبرامج الرسمية للتدريب والتطوير الإداري، التي ينفذها ما يقارب ٦٠ في المئة من المشاركين في الاستفتاء. تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى إمكان تطور مرونة سياسات العمل للمرأة والتنظيمات التي تسمح بالتوازن بين الحياة الشخصية والمهنية. وتعتبر الدراسة أساساً قوياً وأداة مرجعية يمكن الاستناد إليها في البحوث المستقبلية، وعلق الرئيس التنفيذي لجلوورك خالد وليد الخضير: «نحن فخورون بإطلاق هذه الدراسة، بالتعاون مع شركائنا، إذ إنها جاءت في وقت تنافس فيه المرأة بقوة للوصول إلى مناصب قيادية، تماشياً مع رؤية الحكومة. هذه الدراسة ستساعد القطاع الخاص في صنع قراراته المقبلة في ما يتعلق بإدراج المرأة، وخصوصاً على مستوى مجلس الإدارة للشركات». وشارك رئيس قسم الأبحاث العالمية في أكاونتايليتي ديفيد بريتشيت: «شاهدنا دلائل وتقدماً كبيراً في المملكة في ما يتعلق بتحسين المساواة بين الجنسين في مناصب الإدارة والقيادة».



• ملاسناات“ بين موظفين في مركز صحي تنتهي بدهس أحدهما

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨هـ - ١٨ يولييه ٢٠١٧م

[رابط الخبر](#)

شهد مركز صحي في شرق مدينة الرياض ملاسناات حادة بين زميلين في العمل، على خلفية سوء تفاهم بينهما، وانتهى بقيام أحدهما بدهس الآخر أمام مبنى المركز، ما تطلب حضور الإسعاف ونقل المصاب لتلقي العلاج في المستشفى. وأكد مصدر مطلع في المركز أن الموظفين كان بينهما سوء فهم أثناء العمل، تطور إلى اعتداء أحدهما على الآخر خارج المركز الصحي، وأضاف أنه تم نقل، المصاب وهو أحد أفراد الكادر الطبي في المركز، بسيارة الإسعاف لتلقي العلاج اللازم، إذ أصيب برضوض في الركبة وتمزق الأربطة، وتمائل للشفاء، مشيراً إلى أن المعتدي فر من موقع الحادثة، إلا أن الجهات الأمنية ألقت القبض عليه وأودعته السجن، وتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحق الموظف. يذكر أن عدد المراكز الصحية في منطقة الرياض، التابعة لمديرية صحة الرياض، بلغت أكثر من ٤٠٠ مركز صحي، تقوم بخدمة المراجعين والمقيمين، وتقديم الرعاية الطبية لهم كافة. في شأن آخر، أجرى مركز القلب بحائل ١٠٥٤ تدخلاً طبياً خلال الأشهر الستة الماضية، واستطاع خلالها كسب كثير من ثقة المراجعين، إذ تم بنجاح، بفضل من الله، إجراء ٢٠ عملية قلب مفتوح، و٧٥٥ قثطرة كشفية، و٢٦٣ عملية توسيع للشرايين وتركيب دعامة، و١٥ منظماً مؤقتاً للقلب، وتسعة منظّمات دائمة، وعشرة منظّمات صادمة للقلب، فيما تم زرع جهازين من مشترك؛ صادم للقلب ومعالج إعادة توقف القلب، إضافة إلى عمل أشعة مقطعية واحدة لشرايين القلب. ويوفر المركز على المرضى تكبد عناء السفر، من خلال تقديمه خدمة مميزة، في ظل وجود الطواقم الطبية والفنية والإدارية المتمكنة.

السعودية تناقش استراتيجية الخزن الغذائي والإنذار المبكر وتشجيع الاستثمار الزراعي في الخارج

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

عقد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اجتماعاً بعد ظهر اليوم بقصر السلام بمحافظة جدة. واستعرض المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات الاقتصادية والتنموية، من ضمنها العرض المقدم من وزارة البيئة والمياه والزراعة حول استراتيجية الخزن الغذائي. وقد اشتملت الاستراتيجية على تشخيص وتحليل الوضع الراهن، وبرنامج الاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية، ونظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة، ونظام للإنذار المبكر متضمناً نظام معلومات الأسواق الزراعية، وكذلك برنامج للحد من الفاقد والهدر من الغذاء، وسياسة تجارة الأغذية واستيرادها وأطر للشراكة مع الدول ذات العلاقة. كما تضمنت الاستراتيجية التحليل التنظيمي للمؤسسة العامة للحبوب والمؤسسات ذات العلاقة لتحديد نقاط القوة والضعف والتحسينات الممكنة، وبرنامجاً تدريبياً وتوعوياً يتناول مختلف جوانب الأمن الغذائي والتغذية، واستراتيجية لتشجيع الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، وتعزيز مشاركة المملكة في اللجان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في ذات الشأن، وخطة تحدد المراحل والخطوات التنفيذية للاستراتيجية. وقد اتخذ المجلس حيال تلك الموضوعات التوصيات اللازمة.



محاكم التنفيذ تلزم ٣٦٥٢ زوجاً بالنفقة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

<ألزمت محاكم التنفيذ في المملكة خلال العام الحالي ٣٦٥٢ زوجاً بالنفقة، إذ عالجت محاكم التنفيذ في المملكة خلال هذا العام قضايا الزوجات اللاتي رفعن على أزواجهن أو طلقتهن، وطالبن فيها بالنفقة عليهن أو على أبنائهن. ويواجه الملزمون بالتنفيذ البالغ إجمالي عددهم ٣٦٥٢ زوجاً، الالتزام بتنفيذ الأحكام، أو خضوعهم إلى لائحة العقوبات التي تقتضي إيداعهم السجن وفرض غرامات عليهم، في حال عدم دفعهم نفقات مستحقة لزوجاتهم وأولادهم خلال العام الحالي. ووفقاً لتعميم وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، تعتبر محاكم المملكة منذ منتصف ذي القعدة ١٤٣٧ هـ، الممتنعين عن النفقة على أولادهم كالمعتفين، وهو ما توصلت إليه الوزارة بعد الدراسة المعدة بشأن اعتبار الامتناع عن النفقة المقررة شرعاً إحدى صور العنف الموجه للطفل، وأهمية اتخاذ الإجراءات النظامية بحق الآباء الممتنعين عن أداء النفقة. وبحسب إحصاء رسمي لوزارة العدل، فإن منطقة مكة المكرمة جاءت في صدارة مناطق المملكة من حيث عدد أحكام التنفيذ المتعلقة بالنفقة بـ ١٣٧٩ حكم تنفيذ نفقة خلال العام الحالي ١٤٣٨ هـ. وحلت منطقة الرياض ثانياً بـ ٩٧٨ حكم تنفيذ، فيما جاءت المنطقة الشرقية في الترتيب الثالث من حيث عدد أحكام تنفيذ النفقة بـ ٤٨٧ حكم تنفيذ نفقة.

وأشار وكيل وزارة العدل للتنفيذ الدكتور حمد الخضير، الى أن النظام ينص على أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ٧ سنوات كل مدين، امتنع عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في حقه أو ثبت قيامه بإخفاء أمواله أو تهريبها أو امتنع عن الإفصاح عما لديه من أموال، أو تعمد تعطيل التنفيذ بأن أقام دعوى قصد منها تعطيل التنفيذ. وأضاف: «كما تنطبق ذات العقوبة أنفة الذكر على من يقاوم التنفيذ بأن هدد أو تعدى هو بنفسه - أو بوساطة غيره - على موظف أو مرخص له يقوم بالتنفيذ أو قام بأي من ذلك ضد المنفذ له، وأي فعل آخر غير مشروع قام به بقصد مقاومة التنفيذ، أو أن كذب في إقراراته أمام المحكمة أو الكذب في الإجراءات أو تقديم بيانات غير صحيحة، كما يعاقب أيضاً بالسجن لمدة ٧ سنوات، كل من أعان المدين أو ساعده في أي من الجرائم المذكورة، من تعطيل أو كذب أو مقاومة أو الامتناع عن التنفيذ».



يعد أكبر سوق من نوعه في الخليج العربي وتزيد تكلفته عن ٣٤ مليون ريال وزارة الشؤون البلدية توافق على طرح سوق الأسماك بالقطيف للاستثمار

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يولييه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

وافق معالي وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبد اللطيف آل الشيخ، على طرح مشروع سوق الأسماك المركزي بمحافظة القطيف للاستثمار في مزايده عامة، ويشمل ذلك استكمال البنية التحتية، بالإضافة إلى الخدمات الاستثمارية المتنوعة الأخرى.

وعبر رئيس بلدية محافظة القطيف المهندس زياد مغربل، عن شكره لمعالي وزير الشؤون البلدية والقروية على صدور هذه الموافقة، مشيدا بدور معالي أمين أمانة المنطقة الشرقية المهندس فهد الجبير، في تذليل العقبات في سبيل إبصار المشروع للنور.

واعتبر المهندس مغربل، الاستثمار في سوق الأسماك بالمحافظة من الفرص الاستثمارية الواعدة، مشيرا إلى أن السوق الذي يعد أكبر سوق سمك في منطقة الخليج العربي سيكون مقصدا للتجار والمتعاملين بالأسماك. مضيفاً إن المشروع يقع في الواجهة البحرية بالقطيف، وعلى شكل جزيرة صناعية.

وأن كلفته في الأعمال التي نفذت تقدر بـ ٣٤،٨ مليون ريال، ويتكون من «سوق السمك، وساحة حراج، وعدد من المواقع الاستثمارية، ومصنع للتجفيف، ومطاعم، وثلاجات، وسوبر ماركت، ومكاتب لتجار الأسماك، وصرافات آلية مصرفية، ومساحات خضراء، ورصيف، عبارة عن شبه جزيرة صناعية مساحتها أكثر من ١٢٠ ألف متر مربع، ويصل إليها طريق عرضه ٣٠ متراً، وتمت فيه أعمال ردميات تقدر بنحو ٣٦٣٨٧٥ متراً مربعاً، ويصل طول شاطئ هذه الجزيرة بساند حجري «حماية حجرية» ١٤٨٠ متراً طويلاً، كما يوجد مكتب للبلدية في السوق».

وأشار إلى أن المشروع يتكون من مبان تبلغ مساحتها ٥٥٠٠٠ متر مربع، كما تتضمن مساحته منطقة الحراج على الأسماك وذلك لسوق الجملة ويحوي ٢٥ موقعاً مخصصاً لعرض الأسماك بالجملة، بمساحات مختلفة ما بين ١٠٠ متر مربع إلى ٢٠٠ متر مربع، وبإجمالي مساحة تقدر بـ ٨٠٠٠ متر مربع. كما يحوي سوقاً للأسماك بالتجزئة ويحوي ٨٣ محلاً، وبمساحة ٣٢ متراً مربعاً للمحل الواحد، وذلك لبيع الأسماك بالتجزئة، التي تبلغ مساحتها ٥٣٠٠٠ متر مربع، كما سيضم الخدمات العامة بإجمالي مساحة ٣٠٠ متر مربع للمبنى، وسيوجد مسجد تقدر مساحته ٣٠٠ متر مربع».



• التجارة لـ «الجزيرة»: التلاعب بفواتير المطاعم مخالفة تستوجب العقاب

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م
[رابط الخبر](#)

جددت وزارة التجارة والاستثمار، التنبيه على ضرورة وضوح فواتير الطلبات على أن تكتب باللغة العربية وبخط واضح، حيث قال المتحدث الرسمي للوزارة عبدالرحمن الحسين لـ «الجزيرة»: إن المنشآت التجارية كافة بما في ذلك المطاعم ملزمة بأن تكون فواتيرها باللغة العربية حتى يكون المستهلك على علم ومعرفة بمشترياته والخدمات المقدمة له. وشدد على أن الوزارة تخالف أي مطعم غير ملتزم باستخدام اللغة العربية في الفواتير أو قوائم الطعام، مضيفاً أن أي طلب أو خدمة في الفاتورة على المستهلك دون تقديمها أو اختلاف الفاتورة عن الأسعار الموجودة في قائمة الطعام، يُعد خداعاً للمستهلك تطبق بحق مرتكبها العقوبات المقررة نظاماً.

جاء ذلك، ردًا على ما أثير على مواقع التواصل الاجتماعي حول استغلال فواتير الطلبات بالغش والخداع من قبل بعض المطاعم والكافيهات والمتاجر، التي رصدتها «الجزيرة».

وذكر أحد الحسابات على موقع تويتر، «موضوع زياده أطباق على الفاتورة ما طلبها الشخص والخداع والضحك على العقول في بعض المطاعم أمر غير مقبول، ويجب أن يكون له حد، فيما ذكر آخر قصته قائلاً: «كنت في مطعم وعند طلب الفاتورة وجدنا قيمة طبق بقيمة ٨٥ ريالاً لم نطلبه، وعند الاستفسار بعد التركيز ما كان من العاملين إلا أنهم قاموا بتغيير الفاتورة من دون حتى اعتذار».

ونشر أحد الحسابات «تعرضت كثيرًا لهذه المواقف ولكنني أحياناً أراجعهم واكتشف خداعهم والكثير من الأحيان لا أراجع معهم عندما أكون في عجلة من أمري».

وقالت حساب يحمل اسم ريم «هذه مشكلة لا بد من المعاقبة عليها.. أيضاً مشكلة اختلاف سعر الطبق في الفاتورة عن المنيو لا بد من الانتباه لها خصوصاً في المطاعم الشهيرة».

ودعا صاحب أحد الحسابات قائلاً: «دع الخجل جانباً وأعرف تفاصيل الفاتورة قبل الدفع».

العسيري: التعليم لا يواكب المستجدات ومقصر في حق

منسوبيه

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

البداية: جاسم الجبيل ٢٠١٧-٠٧-١٨ ١:٥٧ AM

انتقد المحاضر بقسم التربية الفنية بجامعة جدة، المدرب المعتمد للموهبة والتفوق، عصام العسيري، الدور الذي تمارسه وزارة التعليم مع معلميهما والإحباط الذي تبثه لجان التطوير فيها، وأداءها البطيء فيما يصب لمصلحة مادة التربية الفنية خاصة والمواد الأخرى التي تدرس في التعليم العام عامة، من إسناد تدريسيها لغير المختصين أو سحب الكفاءات لأعمال إدارية.

إعداد المعلمين

قال العسيري لـ«الوطن»: «التطوير المهني للمعلمين عموماً، بما فيها التربية الفنية، هو من مهام الوزارة، لذا هي مسؤولة بعد الجامعات في إعداد المعلمين وتطويرهم بشكل دوري»، وتابع «نلاحظ أن المنهج الجديد عند تطبيقه لم ترافقه دورات تدريبية للمعلمين حتى يستعدوا علمياً ومهارياً ومهنياً لتنفيذه»، ومضى يقول: «ومن ناحية أخرى الوزارة تقصّر في شأن حماية المعلمين إدارياً وصحياً ومعنوياً، ولا تمنحهم فرصاً للتطوير المهني كمعلمين، ولا التطوير الفني كفنانين في بعثاتهم للخارج حتى لو كان ذلك لفترة قصيرة.»

بطء التطوير

تابع العسيري بقوله: «الملاحظ في أداء الوزارة وإدارة ولجان تطوير المناهج عموماً وفي التربية الفنية خصوصاً بطء كبير يصل لحد الملل حيال تطوير منهج التربية الفنية، فالمنهج الحديث للتربية الفنية انتهى، ولكن طباعته وتطبيقه أخذاً مدة طويلة جداً قاربت السنوات العشر بكل أسف، وهذا شيء يصيب بالإحباط لأننا نعيش في عصر التغيرات السريعة، والمستجدات في الفنون سريعة، وتتنوع حسب المواضيع والخامات والأدوات والقضايا والتقنيات والمدارس والاتجاهات، بالذات الفنون التي يعيشها الطفل والمراهق الحالي من فنون رقمية ومتعددة الوسائط وألعاب الإنترنت وتطبيقات الهواتف والأجهزة الذكية في مجال الفن والتصميم والزخرفة والخط، هذا يتطلب أن تساهم إدارة تطوير المناهج وتلحق بالتغيرات والمستجدات في مجال التربية الفنية.»

إسناد لغير المختصين

فيما يخص إسناد مواد التربية الفنية لغير المختصين أو سحب الكفاءات إلى الأعمال الإدارية قال العسيري: «حقيقة مؤسفة نتج عنها ضعف في دور المادة وعدم تحقيقها أهدافها العامة، وضعف في مساهماتها في تنفيذ فلسفة التعليم، كما نتج عنه اتجاه نفسي سيئ من بعض الطلاب ناحية الفن والجمال والإبداع، حينما يرى المادة المخصصة لتنمية هذه الجوانب في شخصيته توكل لغير المتخصصين، فضلاً عن سحب الكفاءات المهنية المتخصصة لأعمال إدارية.»

الحرمان من المهارات

حمل مشرف الموهوبين في تعليم القرى، المتخصص في المناهج الدراسية، الدكتور خالد جزاء الحربي، المعلم مسؤولية عدم التقيد بتحقيق أهداف المناهج التي أقرتها وزارة التعليم، بقوله: «المناهج التي أقرتها وزارة التعليم مناهج مميزة، وتم تطويرها وفق معايير عالمية، ولكن للأسف الشديد في غالبية مدارسنا لا يتم تدريس المناهج كما هي، حيث يعتمد المعلمون على التلخيص وقبل الاختبارات يتم تلخيص التلخيص، ولذا أعتقد أن المنهج المدرس لا يتجاوز الـ ٣٠٪ والذي يدخل الاختبار لا يتجاوز الـ ١٠٪، وهذا يؤدي إلى حرمان أبنائنا الطلاب من مهارات ومعارف كثيرة متوافرة في المناهج الدراسية.»

هل هي حقا دار رعاية للفتيات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=34742>

مرام مكاي

فترة السجن هي فترة عقوبة ولكنها يمكن أن تكون كذلك فترة لإعادة برمجة المنظومة الأخلاقية والفكرية والمهنية للسجين

نشرت الصحف المحلية الأسبوع الماضي خبرا عن «فوضى» حصلت في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة انتهت بتحويل تسع من النزليات للسجن. وهذه الدار بالذات سبق ونشر عنها أخبار مشابهاة، مما يعني أن ثمة مشكلة حقيقية فيها، ولا بد من متابعة أمرها عن كثب، بل وفتح ملف دار رعاية الفتيات بشكل كامل بعد أن تواترت الأخبار السلبية عنها في عدة مناطق.

مما لفت نظري في حيثيات الخبر، أن واحدا من الأمور السيئة التي يتم تعريض النزليات لها إجبارهن على المشاركة في النشاطات «الدعوية» في مدارس البنات. وبعد الاستقصاء عما يعنيه ذلك، علمت أنه يؤتي بهؤلاء المستضعفات ويطلب منهن الحديث علنا عن أخطائهن والقيام بشتم أنفسهن وإظهار الندم، وإخبار الفتيات بكم هي مروعة الحياة التي يحيينها الآن في الدار! وحين تثور كرامة إحداهن، وتكون مدركة بأنه ليس من حق أحد إجبارها على هذا الفعل المهين، تتعرض للعقوبة! فعن أي رعاية للفتيات نتحدث؟

ابتداء ما هو دور دار رعاية الفتيات؟ بحسب المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل: «مؤسسة رعاية الفتيات هي مؤسسة تعنى بتحقيق أسس الرعاية والتقويم الاجتماعي، وتقوية الوازع الديني، والعمل على تحقيق الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية والتدريبية السليمة للفتيات الجانحات اللاتي يُحتجزن رهن التحقيق أو المحاكمة، وكذلك اللاتي يقرر القاضي بقاءهن في المؤسسة ممن نقل أعمارهن عن ثلاثين سنة.»

الأهداف المذكورة جيدة، ولكن هل المسؤولات القائمت عليهن مؤهلات للقيام بها؟ هل إذلال النزيلة وإيصالها إلى المرحلة التي تحتقر فيها نفسها حتى تقرر الانتحار، وقد وقعت حالات مؤسسة بالفعل، يدخل ضمن الرعاية النفسية والتربوية؟ هل هي أفضل من زجهن في السجون العامة؟ ولماذا عمر الثلاثين؟ يصبح الذكر راشدا في بلادنا في عمر الحادية والعشرين، بينما تظل الأنثى في حكم الفتاة «القاصر» حتى سن الثلاثين؟!

في الشرائع السماوية وكذلك الوضعية فإن هناك جرائم وثمة عقوبات لها، وبهذا تتحقق العدالة، ويستتب الأمن. وقد وجدت السجون كحل للكثير من العقوبات، بحيث يقضي فيها الشخص محكوميته، ويحرم من أغلى ما لدى الإنسان.. حريته، ثم يخرج ليمارس حياته من جديد.

ولأن الدول والمجتمعات المتقدمة تعي بأن الشخص سيعود للمجتمع بعد فترة طالت أو قصرت، فهم يعمدون إلى إعادة تأهيله وتجهيزه لهذا الخروج. ففترة السجن هي فترة عقوبة، ولكنها يمكن أن تكون كذلك فترة لإعادة برمجة المنظومة الأخلاقية والفكرية والمهنية للسجين. بحيث يخرج منها ولا يعود إليها، لأنه قد وجد في حياته الجديدة ما يغنيه عن عالم الجريمة.

فإذا كان هذا حديثنا عما يجب أن تكون عليه السجون، وحال المساجين الذين ثبت جرمهم وتحدد عقوبتهم، أفلا يفترض أن يكون حال النساء أفضل في دار الرعاية، وهن -بحسب الأستاذ أبا الخيل- قيد التحقيق ولم تثبت جريمتهن بعد؟ بل وبعضهن لسن مذنبات أصلا، بل معنفات هاربات من ظلم الأهالي وتقصير النظام وتعت المجتمعات.

يفترض أن يفتح تحقيق «مستقل» للنظر في أحوال هذه الدور، والتحقق من أحوال الأخوات المقيمات فيها، بل وفي كافة مؤسسات الدولة المعنية برعاية الفتيات، بل وحتى الفتيان من الأيتام. كنت في الحادية عشرة من عمري عندما شاهدت مشرفة دار الأيتام تضرب بالعصا في ساحة المدرسة زميلتي في الصف لأنها طلبت منها ببراعة أن تمسك لها الآيس كريم حتى تلبس العباءة بسرعة! كانت تضربها بعصية وتقول لها: «هو أنا باشتغل عندك؟!»، إن كون المؤسسات النسائية مغلقة يجعلها في وضع آمن من التفتيش مقارنة بالبنين، فنتحول بعضها إلى مدن للخوف والظلم تحكمها طاغية مع زبانيته.

وبعيدا عن التحقيق في الأوضاع الحالية، فإنه لا بد من إعادة النظر في كيفية أوضاع النساء اللاتي يدخلن إلى هذه الدور، وهل هناك حاجة لها أصلاً؟

إذا كنا نعتبرها إصلاحية للجنح الصغيرة أو للقاصرات (دون ٢١ سنة)، فيجب أن تستمر ولكن أن يتم تحسينها بشكل كامل، فهؤلاء الفتيات في أول الشباب ويحتجن كل دعم لبناء حياة جديدة سعيدة.

أما من تورطت في جريمة واضحة، وهي راشدة، ولنقل مثلاً الزنا، فعقوبة الزنا الشرعية في الإسلام الجلد، وبعدها لماذا يجب أن تستمر في السجن؟ الجرائم الأخلاقية عموماً يجب إعادة النظر فيها، هل هناك عقوبة شرعية على الخلوة مع عدم ثبوت الزنا؟ وهل كل من يقبض عليهن مع غير محارم في خلوة؟ لو أن فتاة وجدت مع شاب غريب في مطعم، دون أن يقوم بأي فعل مناف للأداب، فهل هذا أمر يستوجب أصلاً تدخل الدولة لمراقبتها ناهيك عن معاقبتها؟

شرعياً وأخلاقياً هناك الكثير من النواهي والمحظورات التي يتقيد بها الإنسان خوفاً من الله تعالى، لكن ذلك أمر بين العبد وربّه، فالدولة ليست لديها أجهزة ترافق قيام الفرد بالصلاة أو الحج وهي أركان. فكيف نقضي على مستقبل فتيات صغيرات؟ وإن كان لا بد من عقوبات على الجرائم «الأخلاقية» فلتكن مقننة وواضحة وغير متروكة للقضاة ليقرروا فيها. بحيث يقضي الشخص محكوميته ثم يعود لحياته على أمل أن يكون الله قد رزقه التوبة.

أما المعنفات الهاربات من الظلم، أو اللاتي انتهت محكوميتهن، فلا أفهم لماذا يدخلن هذه الدور أصلاً؟

إن لم تستطع الدولة إجبار أهاليهن على حسن المعاملة أو استلامهن، فعليها إذا توفير سكن مستقل لائق بهن، وتأمين وظيفة ومواصلات لهن، أو مقعد مدرسي أو جامعي لمن ترغب في مواصلة دراستها. بحيث تدريجياً تعتمد على نفسها وتنشئ طريقها في الحياة دون أن تكون عالة على من يسمون بأهلها أو على الدولة. وإن رغبت في الزواج يمكن مساعدتها في ذلك، ويكون القاضي وليها، بشرط أن يكون الزواج بقناعة وقبول، ولا يكون مثلاً اشتكت البعض من أشخاص مسنين أو معطوبين.

لا يوجد أسوأ من الإرهاب وترويع الأمنين، وتوريط البلاد في مشكلات محلية وإقليمية ودولية، ومع ذلك فالدولة مشكورة قدمت برنامجاً فريداً للمناصرة، توفرت فيه عناصر الرعاية النفسية والمادية والمعنوية، بحيث يستطيع من يتخرج منه أن يعود للمجتمع ويعمل ويتزوج، وكان المناصرة تجب ما قبلها. فهل تطمح المعنفة أو صاحبة الجحة التي لم تضر أحداً إلا نفسها إلى معاملة تشبه معاملة الإرهابي؟



تربية بدنية بلا معلومات!

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م

<http://www.al-jazirah.com/2017/20170718/ms7.htm>

يوسف المحيميد

لا نختلف على أهمية الرياضة في حياة المرء، رجلاً كان أو امرأة، ووجود مادة خاصة بالتربية البدنية في مدارس بناتنا - كما الأولاد - هو أمر مهم، وتأخرنا كثيراً في تطبيقه، بسبب أوهام وتخيلات البعض، وإلا ما الخلل أن تُمارس تلميذة الرياضة على يد معلمة وفي مدرسة خاصة بالبنات، وداخل سُور عال لمدرسة خاصة بالنساء؟ لا شيء سوى أننا لم نعتد

رؤية المرأة تُمارس الرياضة حفاظاً على صحتها العامة، خاصة أن كثيراً من الأمراض مصدرها السمنة، التي تعتبر أمراً مزعجاً لنسبة كبيرة من السعوديات، وفي مختلف الأعمار.

أقول إننا لا نختلف حول تطبيق الرياضة النسائية، وسعداء بذلك، لكننا لا نريد أن نفشل كما فشلنا في كثير من القرارات غير المخطط لها، فقبل ثلاثين عاماً أطلقت الجامعات وكلليات التربية تخصصاً مهماً على مستوى العالم، وهو تخصص رياض الأطفال، وتعليم طفل ما قبل المدرسة، وحينما أنشئت الوزارة بعض رياض الأطفال الملحقة بمدارس البنات، تورطت في عدم وجود الكوادر النسائية المؤهلة في هذا المجال، فأصبحت الوزارة توظف معلمات تربية إسلامية وتاريخ وجغرافيا وخلافه، في مجال بعيد كل البعد عنها، ونشط آنذاك موظفون في رئاسة تعليم البنات، بتوظيف من تمتلك الوسطة والمحسوبية، وبعدما تخرجت المعلمات المختصات في مجال رياض الأطفال، وقمن بالتطبيق في المدارس في السنة الأخيرة، لم يجدن فيما بعد فرصة للعمل، لأن غير المختصات استحوذن على فرصهن التي تعين لأجلها!

أخشى أن يحدث لمجال التربية البدنية ما حدث لرياض الأطفال من ظلم وفوضى، وموت لحلم تنشئة جيل ما قبل المدرسة بشكل جيد، فتوقف هذا المشروع العملاق، وانصرف المقتدرون من المواطنين إلى تعليم أطفالهم في رياض الأطفال الخاصة والأهلية.

لذلك لا بد أن يتم الاستعداد لكل قرار يتم اتخاذه، وتجهيز الكوادر البشرية المناسبة، والبيئة التعليمية له، فمادة كالتربية البدنية تحتاج إلى ساحات وملاعب قد لا تتوفر في كثير من مدارس البنات، خاصة أن التعليم لم يزل يعاني من عدم اكتمال المدارس الحكومية، فبعض مدارس البنات لم تزل مستأجرة، وكلنا نعرف أن المدارس المستأجرة هي عبارة عن فلل صغيرة ومتوسطة، تتحول فيها غرف النوم إلى فصول دراسية، ومن الطبيعي ألا يتوفر فيها ساحات وملاعب مجهزة.

ولا يعني هذا التقليل من هذا القرار، ولا تثبيط همم القائمين على التعليم، ولكن يجب وضع كل المشكلات والعثرات المتوقعة على الطاولة ومناقشتها، والبحث عن حلول جيدة لها، فليس من المناسب أن تتولى معلمات مواد لم يقمن في حياتهن بأي تمرين أو مجهود بدني بتدريس مادة التربية البدنية للطالبات، ولكن من المناسب فتح باب دراسة دبلوم تربية بدنية لمدة عام، لخريجات مجالات نظرية مختلفة غير مطلوبة، وذلك لتحويل مسارهن، بما يقلل من بطالتهم، ويحقق تطبيق القرار في وقت قياسي.

شرطة الرياض تحيل ملف امرأة الملابس غير المحتشمة في "أشقر".. للنيابة العامة ادعت بأنها كانت مع محررها ونشر الفيديوهات ليس عن طريقها

المصدر: جريدة سبق الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

أوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة الرياض أن الأجهزة المختصة بشرطة المنطقة رصدت عدة مقاطع فيديو متداولة عبر برامج التواصل الاجتماعي تضمنت ظهور امرأة تتجول في القرية التراثية بمركز أشقر التابع لمحافظة شقراء بملابس غير محتشمة.
وبناءً عليه ووفقاً لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية تم تحديد هويتها ، وبسماع أقوالها أقرت بقيامها بزيارة الموقع المنوه عنه رفق محررها ، وأن المقاطع المتداولة تم نشرها بواسطة حساب مضاف لديها دون علمها.
جرى إشعار فرع النيابة العامة بمنطقة الرياض لإكمال اللازم حسب الاختصاص.



• الأندية النسائية "تبدأ" مشوارها في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

<لم تعد الأندية الرياضية النسائية في السعودية مجرد مطالبات تدرج تحت بند «الأحلام»، إذ تحول الأمر إلى واقع، وذلك عندما دفعت الهيئة العامة للرياضة بالمجتمع الرياضي إلى آفاق جديدة بإعلانها أمس منح تراخيص لعمل مراكز وصلات رياضية مع تفعيل الأندية النسائية للمرة الأولى. واختصرت الهيئة عملية إنشاء نادٍ رياضي على المستثمرين إلى ست خطوات فقط عبر نافذتها الإلكترونية. (راجع ص ٢٤)
كما وضعت اشتراطات واجبة التنفيذ من أجل إكمال أي مركز رياضي في المستقبل، إذ سيتعين على المستثمر تحقيق المتطلبات ومن أهمها توفير مواقف للسيارات، ودورات مياه تسع ٥٠ زائراً على الأقل لكل مركز، كما أن على ملاك الأندية الالتزام بنسب السعودية التي تراوح بين ٨ و ٤٠ في المئة بحسب مساحة المركز وخدماته. المتغيرات ستطراً على الفرد السعودي ربما بدءاً من منزله، فمنح التراخيص لإنشاء المراكز الرياضية لا يقتصر فقط على افتتاحها في الأماكن

العامة والمناطق السكنية، إذ بات بإمكان مالك أي عمارة أن يخصص الدور العلوي منها ليكون نادياً صحياً مخصصاً للسكان فقط، وهو ما قد يغير من عادات الفرد الصحية، وتشجيعاً للمستثمرين، سمحت الهيئة للأندية الرياضية بممارسة ٤٠ رياضة عبر منشأتها، بهدف تطوير المواهب ورفع معدل الوعي الرياضي. من جهتها، أكدت وكيل الهيئة العامة للرياضة للتخطيط والتطوير الأميرة ريم بنت بندر بن سلطان، أن «إطلاق الخدمة الإلكترونية لتراخيص المراكز والصالات الرياضية يعد خطوة مهمة تجاه نشر ثقافة الرياضة، وذلك من خلال تهيئة الظروف المناسبة كافة لممارسة الرياضة وتشجيع الاستثمار في القطاع الرياضي».



«الشورى» يترك تحديد عمل المرأة «محقة» - النيابة بعد خلاف بين أعضائه

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

ترك مجلس الشورى للنيابة العامة تحديد وظيفة المرأة في التحقيق، سواء مع رجل أم امرأة في توصيتها التي تطالب باستحداث وظيفة «محقة نسائية».

وحذفت العبارة اللاحقة بالتوصية التي تحدد تحقيقها مع النساء فقط، لأن عدداً من الأعضاء رأوا أن تحقق المرأة مع امرأة أو رجل على السواء، لاحتمال أن الطرفين مشتركين في الجريمة، وذلك لأن الجريمة غير مصنفة بنوع، مشيرين إلى إمكان تحقيق المرأة (المحقة) مع مخالف (رجل)، لأن الكثير من المؤهلات خريجات قانون وبإمكانهن أخذ دبلوم في الجانب الشرعي أو تدريبهن على أي قصور في دراستهن.

في حين أشار نائب رئيس اللجنة الإسلامية بالشورى الشيخ واصل المدن خلال استماع «المجلس» إلى وجهة نظر الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقرير السنوي للنيابة العامة (هيئة التحقيق والادعاء العام سابقاً) للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧ تلاه رئيس اللجنة عبدالعزيز العيسى إلى تقييد اللجنة للتحقيق مع النساء، لأن المرأة ستشعر بالخوف لو كانت مع رجل، وأن الوظيفة يجب أن تكون وفق الضوابط الشرعية، وأن المطالبة بتحقيق المرأة مع رجل تعود بنا إلى نقطة الخلاف هل يمكن تعيين المرأة قاضياً؟ وهذا مخالف، وأن للمرأة عند توظيفها يحق لها التدرج في السلم الوظيفي كملازم تحقيق، أو محقق «أ»، أو محقق «ج»، إذ لجأ رئيس اللجنة الإسلامية لترك تحديد مهمتها في التحقيق للنيابة العامة، ووافق المجلس على المطالبة باستحداث وظيفة «محقة» نسائية. اللواء علي التميمي تأييده للتوصية، لأن المرأة لما تولت مهام التفتيش والضبط والمخدرات وظفت بمسمى جندي وليس جنديّة، وأن وظيفة محقق موجودة داعياً لاستقطاب الكفاءات فقط لهذه الوظيفة، فيما أكد الدكتور عبدالرحمن باجودة أن للمتعونات في الأمر بالمعروف كثيراً من المواقف الجيدة في حل المشكلات وإنكار الفساد، وأنه يتطلع لأن يكون للمحققات دور كبير في التحقيق مع النساء.

وطالب المجلس بسرعة استكمال الإجراءات في مباشرة دوائر التحقيق أو دوائر الادعاء التي لم تباشر عملها حتى الآن، واعتماد الدوائر المطلوبة من النيابة لاستكمال دورها في منظومة الأمن والعدالة.

ودعا إلى تنفيذ ما ورد في (سادساً) من قرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ ١٤٣٣-١-٣ المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٤ وتاريخ ١٤٣٣-١-٥ هـ القاضي بنقل الاختصاص المتعلق بالتحقيق والادعاء العام في الجرائم الجنائية التي تباشرها الجهات واللجان إلى النيابة (هيئة التحقيق والادعاء العام سابقاً).

وشدد المجلس أيضاً على أن تقوم النيابة العامة بإدراج جدول إحصائي جديد إلى تقريرها السنوي خاص بجرائم الوظيفة العامة التي تم التحقيق فيها مصنفة بحسب نوع الجريمة وموزعة بحسب مناطق المملكة.

وطالب المجلس النيابة العامة بتوفير محامين ووكلاء للمتهمين الذين لا يستطيعون ذلك، إنفاذاً للمادة ١٣٩ من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢ وتاريخ ٢٢-١-١٤٣٥هـ.



«الشورى» يتخذ إجراء صارماً ضد «الثقافة والإعلام» أمام المقام السامي

المصدر: جريدة الحياة لأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧م

[رابط الخبر](#)

«في إجراء صارم ضد وزارة الثقافة والإعلام، ردّ مجلس الشورى تقرير «الوزارة» من دون مناقشة، إذ ذكرت لجنة الثقافة والإعلام بالشورى أنها اتخذت هذا الإجراء لأن الوزارة دأبت على تأخير تقاريرها، إذ إنها سلمت المجلس تقريراً قديماً لعام ١٤٣٥-١٤٣٦، وغير محتو على معلومات حديثة ومفيدة للمجلس، على رغم التغيرات التي طرأت على هيكلها، بسبب نقل اختصاصات عنها عند إنشاء هيئتي «الثقافة» و«الترفيه»، بحيث اعتبرت نائبة رئيس اللجنة الثقافية بالمجلس الدكتورة فاطمة القرني أن الوزارة تحتاج إلى غربة، وأن ما فعله «الشورى» ضد الوزارة سيؤدي صدور وقلوب المؤمنين.

وعلى رغم حضور ثلاثة مندوبين من وزارة الثقافة والإعلام تحت قبة «الشورى» للاستماع للتوصيات والمناقشة فإن «المجلس» اكتفى برفع توصية صارمة للمقام السامي تشدد على ضرورة أن تلتزم وزارة الثقافة والإعلام في إعداد تقاريرها السنوية المقبلة بمقتضى المادة رقم ٢٩ من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/١٣ وتاريخ ٣-٣-١٤١٤، وقواعد إعداد التقارير السنوية المبلغة لجميع الأجهزة الحكومية بموجب الأمر السامي التعميمي رقم ٧/ب/ ٢٦٣٤٥ وتاريخ ١٩-١٢-١٤٢٢.

وأيد أعضاء مجلس الشورى قرار المجلس ضد الوزارة، واعتبروه رسالة قوية يوجهها المجلس إلى هذه الوزارة، كونها عاجزة عن تقديم أي إنجازات، وذلك ما كشف عنه التقرير، وذكر المهندس مفرح الزهراني أنه أجدر باللجنة درس إلغاء الوزارة والاكتفاء بالهيئات التي أنشئت، كهيئة الإذاعة والتلفزيون، وهيئة الثقافة، وغيرها، لأنها عاجزة عن تقديم إنجازات، فيما طالب اللواء عبدالهادي العمري بضرورة تكثيف الجهود الإعلامية والثقافية، التي تركز على محاربة الإرهاب فكرياً وسلوكياً، وإبراز جهود المملكة في هذا الصدد.

ولاحظ الدكتور عبدالعزيز الحرقان غياب نشاطات وزارة الثقافة والإعلام في سفارات المملكة في الخارج في شكل دائم، على رغم مشاركتها أثناء المناسبات أو المعارض، مؤكداً أهمية وجود ممثلين إعلاميين في السفارات لنقل وجهة نظر المملكة ومواقفها الدولية، فيما أكدت الدكتورة إقبال دندري أهمية التصدي للهجمات الإعلامية التي تتعرض لها المملكة من وسائل إعلام خارجية في شكل مهني وبمختلف اللغات.

وكان المجلس وافق، في مستهل الجلسة، على مشروع مذكرة التفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارتي الخارجية في المملكة وفي جمهورية بنغلاديش الشعبية، ومشروع الاتفاق العام في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية والرياضة والشباب، بين حكومتي المملكة وجمهورية تنزانيا المتحدة، وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الخارجية في شأنهما، تلاهما رئيس اللجنة الدكتور زهير الحارثي.

ووافق المجلس على مشروع مذكرة التفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة ووزارة الشؤون الدينية في جمهورية إندونيسيا، في مجال الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ومشروع مذكرة التفاهم بين ديوان المظالم في المملكة وديوان المظالم والحسبة في جمهورية السودان، في مجال القضاء الإداري، وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن مذكرتي التفاهم، تلاهما رئيس اللجنة الأستاذ عبدالعزيز العيسى.



• الوزراء و• الشورى: استثناء المعلمين من فحص • الإيدز

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

سنتنى مجلس الوزراء، ممثلاً بعضو المجلس لشؤون مجلس الشورى اللواء محمد أبوساق، ومجلس الشورى أمس، مدرسي التعليم العام من فرض اختبار «الإيدز»، وذلك خلال مناقشة مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم.

وذكرت رئيس اللجنة الصحية في الشورى الدكتورة منى آل مشيط أن سبب الاستثناء لأنهم ليسوا عرضة للإصابة، ولم يشكلوا خطراً، كما أن تخصيص المعلمين يواجه إليهم أصابع الاتهام من دون غيرهم، ولعدم وجود مسوغات علمية أو مهنية لذلك، كما أن المصاب بالإيدز شخص عادي، وطريقة انتقال الفيروس ضعيفة ولا ينتقل عبر الأكل والشرب، بل يكون عبر المخالطة.

في حين وافق مجلس الشورى على المقترحات التي قدمتها الدولة على مواد مشروع النظام المتباين حولها، والتي استنتت المعلمين من الاختبار، وأبقت الموافقة من مجلسي الوزراء والشورى على فرض فحص اختبار الإيدز على المتقدمين إلى الكليات والمعاهد الصحية المدنية والعسكرية، والمتقدمين لشغل الوظائف المشمولة بالكادر الصحي، والذين يتقدمون إلى الوظائف العسكرية، إضافة إلى فحوص ما قبل الزواج، والمرأة الحامل، وأية حالة يرى الوزير المختص شمولها بالفحص، بالتنسيق مع المجلس الصحي. إلى ذلك، أكد وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى محمد أبوساق حرص خادم الحرمين الشريفين على مجلس الشورى، إذ أصدر قراراً ملكياً بتمثيل مندوب من مجلس الوزراء لحضور جلسات مجلس الشورى، في حال التباين بين المواد، لمناقشتها وعرض وجهات نظر الطرفين، آملاً من مجلس الشورى بالموافقة على نظام فحص الإيدز، لتأخر إصداره منذ ١٠ سنوات في الإعداد، واستبشر بالتصديق عليه من الأعضاء حال الانتهاء منه، مشيراً إلى أنه في حال رفض الشورى سيعاد درسه كما يرى المجلس، إلا أن أمله بأن يرى النور بموافقة المجلس، وجاءت الموافقة من جميع أعضاء الشورى على رأي مجلس الوزراء في تعديلاته للنظام. يذكر أن مشروع النظام يهدف إلى المحافظة على حقوق المصابين ومخالطتهم وبيان واجباتهم، وضمان الرعاية والتأهيل اللازمين للمصابين، وضمان حق المصابين بالاستمرار في التعليم والعمل.

الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

للمشهر السادس .. تضخم سلبي في السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

سجل معدل التضخم في شهر حزيران (يونيو) الماضي، انكماشاً بنسبة ٠,٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ليسجل تضخماً سلبياً للشهر السادس على التوالي بداية من كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧.

ويتم قياس الرقم القياسي لتكاليف المعيشة عبر عشر مجموعات إنفاق، ويعكس الرقم القياسي لتكاليف المعيشة أسعار السلع والخدمات بأسعار البيع بالتجزئة.

ويختلف وزن كل مجموعة عن الأخرى بحسب أهمية الإنفاق، فمثلا مجموعة "الأغذية والمشروبات" ومجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" هما أهم وأكبر مجموعتين تدخلان بحسبة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

ووفقا لتحليل وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية"، فقد سجل معدل التضخم انخفاضا في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بسبب انخفاض مجموعة "الأغذية والمشروبات" بنسبة ٢,٢ في المائة، وتعد المجموعة أكبر المجموعات في حساب مؤشر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حيث يشكل وزنها نحو ٢١,٧ في المائة من الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

وتراجعت مجموعة "الأغذية والمشروبات" للشهر الثاني عشر على التوالي، وكانت أعلى نسبة تراجع سجلتها خلال الاثنى عشر شهرا في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠١٦ حيث تراجعت بنسبة ٤,٣ في المائة.

كما انخفضت مجموعة "الملابس والأحذية" بنسبة ٣,٥ في المائة ويشكل وزن المجموعة نحو ٨,٤ في المائة من إجمالي وزن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

والتضخم السلبي في كانون الثاني (يناير) الماضي كان للمرة الأولى منذ تعديل سنة الأساس إلى عام ٢٠٠٧، أي هو أول تضخم سلبي خلال تسع سنوات، علما بأن التضخم السلبي في انخفاض الأسعار، وليس أن أسعار السلع والخدمات قد ارتفع بوتيرة أقل.

يذكر أن معدل التضخم قد ارتفع إلى ٣,٥ في المائة خلال عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٢,٢ في المائة عام ٢٠١٥، وهو الأعلى منذ ٢٠١٣ حينما كان ٣,٥ في المائة. وتكررت ظاهرة التضخم السلبي "تراجع أسعار السلع والخدمات" في السوق السعودية، سبع سنوات خلال العقود الثلاثة السابقة (١٩٨٨ - ٢٠١٦).

وبالرجوع إلى مجموعات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة فقد سجلت "المطاعم والفنادق" تراجعا بنسبة ٢,٤ في المائة، ثم مجموعة "الترويح والثقافة" بنسبة ١,٩ في المائة، ومجموعة "خدمات النقل" بنسبة ١,٥ في المائة، ومجموعة "تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها" سجلت تراجعا نسبته ٠,٩ في المائة، ومجموعة "خدمات الصحة: بنسبة ٠,٢ في المائة.

في المقابل ارتفع الرقم القياسي لـ ٥ مجموعات تصدرها "مجموعة" "التبغ" حيث ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت ٧٤,٤ في المائة، ويشكل وزن المجموعة نسبة بسيطة من الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بالسعودية بـ ٠,٥ في المائة.

وارتفعت مجموعة "التعليم" بنسبة ١,٨ في المائة، ثم مجموعتي "السلع والخدمات المتنوعة" و"الاتصالات" بنسبة ١,٣ في المائة لكل مجموعة.

وأخيرا مجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى"، حيث ارتفعت بنسبة ٠,٤ في المائة وتعد المجموعة ثاني أكبر مجموعة في قياس الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بعد مجموعة "الأغذية والمشروبات" حيث يشكل وزنها نحو ٢٠,٥ في المائة.



١٨ مبادرة لتطوير التعليم تحقق الرؤية السعودية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يولييه ٢٠١٧ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=309620&CategoryID=3

اختتم برنامج «خبرات للتطوير المهني النوعي» للدفعة الأولى المبتعثة للولايات المتحدة الأميركية في مدينة سانت لويس بولاية ميزوري بعرض ١٨ مبادرة نوعية لتطوير التعليم مستمدة من خبرة المشاركين في القيادة والتعليم، وتجربة المعايضة بالمدارس الأميركية.

شارك في الحفل القائمون على البرنامج في جامعة سانت لويس، وقيادات المناطق التعليمية التي شاركت في برنامج المعايشة بالمدارس الأميركية، وبحضور ممثل الملحقة الثقافية السعودية في أميركا الدكتور عوض اليامي، حيث تم تسليم المعلمين المشاركين شهادات اجتياز الدورة وشهادات التميز .

مؤتمر القيادة

شارك موفدو «خبرات» في جامعة سانت لويس بدفعتها الأولى والثانية، وبحضور ومشاركة مبتعثي البرنامج في جامعة كنت في فعاليات «مؤتمر القيادة» الذي عقد في الجامعة على مدى ٣ أيام، ومنها ورشة عمل قدمتها الدكتورة Victoria Bernhard حول «استخدام البيانات في التعليم ودورها في تطوير التعليم واستكشاف مواطن الخلل لتصحيحها أو الإيجابية لتعزيزها».

وشمل المؤتمر في يومه الثاني ورشة عمل قدمتها الدكتورة Jaime Welborn حول «الثقافة وأهمية التنوع الثقافي في المدارس ودوره في تطور التعليم، وكيف يستغل قائد المدرسة مهاراته في اكتشاف الاختلاف الثقافي في مدرسته واستغلاله في تنمية العملية التعليمية».

وكانت الجلسة الثانية خاصة بالحاضرين للمؤتمر من الطلاب والمتدربين السعوديين التابعين لبرنامج «خبرات» من وزارة التعليم، التقى فيها الزملاء من الدفعة الأولى بالمتحقين مؤخرا بالبرنامج للإجابة عن استفساراتهم وأسئلتهم وإشراكهم في خلاصة تجربتهم في نهاية دورتهم التدريبية التي امتدت لقراءة نصف عام . ثم التقى المتدربون بمديري المناطق التعليمية في ندوة بسانت لويس تحدثوا فيها عن قطاعاتهم التعليمية، وما تحويه من مدارس وعدد الطلاب، والمراحل الدراسية، وأبدوا ترحيبهم بالمشاركة في برامج المعايشة مع متدربي خبرات خلال الأسابيع القادمة .

وتضمنت جلسات اليوم الثاني لمؤتمر القيادة لقاء مع عدد من طلاب الدكتوراه من مبتعثي الجامعات السعودية هم، طالب الدكتوراه تربية خاصة «توحد عيسى عضابي من جامعة جازان، وطالب دكتوراه التربية الخاصة المبتعث من جامعة طيبة سامي الحرب، إذ قدما في اللقاء عرضا عن اهتمام وزارة التعليم السعودية بتطوير التعليم بشكل عام، وبفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وكيف يمكن العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية لمساعدة هذه الفئة للحصول على الرعاية والتعليم المناسب لها خاصة مع رؤية ٢٠٣٠، وما تتضمنه من اهتمام خاص بقطاع التربية والتعليم .

تهنئة ومشاركة

تزامن أيام المؤتمر مع أيام عيد الفطر، لذلك حرصت الملحقة الثقافية السعودية بأميركا على مشاركة حضور المؤتمر من مبتعثي خبرات في جامعتي سانت لويس وكنت فرحة العيد وتهنئتهم بهذه المناسبة، بحضور ومشاركة ممثل الملحقة الثقافية الدكتور عوض اليامي الذي حرص ومرافقيه على الاستماع لاستفسارات مبتعثي خبرات المشتركين بمؤتمر القيادة، والإجابة على أسئلتهم بعد أن نقل لهم تهنئة الملحق الثقافي السعودي في أميركا بعيد الفطر .

وأختتم مؤتمر القيادة في يومه الثالث بورشة من تقديم الدكتور Mike Retherford حول «المعلم الحرفي وتطوير أدواته والمهارات التي يحتاجها»، شهدت تفاعلا من الحاضرين من خلال عدة محاور واستراتيجيات تفاعلية وتغذية راجعة فاعلة .

منصة خاصة لمبتعثي خبرات Yammer

نظرا لأهمية تشارك الخبرات والتجارب التعليمية والمهارات المعرفية بين مبتعثي «خبرات» في مختلف الجامعات حول العالم، تم إطلاق منصة إعلامية بالتعاون مع شركة مايكروسوفت، يتبادل فيها الأعضاء التجارب والتقارير والصور حول دراستهم الأكاديمية بالجامعات المشاركة في البرنامج، أو خلال تجربة معاشتهم في مدارس الدول المتعاونة مع وزارة التعليم، بهدف إنشاء مجتمع مهني رقمي متكامل لتبادل المهارات والخبرات النوعية للدول.

وقال عضو فريق الدعم التقني للمنصة والمبتعث لجامعة سانت لويس ضمن برنامج «خبرات» أحمد الخرمي إن «المنصة تتضمن العديد من الخدمات المهمة كبناء مجموعات خاصة وعامة مهنية وتعليمية وفق التخصصات والدول والمجالات والجامعات، حيث يمكن للمشاركين إجراء اجتماعات فيديو وتواصل صوتي، وتحرير المستندات، ومشاركتها مباشرة، وتضمين صفحات المشاركين بالوسائط الخاصة».

وأضاف أن «المنصة سيتم من خلالها إصدار نشرات وصفحات إعلامية ومدونات خاصة، ومتابعة مشاريع المشاركين، وترتيب المهام والمواعيد الخاصة، وبإمكان كل مشترك الحصول على حزمة برامج الأوفيس كاملة ومجانية، لتنصيبها على أجهزته، ويستطيع المشارك الحصول على الخدمة عبر الأجهزة الذكية».

آلية التطبيق

يقضي مبتعثو الدفعة الثانية من معلمي «خبرات» في سانت لويس منذ وصولهم إلى الولايات المتحدة وقتهم في متابعة جدول الأعمال المعد لهم مسبقاً من جامعة الشراكة Saint Louis University، والتي بدأت قبل أسابيع في التهيئة التي تتضمن استقبال المشاركين، وتعريفهم بالبرنامج وخطته، والقائمين عليه، وحضور اللقاءات التعريفية والاجتماعات التمهيدية، واختبارات تحديد المستوى اللغوي، والتعرف على مرافق الجامعة، وبدء برنامج اللغة الأكاديمية ومتطلباتها، ثم الانتقال للمرحلة الثالثة وهي زيارة مدارس المعايضة المشاركة وتسجيل الملاحظات، ثم مرحلة المعايضة في المدارس، وأخيراً تقديم المشروع الختامي عن مبادرة تعليمية نوعية لتطوير التعليم في ضوء تجربة المعايضة، والاستفادة من الدراسة الأكاديمية خلال فترة انعقاد البرنامج. حتى تحين العودة للوطن وبدء العمل الحقيقي بنقل التجربة والتعاون مع خطط وزارة التعليم الخاصة حول آلية تطبيق الاستفادة من هذا البرنامج ومواءمته على أرض الواقع.

أهداف رؤية ٢٠٣٠

يذكر أن برنامج التطوير المهني النوعي «خبرات» أحد البرامج التي ترعاها وزارة التعليم لتحقيق أهداف الرؤية السعودية ٢٠٣٠، والتي تتضمن الاستثمار في المعلم السعودي عن طريق التدريب بابتعاثه لعدة دول ذات تجربة تعليمية مميزة، للاستفادة من خبراتها في تطوير التعليم والاحتكاك المباشر بالبيئات التعليمية والتربوية هناك، حتى يحين وقت عودته لوطنه لنقل هذه التجربة، وتطوير الخبرات التي تخدم تعليمنا ووطننا، وتعزيز تحويل المجتمع التعليمي في المملكة إلى مجتمع مهني وحيوي يتزود بالمعارف المناسبة من الأشخاص المناسبين. وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قد أطلق رؤية السعودية ٢٠٣٠ قبل عدة أشهر، والتي ركزت على التنمية البشرية للمواطن السعودي، والاستثمار فيه تعليمياً وتطويرياً وتدريباً خاصة في قطاع التعليم والذي يعد لبنة أولى في بناء الوطن، وتنشئة الأجيال.



مشاهد المشايخ ومعرفي القبائل للوافدين غير نظامية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يولييه ٢٠١٧ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=309708&CategoryID=5

حذرت إمارة جازان المشايخ ومعرفي القبائل من إصدار مشاهد تعريفية للوافدين. وأكدت الإمارة، عدم صلاحية المشاهد التعريفية المتداولة بين عدد من الوافدين بهدف تسهيل تنقلاتهم، والصادرة من بعض مشايخ ومعرفي القبائل، كونهم غير مخولين نظاماً بمثل هذه الإجراءات، مما يعرض الموقعين والمصادقين عليها للمساءلة، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في نظام الجنسية، واللوائح التنفيذية لوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية. ملاحقة المتجاوزين

٠١ ضبط كل من يحمل المشاهد المخالفة

٠٢ الترحيل الفوري لكل وافد متورط

٠٣ إحالة المشايخ والمعرفين للجهات المختصة

المتعاقدون الستينيون يشكلون ٩ أضعاف نظرائهم السعوديين

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧ م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=309707&CategoryID=2

كشفت الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء عن القوى العاملة لعام ٢٠١٦، أن العاملين الذين تجاوزت أعمارهم الستين من المتعاقدين يبلغون ٩ أضعاف السعوديين في المرحلة العمرية نفسها، واعتمد الإحصاء على بيانات التأمينات الاجتماعية، ووزارتي الخدمة المدنية والعمل والتنمية الاجتماعية.

الرياض

رصد خمس مخالفات العمل تحت أشعة الشمس بالقريات

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1610597>

استمراراً للحملات التفتيشية المتواصلة قامت إدارة التفتيش بمكتب عمل محافظة القريات بالشخص على أكثر من ١٨ منشأة في مواقع التشييد والبناء، حيث أسفرت تلك الحملة عن رصد عدد ٥ مخالفات لقرار منع العمل تحت أشعة الشمس للمادة ١٢٢ في نظام العمل التي تلزم كافة المنشآت بضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار. وتم اتخاذ إجراءات الضبط اللازمة للمخالفين، وذكر مدير مكتب عمل القريات مفضي العنزي أن فرق التفتيش تقوم بمتابعة تنفيذ قرار منع العمل تحت أشعة الشمس طوال الفترة المعلن عنها حرصاً منها على سلامة وصحة العاملين في القطاع الخاص، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة لهم وفق اعتبارات السلامة والصحة المهنية وما تقتضيه مصلحة العمل لضمان تجنب العمال ما قد يسبب مخاطر صحية لهم. وأهاب العنزي بضرورة المساهمة في حماية العاملين عبر التواصل مع هاتف خدمة العملاء رقم (١٩٩١١) أو عبر بوابة معا للرصد.

العمل: ٢٩٪ نسبة تراجع التأشيرات للقطاع الخاص.. مسجلة أول انخفاض في ثلاث سنوات

لمصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1610597>

انخفضت التأشيرات الصادرة للقطاع الخاص في السعودية بنسبة ٢٩٪ إلى ١,٤ مليون تأشيرة بنهاية عام ٢٠١٦، مقارنة مع ١,٩٧ مليون تأشيرة في عام ٢٠١٥، مسجلة بذلك أول تراجع في ٣ سنوات. وأوضح التقرير السنوي الصادر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أنه تم ربط الاستقدام ببرنامج التوظيف "طاقات"، بحيث يتم التحقق من عدم وجود كفاءات متاحة من العمالة الوطنية قبل أن تمنح منشآت القطاع الخاص تأشيرات لاستقدام العاملين من الخارج. وبخصوص التأشيرات الصادرة للعمالة المنزلية فقد ارتفعت خلال العام الماضي بنسبة ١٤٪ مقارنة بالعام الذي سبقه لتصل إلى ١,١٤ مليون تأشيرة، كما ارتفعت التأشيرات الصادرة للأجهزة الحكومية بنسبة ٨١٪ لتصل إلى ١٤٢,٨ ألف تأشيرة. وانخفضت رخص العمل الصادرة عن الوزارة لعمالة منشآت القطاع الخاص لأول مرة في ٧ سنوات، بنسبة ٣٪ لتصل على ٨,٢٥ مليون رخصة عمل. وأوضح التقرير، أن العمالة التي قامت بنقل خدماتها خلال العام الماضي انخفضت بنسبة ٢١٪ إلى ٤٨٠ ألف عامل في عام ٢٠١٦.



أحياناً... (رسوم الوافدين من زاوية أخرى)

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط المقال](#)

عبد العزيز السويد

<بعيداً عن الأثر الاقتصادي المستهدف والمتوقع من فرض رسوم على الوافدين والتابعين لهم، وهو أثر حتى الآن لا يمكن معرفة هل إيجابياته أكثر من سلبياته أم لا، أيضاً بعيداً عن القادرين منهم على دفع الرسوم عن التابعين لهم، هنا أركز على جانبين مترابطين، وهما جانب الإمكانية، والجانب الإنساني لشرائح معينة. وقبل ذلك سأروي للمعنيين والمهتمين حكاية مختصرة حدثت قبل سنوات، وهي أن أحد الإخوة اليمنيين بعد قرابة ثلاثة عقود من العمل تم الاستغناء عنه من الشركة التي يعمل فيها، ولم يجد عملاً آخر، لأمراض مزمنة يعاني منها وكبر سن، وأيضاً لظروف سوق العمل، وكان بين أمرين، إما أن يمكث هو وعائلته في البلاد ويستهلك كل مدخراته أو يعود إلى

بلاد. فجاء من نصحه بالعودة بعد سنة اتصل به وأخبره بأن كلفة المعيشة هناك منخفضة جداً مقارنة بالسعودية، واستطاع أن يرتب أموره بشكل مقبول، وشكره على نصيحته. ولا بد من أن يعود القارئ إلى الاستثناءات في مستهل المقالة، فالدخل الآن للفرد معروف من خلال إجراءات المصارف ومؤسسة النقد، لذلك من المهم النظر في الحالات غير القادرة على دفع الرسوم، مثل أصحاب الوظائف البسيطة من الوافدين أو الأسر التي بلا عائل، وتعتمد على الجمعيات الخيرية، ويمكن لوزارة العمل أن تحصر الشريحة الأخيرة، وهي المشرفة على الجمعيات. ماذا سيحدث إذا لم نفكر جدياً في حل هذا الإشكال؟ المتوقع أنه ستزداد المديونية على هذه الفئة مع استمرار عدم قدرتهم على الدفع، وبقائهم في البلاد يعيشون على التبرعات والصدقات من المحسنين، لتنشأ ظاهرة جديدة وتنمو وسط بيئة فقيرة ومحتاجة، وهي بوجه من الوجوه لا تختلف كثيراً عن المتخلفين من الحج والعمرة. ما هو الحل؟ هناك مجال رحب للتفكير في حلول، المهم ألا نتغافل عن هذه المشكلة، ونعزز قيمة الجانب الإنساني فيها عند التفكير في حلول لها.



استيراد الثروة بدلاً من استيراد الفقر

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٩ يولييه ٢٠١٧ م

[رابط المقال](#)

محمد أبا الخيل

أثار مقالتي الأسبوع الماضي (استيراد الفقر) بعض المهتمين، فقد وردني أكثر من اتصال تستثني في الكتابة عن تنمية الإنتاجية لدى الموظف والعامل السعودي حتى لا نكون مجبرين على استيراد الكفاءات من الخارج واستيراد الفقر معهم، وبما أن الكتابة عن تنمية الإنتاجية حديث ذو شجون يطول وينشعب فقد رأيت أن أكتب عن فرع في ذلك الحديث، وحيث سبق وكتبت عن التهيئة الفكرية وثقافة العمل في عدة مقالات منها (قضايا في السعودية - القيمة المضافة) بجريدة الجزيرة العدد (١٣٨٩٤) بتاريخ (٥-١١-١٤٣١)، فسأكتب اليوم عن تهيئة القدرات لتصبح كفاءات إنتاجية. تهيئة القدرات الإنتاجية للفرد تستلزم إعداداً فكرياً تجاه عملية الاكتساب سواء كان بالتعليم الصفي أو التدريب الميداني أو الاكتساب الذاتي من خلال المشاهدة والملاحظة، والإعداد الفكري يتمثل في ثلاثة عناصر مهمة أهمها تكوين الوجدان لاستشعار الحاجة للاكتساب والثاني الاعتقاد بالمسؤولية الذاتية في تحقيق الاكتساب والثالث التقييم الذاتي للمحتوى المكتسب، هذه العناصر ما لم تكن شاغلة ومؤثرة في فكر المكتسب فلن يجدي معه لا تعليم ولا تدريب. حيث إن كثيراً من المتقدمين لوظائف فنية ويحملون شهادات تأهيلية يفشل في تخطي اختبارات المقابلة الشخصية التي من خلالها يتضح ضحالة التحصيل المعرفي والمهاري بما لا يتلاءم مع الشهادة التأهيلية، هذا الأمر أصبح معتاداً للملاحظة وهو ما يثير شكوكاً حول جدوى وجدية كثير من برامج التأهيل الفني التي تقدمها عدة مؤسسات تعليمية في المملكة خاصة وعامة. التعليم الفني والمهني والذي يفترض أنه يكسب الفرد مهارة عملية ويجعله مؤهلاً للانخراط في عملية إنتاج محققة لقيمة مضافة، لا زال يواجه تحديات جمة، وهذه التحديات تتمثل في معظمها في (الحالة الذهنية) لدى المتدربين، حيث يسعى معظمهم لنيل الشهادة التي تمنحه أهلية طلب وظيفة مجزية، دون الاهتمام باكتساب المعرفة والمهارة التي تشهد بها تلك الشهادة، البعض منهم لا يهتم بالاكتساب فهو بالنسبة له عبء ولكنه يصرف الجهد والوقت وربما المال لاكتساب رضا المدرب ويجتهد في اختراع الحيل ومهارات الغش والتدليس التي تكفل له اجتياز المقررات التأهيلية، تلك الحالة الذهنية هي ما يجعل ذلك الشاب يعتقد بأن مجرد حصوله على الشهادة هو ما يمنحه الحق في طلب الوظيفة المناسبة دون الاهتمام باستحقاقاتها المهنية.

الحالة الذهنية لدى المتدربين والتي سبق الإشارة لها تتوافق مع حالة ذهنية أخرى لدى بعض القائمين على التدريب والتأهيل المهني تتمثل في الاعتقاد بأن تسهيل الحصول على الشهادات المؤهلة هو ما يريده المتدربون وما يسعون له، لذا يميلون للتغاضي عن القصور في الاكتساب أو الحضور للتدريب وتصبح الشهادة المهنية هي الغاية والبضاعة، وهناك مئات بل آلاف الشهادات التي أصدرتها مؤسسات تعليمية وتأهيلية لا تساوي قيمة الورق التي كتبت عليها.

في كثير من بلدان العالم تم الفصل بين عملية الإكساب المعرفي والمهاري وبين الترخيص بمزاولة المهنة الفنية، والجمع بينهما يعتبر تضاداً في المصالح، لذا ربما يجدر بوزارة التعليم وضع تنظيم للإكساب والترخيص المهني يفصل بين الشهادة بإتمام عملية الإكساب والتي تصبح مطلباً للتقدم لاختبار اجتياز متطلبات الترخيص المهني والتي تنظمه مؤسسات مستقلة عن مؤسسات التدريب والتعليم، هذا الإجراء سيجعل المتدرب منصرفاً للاكتساب الذي به يستطيع اجتياز اختبار الشهادة المهنية، وربما يجدر بالوزارة جعل التدريب والترخيص له جزئياً لتخصصات فرعية فمثلاً يكون هناك شهادة فني (لحام عام) وبعدها يتدرب الراغب في تخصصات مثل (لحام المنيوم) أو (لحام بلازما) أو (لحام أنابيب غاز) أو (لحام تحت الماء) وغيرها، وهذا يسري على جميع فروع الشهادات المهنية والفنية، ومن الأفضل أن تتدرج تلك الشهادات لتمييز بين المبتدئ والمتمرس، ويستحسن أن تكون تلك الشهادات محدودة بفترة زمنية، حيث تتغير التقنيات والمواد والأساليب.

التهيئة المهنية والفنية المتميزة تخرج فنيين على درجة عالية من القدرة على تحقيق قيمة مضافة تجعل المنتجات منافسة ومحقة لميزة اقتصادية وهكذا يصبح الوطن منتجا وقادرا على المنافسة في التصدير واستيراد الثروة عوضاً عن استيراد الفقر.



بأمر الملك.. السجن فوراً للأمير سعود بن عبدالعزيز بن مساعد آل سعود وجميع شركائه

المصدر: جريدة سبق الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليه ٢٠١٧ م
[رابط الخبر](#)

علمت "سبق" أن الملك سلمان بن عبدالعزيز أمر بالقبض الفوري على الأمير سعود بن عبدالعزيز بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود، وإيداعه السجن هو وجميع الذين ظهروا معه في المقاطع المشينة وما فيها من تجاوزات وانتهاكات؛ تستوجب العقوبة المغلظة، والتحقيق معهم في كل الجنايات التي ارتكبوها، وسماع شهادات المتضررين والمعتدى عليهم؛ لإنصافهم وحفظ حقوقهم.

وشدد الأمر الملكي على عدم الإفراج عن أي فرد منهم حتى يصدر بحقهم الحكم الشرعي، والرفع به للمقام السامي؛ لاتخاذ القرار الرادع والحازم منعاً لكل سلوك منحرف، وصيانة لأمن الوطن، وحماية لحقوق كل مواطن ومقيم، ومنعاً للظلم والتجبر والأذى والإساءة والتعدي تطبيقاً للشرع العادل، والتزاماً أصيلاً به، وردعاً لأي تجاوز أو انتهاك من أي شخص مهما كانت صفته أو وضعه أو مكانته.

وعلمت "سبق" أن الأمر الملكي شدد على رصد ومتابعة أي مخالفات أو تجاوزات أو تعديات تستغل المكانة أو النفوذ، أو تتجاوز الأنظمة والضوابط، والإبلاغ عنها للقبض على القائمين بها، وتحويلهم للمحاكمة مباشرة، وتطبيق الشرع بحقهم.

"الخارجية الأمريكية": السعودية اعتقلت ١٣٠٠ متطرف في إطار حملتها ضد الإرهاب

نقلة نوعية كبرى في مختلف المجالات تقوم بها المملكة لمكافحة التطرف والأيدولوجيا العنيفة

المصدر: جريدة سبق الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليو ٢٠١٧ م
[رابط الخبر](#)

رصدت "سبق" تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي، الذي امتدحت فيه الجهود الكبيرة والنقلة النوعية التي أحدثتها السلطات السعودية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في العام ٢٠١٦. وأشاد التقرير بفاعلية رجال الأمن في التصدي للأعمال الإرهابية، كما أشاد بالتشريعات السعودية الجديدة والبرامج المتنوعة التي نفذتها السلطات السعودية في مختلف المجالات لمكافحة الأيدولوجيا المتطرفة والعنف.

وتفصيلاً، جاء في التقرير أن الحكومة السعودية واصلت بناء وتعزيز قدرتها على مكافحة ومحاربة الإرهاب والأيدولوجيات المتطرفة العنيفة. وفي المقابل واصل داعش وتنظيم القاعدة بدرجة أقل تنفيذ وتشجيع الأعمال الإرهابية الفردية داخل السعودية، ونفذ داعش هجمات إرهابية ضد رجال الأمن السعوديين وبعض المناطق الشيعية، لكن المملكة العربية السعودية حافظت على وتيرتها العالية للتصدي لهذه الأعمال الإرهابية، وقامت بإجراء عمليات اعتقال واسعة للإرهابيين والمشتبه فيهم، وعطلت الخلايا الإرهابية في جميع أنحاء السعودية.

وحسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، واصلت المملكة العربية السعودية التصدي أيضاً لهجمات القاعدة على الرغم من تقلص نشاط الجماعة في المنطقة. وبالرغم من الهجمات العنيفة لتنظيم داعش في عام ٢٠١٦ إلا أن السلطات السعودية نجحت في التصدي لهذه الأعمال.

وبموازاة ذلك التزمت المملكة العربية السعودية بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله، وطبقت نظام العقوبات والجزاءات المناسبة ضد التنظيم وفق إجراءات مكافحة الجرائم الإرهابية.

وأردف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية: كما وسّعت السعودية برنامج مكافحة الإرهاب؛ لتشمل منابر الخطابة، وأطلقت برامج للتصدي لعودة المقاتلين الأجانب. وطبقت السعودية العديد من البرامج والمبادرات من أجل القضاء على الرسائل المتطرفة، وتحسين الرقابة على الأنشطة الخيرية في الداخل والخارج. وبحسب وزارة الداخلية السعودية، فإن ٧٠ % من المقاتلين السعوديين اتجهوا إلى سوريا.

وأضاف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية: وبحسب بيانات الحكومة السعودية، تعرضت السعودية لـ ٣٤ هجوماً إرهابياً في عام ٢٠١٦، استهدفت معظمها رجال الأمن. كما استجابت السلطات الأمنية لتقارير إعلامية تتحدث عن وجود خلايا في بعض المدن السعودية، لكن يقظة رجال الأمن السعوديين أبطلت فعلياً هذه المخططات بالتنسيق مع الولايات المتحدة

الأمريكية. وطبقت المملكة العربية السعودية الجزاءات المناسبة تجاه هذه الأعمال وفق القانون الحالي لمكافحة الإرهاب، الذي يتضمن ٤١ فقرة، كما عززت أحكامها على منفذي هذه الأعمال.

وأوضح: وواصلت الأجهزة الأمنية تطوير إجراءات مراقبة الحدود عبر الكاميرات الحرارية والطائرات الاستطلاعية وأجهزة الاستشعار الأخرى. كما واصلت وزارة العدل السعودية عملية الإصلاح بنشاط. كما قامت وزارة الداخلية السعودية - ممثلة بجهاز الشرطة - العمل مع المجتمع المحلي للإبلاغ عن الجرائم والمشتبه بهم، والتبليغ عن أي بواغث مريبة، وقدمت مكافآت تشجيعية للمواطنين المتعاونين.

وتابع التقرير: وواصلت الأجهزة الأمنية السعودية إعلان العمليات الأمنية المنفذة ضد التنظيمات المتطرفة طوال العام. وبحسب بيان وزارة الداخلية، فقد اعتقلت السعودية ١٩٠ إرهابياً، ينتمون لداعش في عام ٢٠١٦.

كما أبطلت السعودية هجوماً كان معداً ضد ملعب الجوهرة في جدة خلال مباراة السعودية والإمارات.

وقال تقرير وزارة الخارجية الأمريكية: واصلت المملكة العربية السعودية جهودها الرامية لتعطيل كل الأنشطة الإرهابية في المملكة العربية السعودية. ووفقاً للمخابرات السعودية، اعتقلت السلطات السعودية ١٣٩٠ متهمًا بارتكاب أعمال إرهابية في عام ٢٠١٦. والمشتبه بهم من جنسيات مختلفة؛ إذ بلغ عدد السعوديين ٩٦٧، إضافة لـ ١٥٤ يمنيًا و ٧٦ سورياً و ٤٥ مصرياً و ٣٨ باكستانياً.

وبيّن التقرير: وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ماليًا تشترك السعودية في معظم اللجان الأمنية والأمنية والاستخبارية لمكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز الرقابة على الأنظمة المالية، وهو ما يعتبر إنجازاً لا يستهان به.

وجاء بالتقرير: ونفذت السلطات السعودية حملة كبيرة ضد نشاطات حزب الله، واعتقلت العديد من أعضائه، وفرضت عقوبات مالية على الكيانات المرتبطة به. وواصلت وزارة الداخلية السعودية تنفيذ دورات وبرامج تدريبية للمؤسسات المالية والمدعين العامين والقضاة وموظفي الجمارك والحدود وغيرهم من قطاعات الحكومة كجزء من برامجها وجهودها الرامية إلى تعزيز مكافحة الإرهاب وتمويله.

كما فرضت مؤسسة النقد إجراءات ومطالب على المؤسسات المالية من أجل مكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

وأردف التقرير: وعلى الرغم من الجهود الجادة والفاعلة فإن أفراداً ربما نجحوا في إيصال أموال لمجموعات متطرفة بطريقة سرية وغير مشروعة. ولمعالجة هذه المسألة واصلت وزارة الداخلية جهودها لمنع تهريب الأموال نقداً إلى الخارج.

لقد وضعت المملكة العربية السعودية الأساسات القوية لاستراتيجية طويلة المدى لمكافحة التطرف العنيف. ورداً منها على انتقادات بعض وسائل الإعلام الدولية أطلقت السعودية مركزاً جديداً للحرب الأيديولوجية، يهدف للتصدي لنداءات داعش التجنيدية، والتشويه المتعمد لتعاليم الإسلام السمحة.

وقال تقرير وزارة الخارجية الأمريكية: كما عززت السعودية أنظمتها الرقابية؛ لتشمل بعض رجال الدين والأنشطة الخيرية في الخارج. وعززت السعودية جهودها وبرامجها لمكافحة التطرف عبر وسائل الإعلام المختلفة، وأطلقت حملات دعوية للرد على التفسيرات الخاطئة للإسلام، وأنشأت واستضافت ندوات دولية لمكافحة التطرف والإرهاب على جميع المستويات.

وأبان التقرير: واستمرت وزارة الداخلية - بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية - في تدريب الأئمة، ومنعهم من التحريض على العنف والتطرف. كما شاركت السعودية بفاعلية مع جيرانها الخليجيين والعرب في الأنشطة الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب وتمويله، كما شاركوا في تدريبات إدارية وأمنية مع الشركاء الأمريكيين والأوروبيين وغيرهم من العرب والخليجيين لتأكيد جاهزيتهم في مكافحة الإرهاب والتطرف.

بدء استقبال طلبات التمويل لـ «المجمعات التجارية»

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

بدأ بنك التنمية الاجتماعية بالتعاون مع معهد ريادة الأعمال الوطني استقبال طلبات التقديم للحصول على تمويل في مجال الاستثمار في المراكز والمجمعات التجارية، كخطوة أولى لتنفيذ مشروع توطین المولات مطلع السنة الهجرية المقبلة، إذ ستكون منطقة القصيم المحطة الأولى لانطلاق المشروع. ويشمل برنامج التمويل، المواطنين الراغبين في إنشاء مشاريعهم الصغيرة من الجنسين من خلال ثلاثة مسارات، إذ يستهدف المسار الأول المشاريع الصغيرة والناشئة التي لا تتجاوز كلفتها الاستثمارية ٣٠٠ ألف ريال، بينما يصل مبلغ التمويل إلى ٥٠٠ ألف ريال في المسار الثاني المخصص للخريجين، الذي يشترط وجود مؤهل دبلوم صحي أو شهادة جامعية في مجال التعليم. أما المسار الثالث فهو مسار التميز، ويشترط خبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات في المجال نفسه، ويصل مبلغ التمويل فيه إلى مليون ريال.

ويشترط للحصول على التمويل أن يكون طالب التمويل سعودي الجنسية، وأن تتوفر لديه الخبرة أو المؤهل المناسب للعمل في المشروع وإدارته، وألا يقل عمر المتقدم عن ٢١ عاماً في مسار الناشئ ومسار الخريجين، و٢٥ عاماً في مسار التميز، ولا يزيد على ٦٠ عاماً في جميع المسارات، وأن يكون لدى المتقدم سنة واحدة من الخبرة على الأقل في النشاط المراد تمويله أو شهادة تخصص في المجال نفسه، وتكون الخبرة موثقة في التأمينات الاجتماعية وذلك في مساري الناشئ والخريجين للأنشطة المهنية، فضلاً أن يكون المشروع ذا قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. وتجري منظومة العمل والتنمية الاجتماعية ممثلة بصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وبنك التنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إلى جانب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، استعداداتها عبر مسارات عدة من خلال تقديم التمويل والتدريب والتأهيل، للوصول إلى توظيف السعوديين والسعوديات في مثل هذا النوع من الأنشطة الحيوية، إضافة إلى دعم مسار الاستثمار من خلال الحلول التمويلية الميسرة والمناسبة. ويشارك في تنفيذ القرار إلى جانب منظومة العمل والتنمية الاجتماعية كل من إمارة منطقة القصيم، ووزارة التجارة والاستثمار، ووزارة الشؤون البلدية والقروية. ويساعد مشروع توطین المجمعات التجارية في الحد من ممارسات العمل غير الصحية مثل التستر، إذ يدعم الانتقال من التوظيف إلى ممارسة العمل الحر، بما يوجد أرباب عمل من أبناء وبنات الوطن. ويعد قطاع التجزئة، من القطاعات الجاذبة للعمل ولا سيما للنساء من حيث الرواتب وساعات العمل المرنة، كما يوفر القطاع وظائف بدوام جزئي تناسب الطلاب والطالبات.

«الشورى»: تعديلات «المدنية» تشمل الفصل وحرمان الأجر

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

أكد أعضاء مجلس الشورى أن التعديلات الجديدة المقترحة من هيئة الخبراء و«الشورى» على نظام الخدمة المدنية تتناسب مع المرحلة الحالية، وتؤكد أنه لا مكان للتقاعس بعد الآن في العمل لموظفي الدولة، مؤكداً أهميتها وانعكاسها على تطوير الموارد البشرية، بما يضمن تحسين الأداء الحكومي ويرفع من نسب إنجازها في خدمة المواطنين. وتشير

تعديلات النظام التي اقترحتها الدولة في إحدى مواده إلى أسباب إنهاء خدمة الموظف الحكومي، وحددت الفصل بعد غياب من دون عذر شرعي لمدة ١٥ يوماً متصلة و ٣٠ يوماً متفرقة خلال السنة السابقة لإصدار قرار إنهاء الخدمة، إلا أن العضو الدكتور أيوب الجربوع طالب بالفصل على حساب الساعات وليس الأيام، لأن بعض الموظفين يغادر العمل في منتصفه، أو لا يقوم بمهام عمله.

كما رحب المجلس بمادة تضمنت «عدم استحقاق الموظف أجراً على الأيام والساعات التي تغيب فيها»، وهو ما يتفق مع قاعدة الأجر في مقابل العمل.

كما تشير تعديلات النظام التي اقترحتها لجنة الإدارة بمجلس الشورى إلى أن يكون إنهاء خدمة الموظف بعد حصوله على درجة الأداء الوظيفي غير المرضي ثلاث مرات متتالية، إذ رفض العضو عطا السبتي اقتراح اللجنة بأن تنتهي خدماته خلال حصوله على تقرير غير مرضي لعامين متتاليين أو ثلاثة أعوام غير متتالية.

وتشير إحدى مواد النظام إلى أن يخضع الموظف المعين للمرة الأولى لتجربة، ويجوز خلالها إنهاء خدمته بقرار من السلطة المختصة بالتعيين «إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بمهام وظيفته»، وتحدد اللائحة مدة التجربة والأحكام والقواعد المنظمة لها، لكن لجنة الإدارة فضّلت إبقاء شرط تجربة الموظف لمدة سنة، وهو النص المعمول به، إلا أن أعضاء المجلس أيدوا الحكومة في الفصل في بداية تعيينه. إذ ذكر المهندس العلي أن تنتهي خدمات الموظف عاجلاً حتى يتوظف أناس مجتهدون وغير مترخين في العمل، فيما رأى سامي زيدان أن تعدل المادة، بحيث تكون التجربة لمدة ثلاثة أشهر فقط.

في حين طالب عطا السبتي بإلغاء فقرة تجيز للخدمة المدنية ومجلس الوزراء تعيين موظفين في إحدى الوظائف بعد إعفائهم من المؤهلات المطلوبة، وقال: «إن المادة عمل بها من عام ١٣٩١، منذ إنشاء نظام الخدمة المدنية قبل نحو ٤٧ سنة، وقت لم تتوافر فيها مؤهلات، بينما نحن اليوم لدينا كثرة في المؤهلين من خريجي البكالوريوس والماجستير بقوائم انتظار»، مطالباً بالتوظيف بحسب المؤهل، وألا يسمح بالإعفاء لأي موظف لأي سبب كان.



• الصحة تعترف بنقص لقاحات الوباء الكبدي (أ).. والمواطنون

يتذمرون

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

في ظل مطالبات المواطنين بتوفير التطعيمات لأبنائهم وبناتهم والنقص الحاصل في المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، طالب مواطنون الوزارة بتوفير تلك اللقاحات الطبية، وبخاصة ممن سيدخلون في المرحلة الدراسية في مدارس التعليم العام للعام الدراسي المقبل. وأكد بدر عبدالله في حديث لـ «الحياة» أنه توجه لأحد المراكز الصحية شرق الرياض لتطعيم أحد أبنائه، إلا أنه فوجئ بعدم وجود لقاحات التطعيم على حد قوله، وأضاف أنه منذ أكثر من شهر يتردد للمركز الصحي إلا أن محاولاته بالحضور لم تتحقق في الحصول على تلك التطعيمات من المركز الصحي، خصوصاً مع قرب دخول العام الدراسي والمطالبة بأخذ جرعة تطعيم المرحلة الابتدائية لابنه، فيما قال خالد محمد: «إنه منذ أكثر من شهر لم يستطيع تطعيم طفله بلقاح الدوري في عمر شهرين للأطفال».

بدورهم، أكد عدد من منسوبي المراكز الصحية في منطقة الرياض في حديث لـ «الحياة» (فضلوا عدم ذكر أسمائهم) أن هناك نقصاً كبيراً في لقاحات التطعيم في المركز الصحي بشكل عام منذ فترة، وأشاروا إلى أن هذا النقص تسبب في إخراج الكثير من مديري المراكز الصحية من المواطنين المطالبين بتوفير تلك اللقاحات، مبينين أن النقص يكمن في التهاب الوباء الكبدي المخصص لتطعيم الأطفال من سن سنة ونصف السنة إلى سنتين، وكذلك نقص في البكتيريا العقدية للأطفال أربعة أشهر وستة أشهر.

إلى ذلك، نفى المتحدث باسم «صحة الرياض» سعد القحطاني لـ «الحياة» أن اللقاحات متوافرة في جميع المراكز الصحية التابعة لشؤون «صحة الرياض»، مبيناً أن هناك نقصاً في بعض اللقاحات، مثل التهاب الوباء الكبدي.

وكانت وزارة الصحة أعلنت أخيراً إتاحة جميع تطعيمات الأطفال بشكل يومي في جميع المراكز الصحية بعد أن كانت محددة بيومين في الأسبوع فقط، وتأتي هذه الخطوة تحقيقاً لرغبات المواطنين واستجابة لمطالبهم، مشيرة إلى أن جميع التطعيمات متوافرة وأن تطعيمات التهاب الكبد الوبائي (أ) يعاني من شح عالمي، وتعمل الوزارة على توفيره، مشيرة إلى وجود انخفاض في معدلات الإصابة في بعض الأمراض المستهدفة بالتحصين نتيجة التغطية التحصينية التي بلغت أكثر من ٩٠ في المئة منذ بداية برنامج التحصين الموسع، كما أن معدلات الإصابة بمرض الحصبة الألمانية انخفضت نتيجة للتغطية العالية بالتطعيمات الأساسية، إضافة إلى تنفيذ حملات تطعيمية ضد أمراض الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف، لافتة إلى أنه تم استهداف الأطفال الرضع بثلاث جرعات من لقاحات السعال الديكي والدفتريا والكزاز والمستدامة النزلية والتهاب الكبد (ب)، ولقاح شلل الأطفال، إذ بلغت التغطية بالجرعة الثالثة الأساسية من هذه اللقاحات ٩٨,٣ في المئة وهي الجرعة التي تعتبر من مؤشرات منظمة الصحة العالمية لنجاح برنامج التغطية بالتطعيمات، إضافة إلى مؤشر التغطية بالجرعة الأولى من لقاح الثلاثي الفايروسي الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية والنكاف التي بلغت النسبة فيها ٩٧,٦ في المئة.



إطلاق خدمة إلكترونية للعناية بـ الممارسين الصحيين

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

أطلقت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية خدمة «تواصل» الإلكترونية، لخدمة الممارسين الصحيين، من خلال استقبال ومعالجة ملاحظاتهم والنظر في مقترحاتهم. وبحسب «الهيئة»، فإن هذه الخدمة التي تشرف عليها إدارة العناية بالممارسين الصحيين ضمن عدد من البرامج التي تقدمها، تتيح التواصل إلكترونياً للمستهدفين وفي وقت قياسي بدلاً من الطرق التقليدية. ودعت المستفيدين من الخدمة إلى مراعاة الدقة في تعبئة البيانات لضمان جودة الخدمة، وتعبئة البيانات بشكل صحيح مع ضرورة استعمال بريد إلكتروني خاص لكل ممارس، مشيرة إلى ضرورة الاكتفاء بطلب واحد، إذ إن تكرار الطلب لا يعني تسريع الخدمة. وتأتي هذه الخطوة ضمن الخدمات الجديدة للعناية بالعملاء التي تقدمها إدارة العناية بالممارسين الصحيين، وفقاً للخطة الاستراتيجية للهيئة التي أكدت ضرورة تقديم خدمات مميزة للمستفيدين للارتقاء بالقطاع الطبي وتسهيل إجراءات ومعاملات الممارسين الصحيين والاستماع إلى شكاواهم ومقترحاتهم والأخذ بها، وتوسيع دائرة التعاون بين «الهيئة» والممارس الصحي بما يخدم منظومة الصحة. وتسعى إدارة العناية بالممارسين الصحيين إلى تقديم خدمات وبرامج عدة، لتعزيز التواصل بين الهيئة والمستفيدين من خدماتها والعمل على فتح قنوات اتصال مع الممارسين الصحيين والاستماع إلى المقترحات لتطوير آليات العمل.

• الزكاة تستطلع المرئيات حول اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يولييه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

أطلقت الهيئة العامة للزكاة والدخل استطلاعاً لمرئيات العموم حول اللائحة التنفيذية لمشروع نظام ضريبة القيمة المضافة، لإتاحة المجال لاستقبال المرئيات بخصوص تلك اللائحة حتى ١٩ أغسطس ٢٠١٧. يأتي هذا الاستطلاع بعد أن تم الانتهاء من تلقي المرئيات المتعلقة بمشروع نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة، بحيث توسع اللائحة التنفيذية الأحكام التي يشملها مشروع نظام ضريبة القيمة المضافة، وتوفر معلومات كافية لاستكمال متطلبات تطبيق الضريبة في المملكة، وتعطي الشرائح المشمولة بالضريبة معلومات وافيه للامتثال لضريبة القيمة المضافة في المملكة.

وتتضمن اللائحة التنفيذية تفاصيل ونطاق تطبيق الضريبة (الإعفاءات، الضريبة بنسبة صفر في المائة) على السلع والخدمات المشمولة في قطاعات محددة، وقواعد التسجيل، والمجموعة الضريبية، وتاريخ ومكان التوريد، والاستيراد والتصدير، ومعاملة السلع المستخدمة، وخصم ضريبة المدخلات، وعمليات الفحص وتقديم الاعتراض، وغيرها من التفاصيل.

ويوفر استطلاع مرئيات العموم الفرصة الكافية أمام الجمهور وقطاع الأعمال للاطلاع على مقترحاتهم وآرائهم بخصوص اللائحة التنفيذية لمشروع نظام ضريبة القيمة المضافة، قبل اعتمادها بصيغتها النهائية وإصدارها حسب النظام.



مؤسسات وهمية تتاجر بحصوات الجمرات

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يولييه ٢٠١٧ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=309753&CategoryID=5

استيق مجهولون ومقيمون دخول موسم الحج، بنشر خدمات لمؤسسات وهمية عن توفير حصوات الجمرات للحملات ومؤسسات الطواف، فيما كشف مصدر مطلع في وزارة الحج لـ«الوطن» أنه لا توجد تصاريح تعطى لأي جهة لبيع تلك الحصوات.

قبل دخول موسم الحج، نشط مجهولون ومقيمون في نشر خدمات لمؤسسات وهمية عن توفير حصوات الجمرات للحملات ومؤسسات الطواف رغم أنه غير مصرح لهم بممارسة تلك الأنشطة، حيث كشف مصدر مطلع بوزارة الحج لـ«الوطن» أنه لا توجد تصاريح تعطى لأي جهة لبيع حصوات الجمرات على مؤسسات الطواف والحملات، لافتاً إلى أن تلك الممارسات تعتبر من الأعمال المحظورة.

مؤسسات وهمية

في اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع صاحب إحدى الإعلانات، ويدعى أبو يوسف، أكد أنه يعمل لصالح مؤسسة، ويحمل تصريحاً بذلك، ومهامه جمع حصوات الجمرات في أكياس بعد غسلها، ووضع ٧٠ حصوة في كل كيس مع زيادة

حصوتين مجاناً، مشيراً إلى أن العمل هذا يوجد له الكثير من الزبائن داخل حملات حجاج الداخل والخارج، مدعياً أن الحملة التي تأخذ ٨٠٠ كيس بياع لها الكيس بـ ٣ ريالات وأكثر من ذلك بـ ريالين للكيس، موضحاً أن تلك الحصوات تجمع من مزدلفة ومنى. وأضاف أن تلك الأكياس تكون بحجم كف اليد، وترتبط حتى يضمن الحاج عدم سقوطها منه. المتاجرة مخالفة

أوضح صاحب إحدى حملات الحج الداخلية إبراهيم المزيني لـ«الوطن» أن المتاجرة ببيع حصوات الجمرات تعتبر من الأمور المخالفة، ولا نسمح بها في الحملة، موضحاً أن ما يقوم به بعض الأفراد المجهولين من بيع مجموعة من الجمرات في أكياس على مجموعة من الحجاج أو بعض الحملات التي تسمح بذلك يعتبر من المحظورات التي لا بد أن يعاقب عليها القائمون بذلك، مشيراً إلى أن حملته تقوم كل عام بتوفير حصوات الجمرات عن طريق جلبها من مزدلفة عن طريق عمالة توفرها الشركة، ومن ثم يتم وضعها في أماكن محددة داخل المخيمات التابعة للحملة، ومن ثم يقوم الحاج بالتقاطها. مواقع مخصصة

بين الخبير العضو بمجمع الفقه الإسلامي الدولي والمحكم القضائي المعتمد بوزارة العدل أستاذ السياسة الشرعية والأنظمة المقارنة بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور حسن سفر أن حكومة خادم الحرمين الشريفين تذلل كافة السبل لخدمة حجاج بيت الله الحرام، وقامت بتعزيز ذلك من خلال تجهيز مواقع لجمع الحصى الخاص برمي الجمرات، وتعلن الجهات المختصة عن مواقع الحصى المخصص للرمي بعد تجميعه، وغالباً ما يكون متوفراً بكثرة، في الطريق إلى الجمرات. وقال سفر إن الأصل منذ بدء عهد الإسلام وشرعية الحج جمع الصحابة الحصى من المشاعر، ولكثرة أعداد الحجاج ولراحتهم، ولتفتين مشقة البحث والتعب أحدثت الدولة رعاها الله نفلة كبرى يسرت على الحجاج الحصول بسهولة على الأحجار، دون مشقة أو تعب، ولجأت إلى جمع الحصى في بعض المواقع المعدة لإقامة الحاج، بالمشاعر القريبة من رمي الجمرات، واستنكر الدكتور حسن سفر جمع بعض الأفراد الحصى، ومن ثم إعادة بيعه للحجاج. وبين أن جمع الحصى مباح التقاطه، ولم يثبت توفر فتوى ببيعه، موضحاً أن المرجع في مثل هذه الأمور والإفتاء فيها مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ.

شعيرة رمي الجمرات

أكد صاحب مؤسسة طلعت سابق المطوف بمكة المكرمة أن بعض مؤسسات الطوافة تلجأ إلى شراء أكياس الحصى والخاصة برمي الجمرات، ويعد هذا اجتهداً منها، حيث إنها تسلمه للحجاج كهدية ولم تلزم وزارة الحج أيًا من مؤسسات الطوافة بشراء الحصى، كما لم تصرح الوزارة لأي من الشركات أو الأفراد بجمع وبيع الحصوات، مبيناً أن رمي الجمرات هو أحد شعائر الحج التي يقوم بها الحاج بمشعر منى، ومن الشعائر الواجبة على الحاج، ويستغرق أدائها من ثلاثة إلى أربعة أيام. وقال إن الرمي لا يكون بأي حجارة مصنوعة من الأسمنت أو غيره، وتحرص بعض مؤسسات الطوافة على جمعها من منى ومزدلفة، أو يقوم الحاج بجمعها من عدد من المواقع التي تجهزها الجهات المختصة بمشعر منى ومزدلفة.



٣ شركات تتنافس على خصخصة مجمع الأمل

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليو ٢٠١٧ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=309751&CategoryID=5

كشف الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات عبدالإله الشريف، أن مستشفى مجمع الأمل والصحة النفسية في تبوك سيكون أول مستشفى تابع لوزارة الصحة تتم خصخصته، حيث ترغب ٣ شركات في استئجاره وتشغيله.

كشف الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات عبدالإله الشريف، بأن مستشفى مجمع الأمل والصحة النفسية بتبوك سيكون أول مستشفى تابع لوزارة الصحة على مستوى المملكة يتم خصصته، لافتاً إلى وجود ٣ شركات منها شركتان ألمانيتان، وثالثة سعودية يقوم عليها رجال أعمال سعوديون يرغبون استئجار واستثمار وتشغيل المستشفى.

وأوضح الشريف لـ«الوطن»، بأن هناك شركة من الشركتين الألمانيتين تعتبر من كبرى الشركات المشغلة للمستشفيات لعلاج الإدمان في ألمانيا.

وأضاف «هناك لجنة برئاسة كأمين عام، وبالتنسيق مع وزارة الصحة وإدارة مكافحة المخدرات بالمنطقة ستقوم بزيارة لمنطقة تبوك اليوم الخميس والتوجه لمستشفى مجمع الأمل، وستطلع الشركات الثلاث على المستشفى وسيتم عقد اجتماعات بيننا وبينهم، لاستثمار المستشفى وتشغيله بالسعة الكاملة ٢٠٠ سرير، وستشرف بلقاء أمير منطقة تبوك الأمير فهد بن سلطان.»

وتابع «هناك مستشفى خاص سيتم الانتهاء منه وتشغيله في الدرعية بمنطقة الرياض بعد ٨ أشهر، بالإضافة لمركز الرعاية اللاحقة الذي تنشئه شركة سالك في الدرعية، وستبدأ شركة سالك بإنشاء مستشفى لعلاج الإدمان في شمال الرياض، وهناك أيضا عدد من رجال الأعمال انتهوا من إعداد دراسات وخصصوا أرضا على مساحة ١٠٠ ألف متر في الطائف لإنشاء مستشفى لعلاج الإدمان في الطائف.»

يذكر أن صحة تبوك كانت قد أنهت في ديسمبر من العام الماضي نقل جميع المرضى المنومين بكل يسر من مبنى مستشفى الصحة النفسية القديم إلى مبنى مجمع الأمل للصحة النفسية الجديد الذي يقع ضمن مجمع الملك عبدالله الطبي، وكان مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة تبوك الدكتور غرم الله الغامدي أوضح بأن مجمع الأمل للصحة النفسية الجديد يتسع لـ ٢٠٠ سرير، وبلغت تكلفة إنشائه ١٨٣ مليون ريال، لافتاً بأنه يعد صرحاً طبياً مميزاً في المنطقة، وأضاف «تم إنشاؤه وتجهيزه وفق أعلى المعايير العالمية ليوفر لمراجعيه ونزلائه خدمات صحية وبرامج عمل وتأهيل وخدمات رياضية وترفيهية من أجل دعم المريض الذي جاء إلى المستشفى ليعود إلى مجتمعه عنصرًا فاعلاً كما كان، وأن يتجاوز الظروف النفسية والمشاكل الصحية التي يعاني منها.»

الرياض

مقابل مبالغ مالية

"التعليم" تحذر ممن يدعون قدرتهم على تحقيق النقل

الخارجي أو الداخلي للمعلمات

لمصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليو ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1610644>

متابعة - الرياض الإلكتروني
جددت وزارة التعليم تحذيرها من التورط في التعامل مع من يدعون قدرتهم على تحقيق النقل الخارجي أو الداخلي للمعلمات مقابل مبالغ مالية.
وأشار إلى ذلك مبارك العصيمي المتحدث الرسمي لوزارة التعليم عبر حسابه الرسمي على تويتر منوهاً إلى أن الوزارة تؤكد أن هذا جرم يعاقب عليه النظام للطرفين ولاسيما بعد رصد حالات تم خداعها ولم يتم نقلها.

استئناف العمل في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٠ يولييه ٢٠١٧م

[رابط المقال](#)

صرّح الأمين العام لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الدكتور محمد سالم العوفي، بأن جهوداً كبيرة تبذلها وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، منذ صدور موافقة المقام الكريم، بتشغيل المجمع من قبل الوزارة، لاستئناف العمل وبدء الإنتاج الذي يُقدَّر بين ١٨ - ٢٠ مليوناً في العام، أي: ضعف ما كان ينتجه في السابق من الإصدارات المختلفة.

وأوضح الدكتور العوفي أن معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ، يتابع العمل المنوط بالمجمع، ويزود أمانة المجمع بملاحظاته وتوجيهاته، وقد عقد عدة اجتماعات في مقر الوزارة، ومقر المجمع، والتقى بالعاملين فيه، واستمع لأرائهم، وزوّدهم بتوجيهاته وملاحظاته، وأكد مزيداً من هذه اللقاءات حرصاً على تنفيذ ما وَجَّه إليه المقام الكريم، بمضاعفة الإنتاج، وتميزه كمّاً ونوعاً.

وأضاف الأمين العام أنه سيتم الاستفادة من العاملين السابقين في المجمع، وبخاصة المتميز منهم والجاد، وسيتم اختيارهم وفق معايير وضوابط دقيقة من قِبَل لجنة مكونة في المجمع بموافقة معالي الوزير، ولجنة أخرى كوَّنها معاليه في الوزارة من كبار موظفيها لترشيح من يتم اختيارهم، وعرضهم على معاليه الذي يحرص على الوقوف على كل خطوة يخطوها المجمع، والتأكد من مناسبتها، حرصاً على نجاح هذه التجربة. وقد تمَّ حتى الآن ترشيح حوالي تسعمئة موظف، ممن كان يعمل في المجمع سابقاً بنسبة ٨٣% من الوظائف المخصصة للمجمع، وسيتم توظيفهم بعد موافقة معاليه على مراحل، وفق دورة العمل وحاجته.

وعبر الدكتور العوفي عن شكره وتقديره ودعائه، وثنائه على القيادة الرشيدة، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، على ما يحظى به المجمع من رعاية كريمة واهتمام بالغ، ومتابعة لإنجازاته؛ حرصاً على استمراره في عطائه، وتفوقه في خدمة كتاب الله تعالى، وترجمة معانيه والعناية بعلومه، وعلى بقاء هذا الصرح المبارك شامخاً تفخر به هذه البلاد، بل ويفخر به كل مسلم في العالم، مؤكداً ريادة المملكة وقيادتها للعالم الإسلامي، كيف لا؟ وقد تلقى المسلمون في أنحاء العالم حوالي ٢٩٧ مليون نسخة من كتاب الله وترجمة معانيه، هدية من المملكة العربية السعودية، حتى حجاج بيت الله الحرام لا يغادر أحدهم المملكة إلا ويبيده نسخة هدية من كتاب الله الكريم أو ترجمة معانيه. وفي الختام أشاد الأمين العام للمجمع وذكر بالشكر والتقدير اهتمام صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة، وسمو نائبه صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن خالد بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، بالمجمع ومتابعه أعماله، والحرص على إنجازاته، وتذليل ما قد تعترضه من صعوبات ودعا الله أن يحفظ هذه البلاد بقيادة خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم عزها وأمنها وتمكينها، ويحفظها بحفظها لكتاب الله الكريم، والقيام على خدمته، طباعة ونشراً، والوفاء بما يحتاج إليه المسلمون في كل مكان.

أشار لضياع حقوق المواطنين بالخارج بسبب غياب التوضيح من

وزارة الخارجية

الشورى يرفض تحديث شروط التقاعد المبكر لمنع الإضرار

بالمواطنين

المصدر: جريدة اليوم الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

وافق مجلس الشورى على حذف التوصية التي سبق أن وافق المجلس عليها والتي تطالب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتبني المراثيات التي توصل لها تقرير المؤسسة بأهمية تحديث شروط التقاعد المبكر، وهو ما اعتبر الاعضاء ان من شأنه الإضرار بمصالح المواطنين.

جاء ذلك في جلسة المجلس العادية الثامنة والأربعين التي عقدها أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري. وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان في تصريح عقب الجلسة أن المجلس سبق له التصويت بالموافقة على نص التوصية المقدمة من اللجنة المالية بشأن تقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ وذلك في جلسة المجلس التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق ١١ / ٩ / ١٤٣٨، مشيراً إلى أن ثمانية عشر عضواً من أعضاء المجلس رأوا عدم مناسبة التوصية وتقدموا باعترضهم عليها وفق المادة ٢١ من قواعد عمل المجلس واللجان ونصها «للمجلس بعد موافقة الهيئة العامة وبأغلبية الأعضاء الحاضرين - بعد اتخاذ المجلس قراره بشأن الموضوع وقبل رفعه للملك - العودة إلى مناقشته بناء على اقتراح رئيس المجلس أو اللجنة المعنية أو خمسة عشر عضواً من أعضاء المجلس وما لم تسفر المناقشة عن قرار جديد، فيكون القرار الأساس باقياً.»

كما استمع المجلس إلى رأي الأعضاء الذين تقدموا باعترضهم تلاه عضو المجلس الدكتور سعدون السعدون الذي أوضح أن التوصية تعطي الحق في تعديل شروط التقاعد المبكر والذي قد يتسبب في الإضرار بمصالح المواطنين المسجلين لدى المؤسسة وضياع حقوقهم، مؤكداً أن التوصية قد طالبت بتبني مراثيات الدراسة التي أعدتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتحديث شروط التقاعد المبكر والتي لم يطلع عليها مجلس الشورى وتعرف على مدى ملاءمتها. وبرز الأعضاء المعارضون على التوصية اعتراضهم بأن اللجنة المالية ترى وبناء على مراثيات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قد رأت أنه لا يوجد حد أدنى لعمر التقاعد المبكر، بينما الشروط المتبعة حددت عمر التقاعد المبكر بخدمة خمسة وعشرين عاماً لمن لم يبلغ سن الستين، وطالبوا اللجنة المالية بإعداد دراسة منفصلة عن الدراسة التي أعدتها التأمينات الاجتماعية تشمل الإيجابيات والسلبيات المترتبة على تعديل شروط التقاعد المبكر وإيضاحها للمجلس. كما استمع المجلس لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن الموضوع التي تلاها رئيس اللجنة الأستاذ أسامة الربيعية. وبعد الاستماع إلى عدد من المداخلات والآراء، وافق المجلس على حذف التوصية من قراره رقم ١١٠ / ٤١ وتاريخ ١١ / ٩ / ١٤٣٨. وبين معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس ناقش خلال الجلسة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التعديلات المقترحة على نظام الخدمة المدنية تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي. وقد أجرت اللجنة عدة تعديلات وإضافات على التعديلات التي قدمتها الحكومة وتشمل المواد المقترحة تعديلها (الثانية، الرابعة، التاسعة عشرة، الحادية والعشرين، الرابعة والعشرين، الثلاثين، السادسة والثلاثين، التاسعة والثلاثين)، وإضافة عدة مواد، وإلغاء المادة الثالثة من نظام الخدمة المدنية المعمول به حالياً. وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة أبدى الأعضاء الذين داخلوا على الموضوع عدة ملحوظات واستفسارات، مؤكداً أهميته وانعكاسه على تطوير الموارد البشرية بما يضمن تحسين الأداء

الحكومي ويرفع من نسب إنجازة في خدمة المواطنين، وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة. وأوضح الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس طالب الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالإسراع في اعتماد ترخيص تأسيس شركة تطوير العقير، كما طالب بالإسراع في إقرار (الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية) المحدثة.

وأشار مساعد رئيس مجلس الشورى إلى أن المجلس استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ تلاه رئيس اللجنة الدكتور زهير الحارثي. ومن أبرز توصيات اللجنة مطالبتها بصياغة وثيقة للسياسة الخارجية السعودية وتحديث لائحة الوظائف الدبلوماسية، كما طالبت بدعم مندوبيات المملكة وبعثاتها في العديد من الدول ذات الأهمية على المستوى الدولي بكوادر تتمتع بتأهيل عال في مجالات العلاقات الدولية والقانون الدولي والإعلام. وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها أشار أحد الأعضاء إلى ضياع حقوق بعض المواطنين في الخارج بسبب عدم معرفتهم بها والتي لم توضحها لهم سفارات المملكة، فيما ثمن عضو آخر جهود الوزارة الدبلوماسية وأداءها لكنه رأى أن التقرير ينقصه العديد من المعلومات. وتساءل أحد الأعضاء عن عدم استعانة وزارة الخارجية بمستشارين إعلاميين من السعوديين للعمل في السفارات السعودية، وطالب آخر بإيجاد آلية تبين مواقف المملكة من الأحداث الدولية المتسارعة تصل إلى سفراء المملكة في الخارج بشكل آني. وطالب أحد الأعضاء بزيادة التمثيل الدبلوماسي للمملكة في الخارج وافتتاح العديد من الممثلات بشكل مدرّس، وتساءل آخر عن دور مراكز البحوث في دعم جهود وزارة الخارجية. وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة. وكان مجلس الشورى قد وافق في مستهل الجلسة على مشروع اتفاق في مجال مكافحة الجريمة بين وزارة الداخلية والشرطة الوطنية الإندونيسية، كما وافق على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية للتعاون في المجال العسكري، ومشروع اتفاقية للتعاون الأمني بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية النيجر.



الهجرات غير الشرعية.. من المسؤول عن العلاج؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يولييه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

محمد المختار الفال

لم يحقق الأوروبيون، في قمة الـ ٢٠ بهامبورغ، ما كانوا يطمحون إليه من حشد الدعم الدولي لمواجهة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الأخرى للبحر المتوسط بعد أن أدركوا أن «الجوار الهش» بات يشكل «خطراً» حقيقياً على أمنهم واقتصادهم ونسيجهم الاجتماعي ومكونهم الثقافي.

وعلاقة أوروبا بأفريقيا «قصة» غير سارة، إذ كانت القارة السمراء «منجماً» يستنزف المستعمر خيراته من دون أن يؤسس فيه ما يصلح شأن أهله، حتى إذا هبت «موجة التحرر» بعد الحرب العالمية الثانية رحل تاركاً «إرثاً» ثقيلاً من الجهل والمرض ونقص الكوادر والخبرة وقلة المؤسسات القادرة على إدارة قضايا الاقتصاد والتنمية، مع غياب البنية التحتية التي يؤسس عليها الجيل الأفريقي الطامح إلى استثمار خيرات بلاده.

لم تنتشغل أوروبا، لعشرات السنين، بما يساعد في «تحضير» الإنسان الأفريقي لمرحلة ما بعد الرحيل واكتفت بما يمكنها من تسيير شؤونها وفق ما يحقق مصالحها، لكنها اكتشفت الآن خطر وخطأ تلك السياسة بعد أن اجتاحت القارة موجة

الجفاف في السبعينات من القرن الماضي، وفاقم من أثارها القاسية الهشاشة الإدارية وسوسة الفساد واتساع رقعة الفوضى وعدم الاستقرار، وتصدر المشهد «انتهازية وطنية» لم تر في أوطانها إلا ما يحقق مصالحها. وفي الطريق إلى أوروبا أصبح المهاجرون غير الشرعيين «مشكلة» حقيقية لدول شمال أفريقيا أضافت أعباء جديدة على اقتصادياتها وتركيباتها السكانية ومكونها الثقافي والاجتماعي، ومن وقت إلى آخر «تحتضر» في المعارك السياسية والمناكفات الحزبية، إذ يستغلها البعض لإثبات أن «السلطات الرسمية فشلت في وضع أطر تنظيمية لمواجهة المعطيات الجيوسياسية المتولدة عن النزاعات المسلحة والفقر»، في إشارة إلى أن الهجرة غير الشرعية هي نتاج النزاعات والحروب في أفريقيا بعد أن ابتليت دول الساحل بالجماعات المتطرفة وتجارة المخدرات وشبكات تهريب البشر. وبغض النظر عن بواعث الاتهامات المتبادلة بين السياسيين، فإن الهجرة غير الشرعية تبقى حقيقة مؤثرة تتأثر بها دول شمال القارة وتمتد أثارها السلبية إلى الجنوب الأوروبي الذي باتت مياهه الإقليمية وشواطئه «مسرحاً» لمأساة إنسانية تتعاضم يوماً بعد يوم.

وهذه الأيام ترتفع أصوات الدول الأوروبية محذرة من الخطر، طالبة من المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته ومساعدتها في مواجهة «أعباء» وأخطار التدفق البشري من أفريقيا وشرق المتوسط، بكل ما يحمله من اختلاف ثقافي وتهديد أمني وما يصاحبه من حاجات صحية وتعليمية وعمل وإيواء ثم إثبات «هوية» تمنح الهاربين إمكان «الاعتراف»، وتعطيهم «الأمل» بالانخراط في عالمهم الجديد.

وإذا كان السياسيون والأمنيون في العديد من الدول المتأثرة بالهجرات غير الشرعية، يحملون العصابات جريمة تهريب المهاجرين، فإن المتفق عليه أن هذه العصابات تستثمر رغبة وحاجة هؤلاء المهاجرين إلى مغادرة أوطانهم واستعدادهم لتعريض حياتهم للمخاطر، حتى الموت.

والسؤال المحوري في هذه القضية المأساة: ما الذي يدفع الرجال والنساء والأطفال إلى الهروب من أوطانهم وفقد أهلهم ومزاج ذكرياتهم وموطن آمالهم وقبور أجدادهم وركوب «وارب الموت» إلى المجهول؟

الإجابة قد تكون لها أوجه متعددة وأسباب مختلفة في بعض تفاصيلها، لكن «القاسم المشترك» بين كل الهاربين المتعرضين للمخاطر هو «الحاجة». لا أحد يتخلى عن ذاته وأهله ووطنه وهو يجد ما يحفظ إنسانيته وكرامته ويؤمن له العمل والعيش الكريم، ومن هنا تصبح كل المعالجات التي تقدم لهؤلاء المهاجرين حلولاً جزئية قد تنقذ حياة البعض وقد تخفف مأساة آخرين، لكنها لا تعالج المشكلة في جذورها. المشكلة تكمن في انعدام الحيلة، أي أنها قضية «تنموية» بامتياز، وإذا أرادت الدول المتأثرة بهذه الهجرات، بغض النظر عن نوع التأثير (أمني ثقافي اجتماعي اقتصادي)، فعلية أن تدخل إلى لب المشكلة وتخطط لتقديم حلول جذرية تمس جوهر القضية، أي أن تعمل على «تمكين» هؤلاء الهاربين من الأسباب التي تساعدهم في البقاء في أوطانهم، ومساعدتهم في أن يكونوا «منتجين» في بلدانهم وقرانهم ومنهم بدلاً من بقائهم في دائرة «فقدان الأمل» التي تدفع إلى ركوب المخاطر والقذف بأنفسهم إلى المجهول، إذ لا شيء يحرصون عليه. ومن المؤكد أن القضية معقدة ومركبة، فيها السياسي والثقافي والاقتصادي والأمني، وليس بمقدور دولة واحدة أو إقليم واحد التصدي لمعالجتها منفرداً، فهي قضية تجاوزت إطارها الإقليمي إلى أفقها العالمي، وتحتاج إلى جهود مشتركة وتعاون يتجاوز الدول إلى المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية. وعلى رغم أن الأوروبيين عليهم مسؤولية تاريخية نحو أفريقيا بحكم حقبة الاستعمار وهم من المتضررين الرئيسيين، إلا أن الخطر يهدد الجميع، وليس من الحكمة ولا المصلحة أن يتركوا لمواجهة هذا الخطر منفردين، بل يجب أن يسهم الجميع في التصدي لهذا «المشكل» المزمن المتنامي.

وهناك مبادرات تستحق المساندة لأنها تنظر إلى القضية بواقعية شديدة، وبخطوات عملية أدركت «أس» المشكلة وهو: كيف يمكن إيجاد تنمية مستدامة تساعد الدول الأفريقية في تلبية بعض حاجات مواطنيها التنموية والاقتراب من الحاجات الحقيقية والعمل على معالجتها، ومن تلك المبادرات العملية، مبادرة رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي دعا إلى الالتفات إلى القارة الأفريقية والعمل المشترك في سبيل إيجاد مراكز إنتاج وتمكين الشباب والمرأة من العمل، وتنمية المناطق الريفية وفتح الأفاق أمام أهلها للانخراط في سوق العمل مؤهلين مدربين، ما يفتح لهم أبواب الأسواق بصورة مشروعة بدلاً من الاضطرار إلى دخولها من الأبواب الخلفية لعدم قدرتهم على المنافسة.

ولا شك في أن المؤسسات التنموية الدولية والإقليمية يمكنها أن تلعب دوراً رئيساً في الشأن إذا تحركت في ظل توجه ودعم دولي يسعى لمعالجة القضية من جذورها، فتلك المؤسسات لديها من الخبرة والكفاءة البشرية ما يمكنها من تقديم الحلول العملية بعيداً عن «مقايضات» العمل السياسي الذي يضيع الكثير من جهوده في «مساومات» على المواقف والمصالح.

وإذا أرادت أوروبا أن تخطو في اتجاه إيقاف سبل الهجرة غير الشرعية من جنوب البحر المتوسط وأخطارها على نظامها السياسي ووضعها الاقتصادي وتركيباتها السكانية وثقافتها السائدة عليها أن تبادر إلى معالجة أسباب القضية في موطنها،

فالذين يصلون إلى الشواطئ الأوروبية أو يموتون في عرض البحر ليسوا إلا «نماذج» لما هو قادم إذا لم ينظر العالم إلى المناطق «الهشة» على هذه الكرة الأرضية، ويعمل على تمكين أهلها من استغلال ثروات بلدانهم بما يبقوهم عليها. لم يعد بالإمكان إشعال الحروب ومحاصرة الجوع والمرضى وفاقدى الأمل مع تطور وسائل المواصلات والاتصالات، إذ يشاهد العالم ما يحدث كل دقيقة.



البطالة الراقية وفرص العالم الافتراضي

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يوليو ٢٠١٧ م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=34764>

سهوت بغدادى
أنادى جميع الشباب المتعثرين فى الحصول على وظائف ملائمة لتخصصاتهم ومستوى تعليمهم، أن يجدوا حلاً بديلاً لتطبيق ما تعلموه خلال سنوات الدراسة، وإن كان الحل غير تقليدى
البطالة الراقية، مصطلح حديث يطلق على حملة الماجستير والدكتوراه من الذكور والإناث، إذ يقارب تعدادهم الـ ٢٠ ألف عاطل وعاطلة، حسبما كشف عنه إحصاء وزارة الخدمة المدنية مؤخراً، ونشره بعض وسائل الإعلام .
فى هذا الصدد، لفتتني مبادرة فريدة من نوعها لإلغاء بطالة حاملات الشهادات العليا بصورة فعالة، وذلك عن طريق توظيف جميع التخصصات العلمية والأدبية ضمن المبادرة التي أطلقها مركز التميز البحثي العام الماضي، والتي أخذت بأيدي بنات الوطن إلى النجاح والتميز الحقيقي في حياتهن. فلم أستطع أن أتمالك نفسي وأبحث أكثر عن تفاصيل المبادرة .
بفضل الله، ثم بمثابرة فئتين هما: الأستاذتان رشا الكليبي، وبشار العصيمي، حيث استقبلا أكثر من ٧٠٠ متقدمة سعودية، ٩٠% منهن حاصلات على درجة الماجستير من الجامعات العربية والعالمية، بمعدلات مرتفعة ومراتب شرف أولى وثانية، وقامت بتوظيف الطاقات اليافة من جميع أنحاء المملكة لخدمة أبناء الوطن .
فكرة المركز بسيطة ومبتكرة في الوقت نفسه، وتكمن في إيجاد فرصة عمل لصاحبات المؤهلات العليا من المنزل، بتقديم المساعدة لطلاب الجامعات في مختلف التخصصات، وأبرز ما يميزهن هو عدم تقديم الخدمة الكاملة أي «الغش» بحل الواجبات أو تقديم أبحاث كاملة، فالهدف هو توفير المساعدة كعمل مراكز الطالب في الجامعات «student centers» ، وتنظم الطلبات المستقبلية عبر البريد الإلكتروني «الإيميل»، والمنصات عن طريق تعيين مشرفة لكل مجموعة، والتي توزع المهام بالتساوي على العضوات، على سبيل المثال هنالك قسم اللغات والترجمة وقسم الرياضيات والحاسب .
أما تكلفة الخدمات تنافس الأسعار المقدمة من مراكز خدمات الطالب الجامعي، وتضاهيها جودة، لأنها بين أيادي مختصات وأكاديميات، فالمركز ليس لزيادة الدخل إنما مبادرة لتوظيف وتوجيه الطاقات التي لم تلقَ فرصتها بعد، وأنا على يقين أنهن سيجدن فرصاً عظيمة بعد تنمية مهارتهن بشكل أوسع، واستفادة جميع «الأكاديميات بوقف التنفيذ» من بعضهن بعضاً .

إن وجود ٤٢ تخصصاً مختلفاً يعد بمثابة أكاديمية افتراضية متوافرة على مدى ٢٤ ساعة في الأسبوع كاملاً.
من هنا، أنادى جميع الشباب المتعثرين فى الحصول على وظائف فى تخصصاتهم ومستوى تعليمهم، أن يجدوا حلاً بديلاً لتطبيق ما تعلموه خلال سنوات الدراسة، وإن كان الحل غير تقليدى على نهج مركز التميز البحثي .
ختاماً، أنا أثق فى قدرات شباب وشابات وطني، وأعلم أن لديهم الكفاءة، وكل ما يلزمهم للإبداع، ولو بعد حين، ما زال هنالك وقت كي نتميز .

حقوق الإنسان في العالم

تربية بدنية بلا معلمات!

المصدر: جريدة العرب الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ - ١٨ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

ظاهرة الإرهاب وتفشيها عالميا جعلت العديد من المراقبين والمتابعين يضعونها على محك سبل مقاومتها في ارتباطها بمسألة حقوق الإنسان، وهل يجوز حفظ حقوق الإرهابيين رغم ما يقومون به من مصادرة لحقوق الآخرين في العيش وفي التعبير عن الرأي الحر.

تتعارض الآراء وتختلف في هذه المسألة، ففريق يرى أن للإرهابي حقوقا لا بد من احترامها حين محاكمته على ما اقترفه من جرائم في حق الآخرين، في حين يرى فريق آخر أن مسألة تهديد الأمن القومي لأي دولة من قبل هؤلاء الإرهابيين تسقط الجانب الحقوقي لهم باعتبار أنهم لم يحترموا حيوات الآخرين، فكيف يحترم حق من لا يحترم حقوق الآخرين؟

وفي هذا السياق يبرز موقف رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كامرون كرد فعل على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة البريطانية لندن زمن رئاسته للوزراء "عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي فلا يحدثني أحد عن حقوق الإنسان"، هذا جانب من المسألة، والذي يرى أن الإرهاب بحد ذاته تعدّ على حقوق الإنسان، فكيف تكون لمنتهك حقوق الآخرين حقوق؟

وفي الجانب الثاني يرى المدافعون عن حق الإرهابيين في ضمان حقوقهم في محاكمات عادلة على الرغم مما اقترفه من جرائم قفا المسألة وليس وجهها، حيث يرى البعض أن ادعاء المحافظة على حقوق الإرهابيين بغض النظر عن جرائمهم ركيزة أساسية في مجال حقوق الإنسان من حيث المبدأ العام، لكن في سياق التدقيق في هذا الجانب تبرز مسألة الكيل بمكيالين تجاه الجاني والضحية، حيث يرى المناصرون لهذا الرأي أن الحق مكفول للجميع جلادا وضحية ما يشي باهتزاز في المنظومة الحقوقية الإنسانية. الأمر هنا ذو وجهين يطوعه كل طرف لأجندته الخاصة، ذلك أن التمسك بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان على الجميع قد يضيع حق المتضرر من الإرهاب، ويزيد من فرص إفلات الإرهابي من العقاب، وكذلك تمتيعه بحق لا يكون غيره محسوبا في دائرته، فالمتضرر من الإرهاب يتساوى مع جلاده في ميزان دعاة حقوق الإنسان، لكنه يكون ذا أفضلية عند الفريق الذي يضع الضحية في مرتبة أعلى من جلادها.

مسألة الحق الإنساني وكأنها ميزان تميل إحدى كفتيه بحسب أهواء دعائها، ويبقى النظر إلى مشكلة الإرهاب متعينا من خلال القوانين الدولية والإقليمية ومرتبطة بوضعية كل دولة تهددها الإرهاب وأخلّ بأمنها القومي.

فلو رجعنا إلى توصيات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب لوجدنا تأكيدا على أن "الدفاع عن حقوق الإنسان شرط مسبق لكل جانب من جوانب أي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب، ومن هذا المنطلق فإن أي جهود تتم في إطار مكافحة الإرهاب دون الأخذ بعين الاعتبار حماية وتعزيز حقوق الإنسان ستكون هدرًا للجهد والأموال، بل إنها قد تؤدي إلى نتائج عكسية بتوسع دائرة الإرهاب وزيادة ناشطيتها نتيجة لهدر الحقوق وانتهاك الحريات"، هذا ما ورد في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أقرتها الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٩ بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٦.

لكن يبقى الأمر شبيها بقميص عثمان، الذي يرفع بين الفينة والأخرى، ما بين مؤيد لحقوق الإرهابيين وبين من ينفي عنهم هذا الحق، ولكل وجهة هو مؤيها تتحكم فيه مرجعيات أيديولوجية وانتماءات طائفية ودينية وعرقية.

مسألة حقوق الإنسان والإرهاب غادرت أرض المعركة وساحاتها لتنتقل إلى مجالات الفكر والرأي، وإلى أروقة المحاكم التي تجد نفسها في مفترق طرق ما بين حكم يثبت الإرهاب على مرتكبه وما بين من يحكم بضياغ حق الضحايا فيكون النصر للإرهاب.

الإرهاب الذي تمارسه تيارات متطرفة لا تأبه للقوانين ولا تعترف بالدول والمؤسسات، يمثل في حد ذاته تهديدا لكل القيم الكونية التي تناضل جهات حقوقية ومدنية كثيرة من أجل تكريسها، مع ذلك يظل السؤال قائما عن كيفية مواجهة الإرهاب، وهل يمكن لهذه المواجهة أن تشمل بالقوانين التي ترفضها التيارات الإرهابية بل تسعى إلى الاستعاضة عنها بأحكام وفتاوى لا تنتمي إلى المدونة الحقوقية والسياسية الحديثة، لكن التغاضي عن مبادئ حقوق الإنسان قد يطلق يد المحاربين للإرهاب وينتج لهم استخدام الإرهاب تهمة تصم بها كل مخالف.

ولعل سؤال حقوق الإنسان والإرهاب هو في حقيقته سؤال عن السبل المثلى لمواجهة الظاهرة، أو هو تعبير عن حيرة العالم تجاه ظاهرة تقض مضاجعه وتحولت إلى صداد لم يستثن منه قطر أو فضاء، والعجز أو التأخر في التخلص من الصداد أفرز مفارقات وسجلات عديدة، من قبيل الإحراج الفكري والمعرفي المتصل بالإرهاب وحقوق الإنسان، ويبدو أن حل الإشكالية يتطلب الهجرة بالقضية إلى سبل أخرى لمواجهة الإرهاب من قبيل التركيز على الجوانب التعليمية والثقافية والتنموية عليها بقي من الظاهرة قبل ترعرعها، وتجنب أيضا الجدل المشار إليه، إذ ثمة أسئلة ربما يجدر تجنبها.



الجزائر استقبلت اللاجئين في ظل احترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية

المصدر: جريدة اخبار اليوم الأربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨هـ - ١٩ يولييه ٢٠١٧م

[رابط الخبر](#)

ممثلها في اجتماع البرلمانين العرب والآسيويين للسكان يؤكد: أكد ممثل الجزائر في اجتماع البرلمانين العرب والآسيويين للسكان والتنمية أمس الثلاثاء بالعاصمة الأردنية عمان أن الجزائر قامت بجهود كبيرة لاستقبال اللاجئين الأفارقة والنازحين السوريين والتكفل بهم في ظل احترام حقوق الإنسان والمواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة . وقال عضو مجلس الأمة عبد المجيد قطيش في مداخلة له في أشغال اليوم الأول من الاجتماع تحت عنوان (اللاجئون الشباب والنازحون) أن الجزائر تستقبل الآلاف من اللاجئين الأفارقة على أراضيها زيادة على النازحين السوريين وقد قامت بجهود كبيرة لاستقبالهم والتكفل بهم في ظل احترام حقوق الانسان والمواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة وذلك بالرغم من النقل الاقتصادي والاجتماعي والأمني الذي تسببه هذه الظاهرة على دول الاستقبال .

وفي هذا السياق ذكر أن الحكومة الجزائرية تحضر لإصدار قانون ينظم إقامة اللاجئين ويّتيح لهم فرص العمل الكريم ويوفر لهم الحماية الضرورية مؤكداً أنه وعكس دول متقدمة في مجال حقوق الإنسان تقيد حرية تنقل الأشخاص بقرار إداري إلا أن القرار السالف الذكر يتخذ بقرار قضائي التزاماً باحترام حقوق الإنسان وتجنباً لكل تعسف . كما نوه ذات المتحدث بحرص الجزائر على اللجوء إلى ما يسمى بسياسة الهجرة الانتقائية التي تنتهجها الدول الأخرى من باب إنساني يساوي بين اللاجئين الشباب وحقهم في الحياة وفي فرص العيش الكريم على اختلاف مستوياتهم ومهاراتهم . وفي معرض حديثه عن قضية اللجوء والنزوح أوضح عضو مجلس الأمة ونائب رئيس منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية أن الجزائر تتابع هذه القضية وساهمت في تجسيد التدابير العالمية التي جاءت بها مختلف المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية باعتبارها معنية على غرار بلدان أخرى باللجوء الشرعي وغير الشرعي إلى أراضيها أو اتخاذها منطقة عبور .

وذكر بالمناسبة بالدور الريادي الذي لعبته الجزائر في إعداد الوثيقتين المتعلقتين باللاجئين في افريقيا طوال مسار بدأ في أديس أبابا عام ٢٠٠٧ وعملها من أجل تعزيز مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني في حماية هذه الفئات المستضعفة المتمثلة في اللاجئين والأشخاص المرحلين وما فتئت تؤكد على الطابع المقدس لحق العودة وضرورة إيجاد حلول مستدامة لظاهرة اللاجئين في إطار مسعى موجه نحو التنمية ومعالجة اسبابها العميقة .

ولم يفوت ذات المسؤول البرلمانى فرصة اللقاء ليبرز تصورات الجزائر لظاهرة اللجوء خاصة لدى الشباب والتي هي اليوم أكثر بروزا في المنطقة العربية وفي افريقيا حيث أكد أن هذه التصورات تتمحور حول الدعوة إلى تسيير يسمح بالتكفل بالأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة من خلال ترقية مقاربة شاملة ومدمجة وتشاورنا ومتزنة ومتضامنة تركز على ترقية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ووضع حد للنزاعات والحروب الداخلية التي تعيشها بعض مناطق القارة السمراء .

وخلص عبد المجيد قطيش إلى التأكيد بأن التعاون والتنسيق الدوليين في مجال التكفل بظاهرة اللجوء والنزوح ضروريان من خلال تنفيذ بنود المعاهدات الدولية المتعلقة بالظاهرة وتكثيف المساعدات إلى مناطق القارة الإفريقية الأكثر معاناة والعمل على القضاء على مسببات اللجوء والترحيل لا سيما عند الشباب ليس باستقبالهم فحسب بل بتوفير فرص العمل اللائق والعيش الكريم في بلدانهم الأصلية .



المري: "إصلاحية دبي" فاقت مثيلاتها في رعاية النزلاء

والالتزام بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة البيان الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ - ٢٠ يولييه ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

أشاد اللواء عبدالله خليفة المري، القائد العام لشرطة دبي، بمستوى الإنجازات التي وصلت إليها الإدارة العامة للمؤسسات العقابية والإصلاحية، التي شملت مختلف جوانب العمل الإداري والميداني إضافة إلى منظومة تأهيل النزلاء في الجوانب

العلمية والدينية والمهنية والرياضية، والتي أضحت تفوق مثيلاتها في دول العالم من خلال تطبيقها للمعايير الدولية في مجال رعاية النزلاء والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان العالمية. جاء ذلك خلال جولته التفقدية للإدارة العامة للمؤسسات العقابية والإصلاحية وكان في استقباله اللواء خبير خليل إبراهيم المنصوري، مساعد القائد العام لشؤون البحث الجنائي، والعميد علي محمد الشمالي، مدير الإدارة العامة للمؤسسات العقابية والإصلاحية، ومديري الإدارات الفرعية. غرفة العمليات

واستهل اللواء عبد الله خليفة المري جولته بزيارة غرفة العمليات والتي اطلع خلالها على أنظمة الرقابة التقنية والتشغيلية، ومن ثم قام بجولة تفقدية شملت كلاً من إدارة تنفيذ الأحكام المعنية بمتابعة كل أمور النزلاء القانونية والإدارية، التي كفلها قانون تنظيم المنشآت العقابية والإصلاحية ولائحته التنفيذية، بعدها انتقل إلى مجمع عيادات المنشأة ومركز الحجر الصحي للوقوف على الإجراءات المتبعة بشأن فحص النزلاء وآلية تقديم العلاج الوقائي والطبي. وواصل اللواء المري جولته التفقدية على قاعات التعليم والتدريب المخصصة للبرامج والأنشطة المهنية والتعليمية والدينية والرياضية للنزلاء والمكتبة، التي تمتلك رصيلاً هائلاً من الكتب القيمة ذات المواضيع الهادفة. كما تفقد قاعة الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم للابتكار والتميز والتي تم تجهيزها وفق إمكانات تخصصية راقية بحيث أصبح بإمكان نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية مواصلة مشوارهم التعليمي أثناء قضاء فترة العقوبة داخل المؤسسة في أعرق الجامعات والكليات المعترف بها سواء داخل الدولة أو خارجها وفي شتى التخصصات من خلال نظام الدراسة عن بُعد، وتُعد القاعة ذات الاستخدام المتعدد حيث تم اعتمادها نظاماً ذكياً مرئياً للمحاضرات الدينية عن بعد للنزلاء بالتنسيق مع «دار البر» بدبي.

كما اطلع اللواء عبد الله خليفة المري على المشاريع الابتكارية التي تنفذها الإدارة متمثلة في مشروع الزراعة المائية الهادف إلى إيجاد بيئة مثالية للزراعة باستخدام التقنيات الحديثة ومشروع توليد الحركة المستدامة المدفوعة بالجاذبية. وقام القائد العام لشرطة دبي بزيارة قسم الحرف وشاهد مشروع تركيب وتجميع السيارة الصحراوية (البيجي. buggy) واختتم القائد العام لشرطة دبي جولته بتفقد حضانة أطفال النزليات بإدارة سجن النساء واطلع على التجهيزات والاحتياجات التي تم توفيرها للنزليات الأمهات وأطفالهن ورعاية الصحية المقدمة لهم في خطوة تهدف إلى توفير بيئة مثالية بعيداً عن أجواء السجن.



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٢٢
شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو
م ٢٠١٧

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7990>



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٢
شوال ١٤٣٨ هـ - ١٦ يوليو
م ٢٠١٧

[اضغط هنا](#)



الاقتصادية

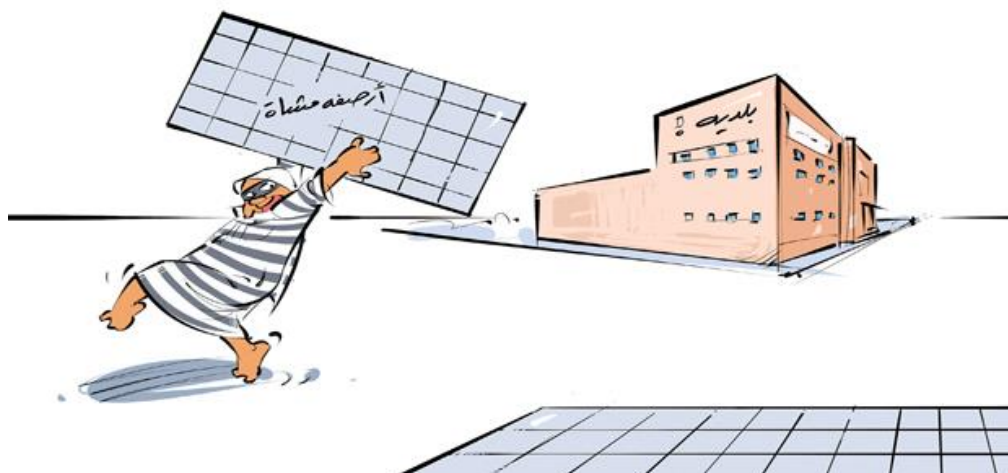
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء ٢٤ شوال ١٤٣٨ هـ -
١٨ يوليه ٢٠١٧ م

<http://www.aleqt.com>



<http://www.al-jazirah.com/2017/20170719/cr1.htm>



الاقنطارية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء ٢٥ شوال ١٤٣٨ هـ -
١٩ يولييه ٢٠١٧ م

[رابط الصورة](#)



الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ -
٢٠ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الصورة](#)

نور الدين

"الشورى" يمنع التأمينات من
تحديث شروط التقاعد المبكر



الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس ٢٦ شوال ١٤٣٨ هـ -
٢٠ يوليه ٢٠١٧ م

[رابط الصورة](#)